الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية السياحة
قسم الإدارة السياحية

إدارة التراث الثقافي

السنة الثالثة

الدكتور

محمود عبد القادر الغفري

العام الدراسي

2024-2023

د. محمود الغفري

الفصل الأول: مفهوم علم إدارة التراث الثقافي

أولاً: تعريف مواقع التراث الثقافي

يتعلق المفهوم الحديث للتراث الثقافي بالبيئة المبنية بأسرها وينبغي النظر إليه ضمن السياق الايكولوجي للعالم، وفي هذا السياق، تم تمييز المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي لقيمتها العالمية البارزة. وينبغي أن تستند سياسات المحافظة على المواقع إلى عملية رئيسية تبدأ بالمسح والتوفيق وتعريف الموارد الثقافية الجوهرية والقيمة المتصلة بها. ويمكن نشيم هذه القيم إلى مجموعتين؛ القيم الثقافية والقيم الاقتصادية المعاصرة.

ويعتبر صون التراث الثقافي مشكلة ثقافية فالترميم ليس وصفة، بل يعتمد على إدراك ملائم للقيم المتضمنة في مورد التراث. وينبغي أن تستند القرارات ذات الصلة بمعالجة مواقع التراث العالمي إلى حكم متوازن مع إيلاء الاعتبار الواجب لأهداف الاتفاقية على نحو يتسم بالأولوية. وتشمل سياسة المحافظة على المواقع إجراء التدخلات على درجات ومستويات مختلفة من الحدة. وتتحدد هده بفعل الظروف المادية وأسباب التدهور والبيئة المستقبلية المتوقعة للموارد الثقافية الخاضعة للمعالجة. وينبغي النظر إلى كل حالة كل حالة بصورة كلية وبصورة فردية مع مراعاة جميع العوامل. وينبغي أن يظل الهدف النهائي ومبادئ المحافظة على المواقع والترميم ماثلة للأذهان طوال الوقت، وقد أثبت عموماً المستوى الأدنى من التدخل الفعال أنه أفضل سياسة.

يُعدُّ التُّرَاث الثقافيّ على اختلاف أنواعه وأشكاله مبعثُ فخرٍ للأُمَم واعتزازها؛ فهو بما يحمِلهُ من قيمٍ ومعانٍ دليل على العراقةِ والأصالة، والمعبرّ عن الهوية الوطنية، بوصفها صلة بين ماضي الأُمَم وحاضرها. كما أصبح يُنظر إليه كركيزة أساسية في اقتصاد العديد من الدول؛ إذ إنه من الموارد المهمة الذي تقوم حوله صناعة السياحة، وأهم مورد من وارد المجتمع من خلال عملية التنمية التي أصبح التُّرَاث الثقافيّ يمثل جزءاً لا يتجزأ منها في أي مجتمع دول يمتلك رصيداً منه. ولهذا أصبحت كثير من الدول تسعى سعياً حثيثاً لتعظيم العائد من التُّرَاث الثقافيّ في عملية التنمية الاجتِماعيّة والاقتِصاديّة، كرافد مهم من روافد الاقتصاد الوطني.

التراث الثقافي بالنسبة للدول والشعوب يعتبر رصيدها الدائم من التجارب والخبرات التي تعطي الإنسان القدرة على أن يواجه تحديات الحاضر ويتصور المستقبل، بوصفه كذلك أهم مكونات القدرة الطبيعية والبشرية الممتدة إلى عمق جذورها التاريخية، إلا إن هذه الممتلكات تواجه اليوم في العديد من الدول، لاسيما بعض الدول العربية التي تمتد حضارتها إلى أعماق التاريخ جملة من المخاطر التي تهدد بقاءها، واستمرارها

كشاهدٍ على الحضارة الإنسانية بمراحلها المختلفة؛ ويأتي في مقدمة هذه المخاطر ما تتعرض له من تدمير وتلف أثناء النزاعات المسلحة، فضلاً عن الاتّجار غير المشروع بالممتلكات الثقافيّة.

إن للتراث عدة مفاهيم، وتعاريف، ولايوجد مصطلح موحّد له، شأنه في ذلك شأن معظم مصطلحات العلوم الاجتِماعيّة التي تتأثر بالمتغيرات، والخلفيات العلميّة، والسياسيّة، والفكريّة، ولكنه بلا شك امتداد السلف في الخلف، واستمرار ما ورثة الأبناء، والأحفاد عن الآباء والأجداد. فالتراث هو كل ما صار إلى الوارث، أو الموروث عن الأسلاف من أشياء ذات قيمة، كما انه مجموعة من الآراء، والأنماط، والعادات الحضارية المتنقلة من جيل إلى آخر.

يمكن تعريف موقع التراث الثقافي بأنه: يشير إلى مكان، أو منظر طبيعي، أو مجمع معماري، أو موقع أثري، أو هيكل قائم معترف به وغالبًا ما يكون محميًا قانونيًا كمكان له أهمية تاريخية وثقافية. إن التراث ذو أهمية متزايدة لكل مجتمع .وليس السبب في ذلك واضحاً تماماً، غير أنه يرُجَّح أن يكون له علاقة بتزايد سرعة التحديث وحجم التغيير في المجتمع .وفي حالات مثل هذه، يمكن لما خلّفته المجتمعات السابقة من شواهد أن تمنح الشعور بالانتماء والأمان للمجتمعات الحديثة وأن تكون بر أمانٍ في عالم سريع التحوّل .وقد يكون التراث أيضا معرّفًا مهمًا للهوّية في عديد المجتمعات .كما أن تفهُّمَ الماضي يمكن أن يساعد مساعدة كبيرة كذلك في إدارة مشكلات الحاضر والمستقبل.

ثانياً: تصنيف وأنواع التراث الثقافي

وقد توسّع نطاق ما يعُدّ تراثاً في فترة نصف القرن الماضي توسّعًا كبيراً فقد كان الميل إلى تعريف ممتلكات التراث بأنها المعالم الفردية والمباني مثل أماكن العبادة أو الحصون والقلاع، وكانت تُعتبر أمكنة مستقلّة قائمة بذاتها لا ترتبط بالمناظر الطبيعية المحيطة بها .أما اليوم فهناك اعتراف عام بأن البيئة بأسرها قد تأثرت بتفاعلها مع الإنسانية، وهي بالتالي مؤهلة لأن يُعترف بكونها تراثًا .وبهذا تزداد ضرورة إصدار الأحكام حول ما هو مهم وما ليس بذي أهمية.

ومن الحتمي أن هذا التوسّع في مفهوم التراث يعني بدوره توسعاً هائلا في نطاق أنواع الإنشاءات والأماكن التي تتمّ معاملتها بوصفها تراثاً .وتعترف اتفاقية التراث العالمي بإمكانية تعريف التراث على أنه "المعالم، ومجموعة المباني، والمواقع " ومن حيث الممارسة، ظهرت مجموعة واسعة من الأنماط تتضمن: المراكز الحضرية والمواقع الأثرية والتراث الصناعي والمناظر الطبيعية الثقافية والطرق التراثية .وهذا يزيد بشكل كبير من نطاق الأماكن والمناظر الطبيعية التي يجب أن تدار من قِبل مديري التراث، وبالتالي يوسّع نطاق المهارات المطلوبة كما أنه يزيد إلى حدّ كبير من نوع وعدد التهديدات التي يمكن أن يكون لها تأثير

سلبي على الأماكن التراثية وبصرف النظر عن التأثيرات المباشرة على نسيج مكان التراث نفسه أو على عناصره، فإن الأكثر شيوعا هو أن تتعرّض تلك الأماكن للتهديد بسبب التطوير العمراني المناوئ في محيطها . ففي تلك الظروف، ينبغي أن تكون القرارات المتخذة لمصالح اجتماعية أو اقتصادية، متوافقة مع مصلحة المكان الذي يوجد فيه التراث.

يتم ادراج التراث ضمن قائمة التراث العالمي من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلمية والثقافية (اليونسكو). تسعى اليونسكو إلى تشجيع الدول على تحديد وحماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي في شتى أنحاء العالم والذي يعتبر ذو قيمة بارزة للبشرية. وقد تجسد هذا الهدف في اتفاقية دولية تحت عنوان"الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي" التي أقرتها اليونسكو عام 1972 وقد برز نجاح هذه الاتفاقية في تزايد أعداد المواقع المدرجة ضمن قائمة التراث العالمي وكذلك المواقع المدرجة ضمن القائمة الأولية لمواقع التراث العالمي. يُشترَط لإدراج المواقع ضمن قائمة التراث العالمي أن تكون ذات أهمية عالمية بارزة وأن تفي بمعيار واحد على الأقل من معايير الادراج العشرة. وفقاُ لاتفاقية التراث العالمي تنقسم مواقع التراث العالمي الى قسمين: تراث ثقافي وتراث طبيعي. يشترط في التراث الثقافي أن يكون تحفة فريدة من صنع الانسان بالإضافة الى القيمة التي يقدمها الموقع لحضارة انسانية قائمة أو تقييم المباني التاريخية والتراثية مندثرة .أما التراث الطبيعي فيشترط احتوائها على الاستثنائية في شكلها الجمالي وقدرتها على حفظ التنوع البيولوجي والطبيعي للبيئة وخاصة لتلك المهددة بالانقراض. يمكن تلخيص عملية تصنيف التراث في الشكل(1).

يصنف التراث إلى فئتين:

تراث مادي: وهو الذي يتضمن المباني والعناصر المادية للأهمية المعمارية والتاريخية.

تراث غير مادي: وهو يضم القطع الأثرية المنقولة، والحرف اليدوية، والفنون الشعبية، والمعارف التقليدية، والطقوس والشعائر، والتظاهرات الاحتفالية، والفنون البصرية والأدائية، والأدب واللغة واللهجات، والطب التقليدي، وتقاليد الطهي وغيرها مما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتراث العمراني.

يعني التراث الثقافي:

-الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميع اً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم؛

-المجمعات :مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة،التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم؛

-المواقع :أعمال الانسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجية.

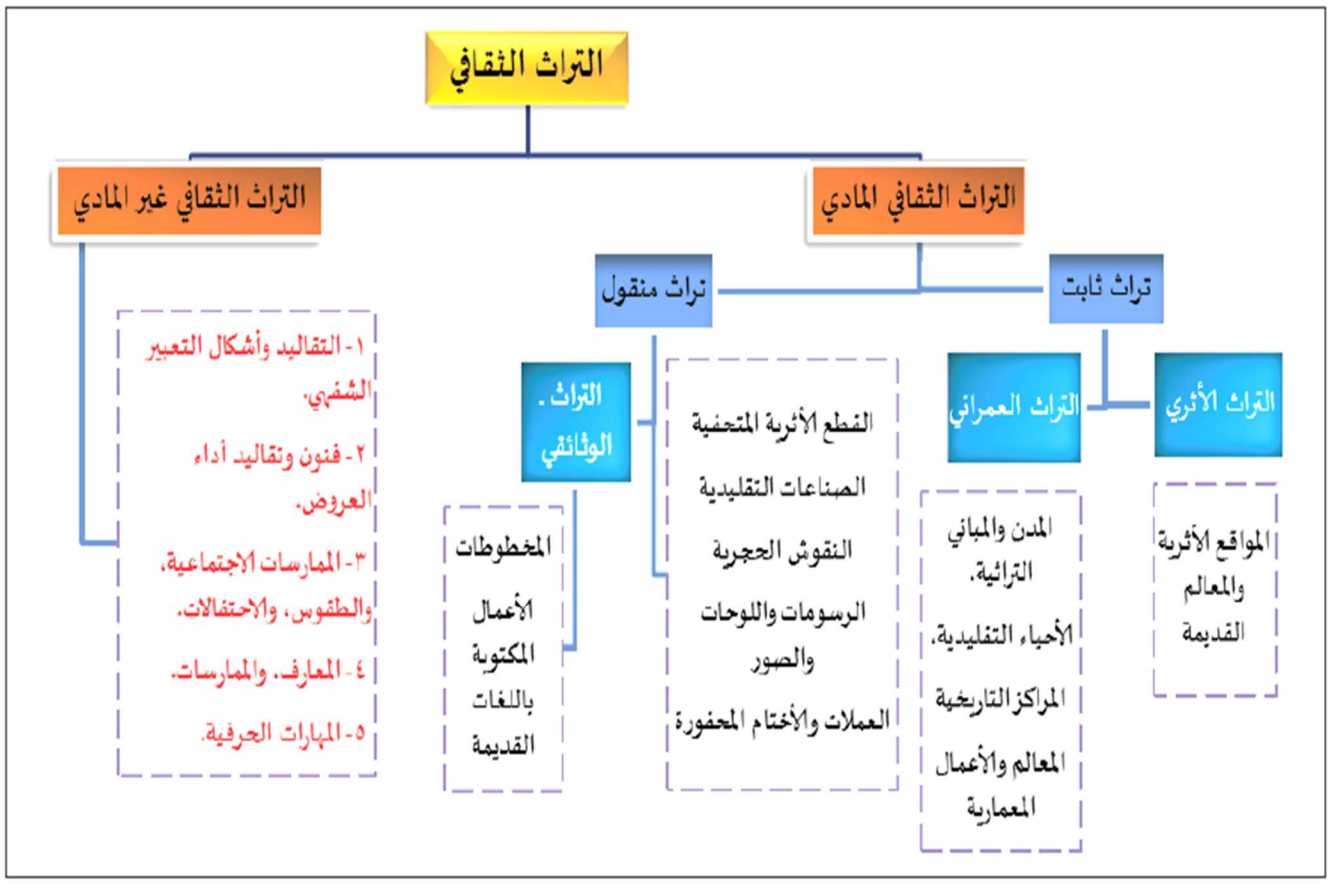

الشكل (1) أنواع التراث الثقافي

يقصد بعبارة **"التراث الثقافي غير المادي"** ما ذهبت اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي عام 2003 إلى تعريفه بأنه: الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات – وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية – والتي تعدّها الجماعات والمجموعات، وأحيانا من تراثهم الثقافي. الأفراد، جزءاً عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا مستمرة، بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة ومع تاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية. ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق

الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة. وعلى ضوء التعريف الوارد في الفقرة أعلاه يتجلى التراث الثقافي غير المادي "بصفة خاصة في المجالات التالية :

1. التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي
2. فنون وتقاليد أداء العروض
3. لممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات
4. المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون
5. المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية

ثالثاً: التعريف بالممتلكات الثقافية والموارد التراثية والثقافية

يمكن تعريف المورد التراثي، بأنه أثر تاريخي وفي نفس الوقت عمل فني سواء كان مبنى تاريخياً، حديقة، أو مجمع أو موقع نشأ عن عملية تصميم خلاقة على أساس مفاهيم نوعية. ويمكن تخيل هذا العمل باعتباره **كلا فنياً** تشكل مختلف عناصره جزءا منه. ويشكل الكل، الناجم عن عملية إبداعية، وحدة محتملة يتصل بها الأوصاف والمعارف المتعلقة بكل جزء منها.

ويمكن تعريف المنطقة التاريخية، سواء كانت مستوطنة أو منظراً طبيعياً ثقافياً، ناشئ عن نمو تدريجي أو تنمية على أساس **تكامله التاريخي.** فالتكاملية تشير عموماً إلى تكامل المواد والظروف السليمة لأحد المعالم أو المواقع، في حين أن التكاملية التاريخية تشير إلى الشكل الحالي للمورد التراثي نتيجة لتعييرات بمرور الوقت. وتحديد هده التكاملية التاريخية يمكن أيضا أن يكون نات صلة بتعريف المواقع الأثرية. فالخصائص الجوهرية لمورد تراثي تشير إلى **نوعية** تصميمها والمواد التي صنعت منها والحرفة والمحيط والعلاقة مع هذا المحيط.

وبمرور الوقت، قد تتعرض الموارد التراثية الأصلية لتدمير جزئي أو تعديل متعمد أو حتى تحطيم، مما يتسبب في تناقص أو فقد وحدته المحتملة. ومن ناحية أخرى، فإن المورد التاريخي قد يصبح، في فترات مختلفة من تاريخه، جزءاً من كل جديد يتم من خلاله إعادة تعريفه كجزء من وحدة محتملة جديدة. ومثل هذه التحولات تشكل جزءاً من علم طبقات الصخور التاريخية. ويتعين أن تشير المعالجات التي تهدف إلى ترميم مورد تراثي إلى هذه الوحدة الكامنة الجديدة، ومن ثم ينبغي تنفيذها ضمن الإيطار المحدد وخبرتها.

وتتطلب المناطق التاريخية والمناطق المحيطة بها دراسة متأنية واهتماماً خاصاً بالنظر إلى أن المعالم

التاريخية والمباني التاريخية ليست سوى جزء من مجمع أكثر شمولاً من الموارد التراثية. وتقدم توصية اليونسكو المعنية بحماية المناطق التاريخية ودورها المعاصر.

ينبغي النظر إلى كل منطقة تاريخية والمناطق المحيطة بها في مجملها على أنها كل متسق يعتمد توازنه وطابعه النوعي على التحام الأجزاء التي يتكون منها والتي تشمل النشاطات البشرية بنفس القدر الذي يتعلق بالمباني والتنظيم المكاني والمناطق المحيطة.

وعلى ذلك، لا ينبغي النظر إلى تكامل المناطق التاريخية فيما يتعلق بالإطار المعماري فحسب، إذ ينبغي أن تشمل أيضا القيم الإنسانية نات الصلة بسياقها الاجتماعي والاقتصادي. ومن الأمورذات الأهمية الخاصة أيضا مسألة المتزهات والمناظر الطبيعية التاريخية. فخلال مراحل التاريخ وفي كثيرمن البلدان، كان تصميم الحدائق يرتبط ارتباطاً وثيقاً للغاية بالمعمار (مثل الصين وانجلترا وفرنسا والهن وإيران وإيطاليا واليابان). ومن المهم إيلاء الاهتمام الواجب، لدى تعريف الموقع لهذه الجوانب مما يتطلب بحوثا أثرية ملائمة ومعارف بتاريخ ومبادئ تصميم الحدائق حتى لا تحدث لهذه الجوانب الهامة وإن كانت هشة في كثير من الأحيان أثناء عملية الإصلاح. وقد أسند اهتمام دولي كبير، خلال السنوات الأخيرة. للمنتزهات والحدائق التاريخية وتوثيقها ووضعت مبادئ توجيهية لصيانتها وصونها وترميمها بصورة سليمة. وقد تم منذ ثمانينات القرن الماضي على وجه الخصوص مع تزايد الإدراك بأهمية العلاقة والتكافل بين البيئات المبنية والطبيعية، أصبحت مسألة حماية المناظر الطبيعية الثقافية عنصراً مهما في كثير من البلدان سواء في المناطق الصناعية أو في المناطق التي تمر بمرحلة تنمية سريعة، حيث تتجاهل التنمية الحديثة في كثير من الأحيان قيم السياق الثقافي الإيكولوجي أو التقليدي السائد والحاجة إلى المحافظة على الموارد المتوافرة. وكانت مسألة تحديد المعايير الخاصة بترشيح المناظر الطبيعية الثقافية للإدراج في قائمة التراث العالمي، ولكن سواء قد نفذت هذه المعايير أو لم تنفذ، تظل هناك تأكيدات ملحة إلى إيلاء الاهتمام الواجب لا للنصب التذكارية أو مجموعات المباني النوعية فحسب، بل لتوفير أدوات تخطيط كافية للرقابة وتحقيق التنمية المتوازن في سياقها الأشمل.

يُشترَط لإدراج المواقع ضمن قائمة التراث العالمي أن تكون ذات أهمية عالمية بارزة وأن تفي بمعيار واحد على الأقل من معايير الادراج العشرة. يُشترط في التراث الثقافي أن يكون تحفة فريدة من صنع الانسان بالإضافة الى القيمة التي يقدمها الموقع لحضارة انسانية قائمة أو مندثرة. **أما التراث الطبيعي** فيشترط احتوائها على الاستثنائية في شكلها الجمالي وقدرتها على حفظ التنوع البيولوجي والطبيعي للبيئة وخاصة لتلك المهددة بالانقراض. ويطلق على التراث الثقافي والطبيعي بمصطلح "الموارد التراثية. وحسب اتفاقية حماية **التراث العالمي الثقافي والطبيعي (باريس 1972)**، تم تعريف التراث الطبيعي كما يلي:

- المعالم الطبيعية المتألفة من التشطيلات الفيزيائية او البيولوجية أو من مجموعات هذه التشكلات التي لها قيمة عالية استثنائية من وجهة النظر الجمالية أو الفنية.
- التشكلات الجيولوجية أو الفيزوغرافية والمناطق المحددة بدقة التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم أو المحافظة على الثروات او الجمال الطبيعي.
- المواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية المحددة بدقة التي لها قيمة عالية استثنائية من وجهة نظر العلم أو المحافظة على الثروات أو الجمال الطبيعي (الشكل 2).

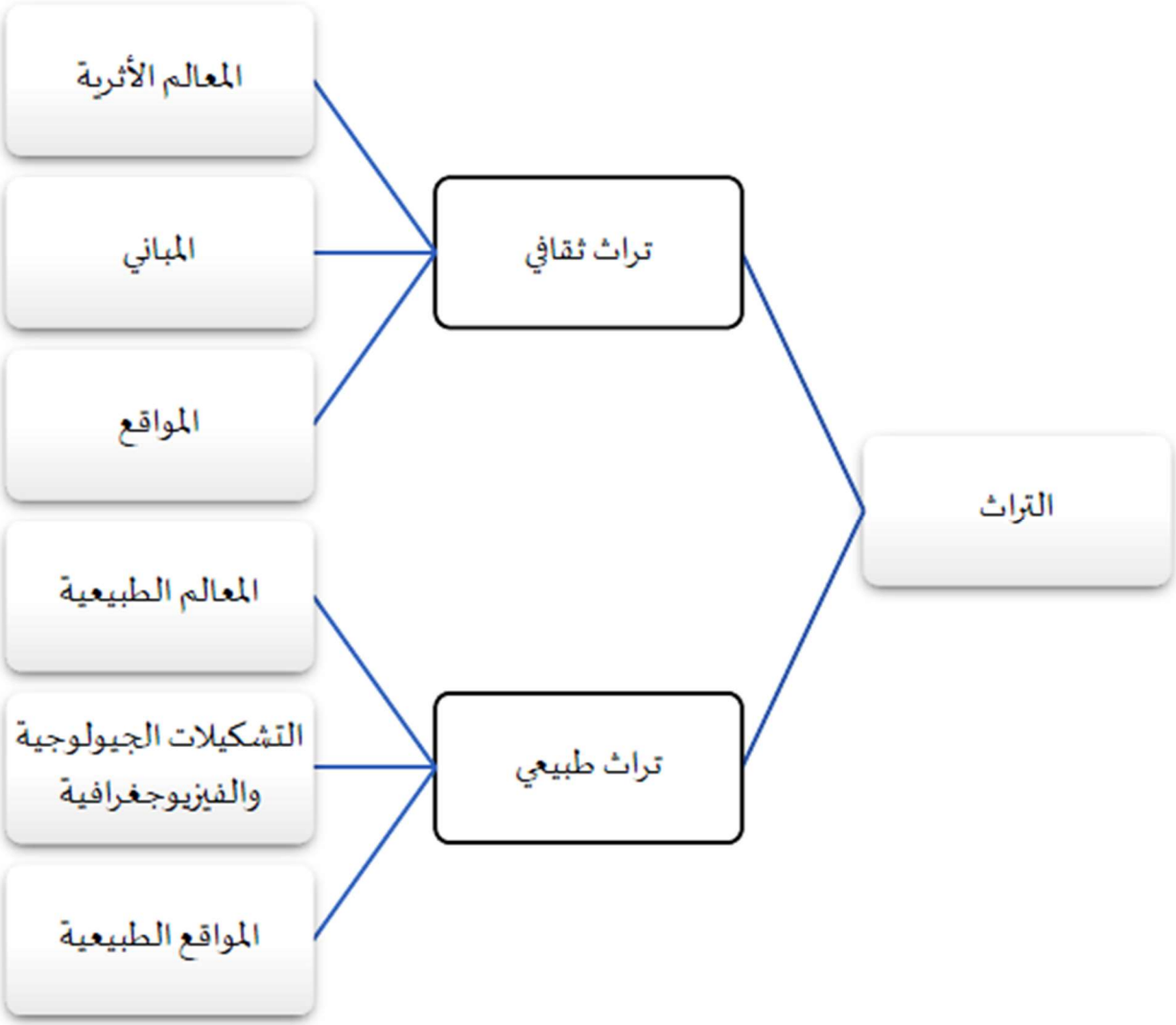

الشكل (2) تصنيف التراث وفقا لاتفاقية التراث العالمي

رابعاً: مفهوم ادارة التراث الثقافي

إن ازدياد مشاركة المجتمع ككل بالتراث يعني أن التراث لم يعد حكراً على الأكاديميين والآثاريين، إذا ما كان في الأصل معتبَراً حكراً عليهم. فالمجتمعات تزداد مشاركتها في هذه الأيام في قضايا تراثها. إن لدى الممتلكات الثقافية وظائف اجتماعية واقتصادية مهمة، ولا يزال بعضها يحتفظ بروابط وثيقة بالمجتمعات المحلّية فضلا عن إضافة تعبيرات مادية وغير مادية تعكس قيمها. وغالباً ما يبقى التراث الثقافي قيد الاستخدام للأهداف الأصلية التي أنشئ لأجلها. وتشكّل أماكن العبادة والممتلكات السكنية والمناظر الطبيعية الثقافية أو المؤسسات المختلفة الأنواع بعض الأمثلة على ذلك. وقد تم تحويل عدد كبير من أماكن التراث لاستخدامات أخرى، بعد أن تم منحها وظيفة تضمن استمرار صيانتها وصلتها بالمجتمع.

إن التعقيد المحيط بالتراث ينبغي إذن أن يدفع المجتمع بقوة للمشاركة في إدارته بشكل شامل بدلاً من الاقتصار على صون بعض الإنشاءات المعيّنة فحسب، كما كان يحدث في الماضي. وبسبب الاتساع الكبير في نطاق ما يعُرف اليوم بالتراث وازدياد المشكلات التي تواجهه تعقيدا والحاجة إلى استخدامه على نحو مستدام، سواء أكان ذلك للسياحة أم لأهداف أخرى، فإن رعاية التراث تنطوي حتماً على اتخاذ قرارات بشأن ما هو التغيير المقبول أو غير المقبول .إن الحاجة لانتقاء الخيارات من بين البدائل المختلفة المتاحة تعني أن المقاربات حول إدارة مناطق التراث آخذة في التغيّر. فضلاً عن ذلك، فإنه من الضروري تحديد القيم الخاصة لممتلك تراثي ما، كي يمكن اتخاذ قرار بشأن كيفية تغييره بدون أن يؤدي ذلك إلى حدوث تأثير سلبي على قيمه. ولقد باتت إدارة التراث أكثر تطلّباً، وفي الوقت نفسه باتت المخرجات والنتائج المتوقعّة من عمليات الإدارة أكبر من أي وقت مضى.

إعداد خطة الإدارة

تنطوي عملية إعداد خطة الإدارة لموقع من مواقع التراث العالمي على دراسة جميع موارد هذا الموقع ويشكل المورد جزءاً قابلاً للتحديد من موقع التراث العالمي. فقد يكون لدى بعض المواقع مورد واحد مثل النقوش البدائية على الصخور، في حين قد يكون لمواقع أخرى العديد من هذه الموارد، فموارد المبنى الكبير تشمل نسيج هذا المبنى والنقوش والزجاج والأثاث والمنسوجات وغير ذلك.

الإجراءات

ترد الخطوات التالية في عملية إعداد خطة الإدارة:

- ❖ المسح الأولي للموقع
- ❖ وصف الموقع وتعيين حدوده
- ❖ تحديد الموارد

- ❖ تقييم الموارد
- ❖ صياغة الأهداف والنظر في المعوقات
- ❖ تحديد المشروعا ت
- ❖ برنامج العمل والخطط السنوية
- ❖ تنفيذ الأعمال
- ❖ التسجيل وإعداد التقارير واستعراض النتائج
- ❖ تخزين المعلومات والبيانات
- ❖ مراجعة وصف الموقع وإعادة تقييمه
- ❖ صياغة الأهداف المعدلة وإعادة النظر في المعوقات
- ❖ تحديد المشروعات الأخرى
- ❖ برنامج العمل المعدل والخطة السنوية التالية.

المتطلبات

يتمثل المطلب الأول لإدارة الموقع التراثي في صون وحماية موارده الثقافية وحيثما يكون ممكناً تعزيز الجوانب ذات الأهمية الخاصة وما ان يتم تحقيق هذا المطلب حتى يتمكن استخدام الموقع في عدد من الأغراض الأخرى مثل التعليم والبحوث السياحية.

وينبغي ألا تكون خطط الإدارة التفصيلية الخاصة بالموارد معقدة أو مطولة بشرط أن تكون الأهداف الرئيسية معروفة وأن يكون موظفو الموقع مؤهلين بصورة ملائمة وأن يمكن إدارة الموارد على أساس العناية والصيانة. وينبغي أن يكون هناك استعراض كامل كل ٣ إلى ٥ سنوات، إلا أن من الضروري أن يكون النظام قادرا على استيعاب التعديلات التي تتيح استرجاع النتائج المتعلقة بالأعمال الجارية في الموقع أو التطورات غير المتوقعة وإدراجها في برنامج متوالي للإدارة.

إجراءات الإعداد والتشاور

تحتاج الإجراءات التي تتبع خلال إعداد خطه الإدارة والتي تختلف عن صيغة الإدارة ذاتها، إلى جهد جماعي. فحتى أبسط خطط الإدارة تشتمل على تعقيدات كافية في عملية إعدادها أو تنفيذها مما يبرر إشراك العديد من المهارات مثل المهندسين المعماريين و.خبراء الآثاروالمؤرخين والمهندسي ومخططي المدن. وينطوي نهج الفريق المتعدد التخصصات على ميزة كامنة في إعداد المبررات الواضحة للأهداف وتجنب الصعوبات التي قد تنشأ عندما يتولى فرد واحد مسؤولية إدارة المورد. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بضمان استمرارية الأهداف خلال فترة من الزمن تتجاوز عادة فترة عمل أي موظف بمفرده .ومهما كان

تشكيل الفريق، فإن معظم مبادرة إعداد خطة الإدارة تقع على عاتق شخص أو شخصين، وهما عادة المهندس المعماري أو خبير الآثار والإداري.

كما ستشمل عملية إعداد خطة العمل إجراء مشاورات خارج الفريق ودراسة لأهداف خطة الإدارة بالنسبة للموارد المماثلة. وتشمل مصادر المعلومات ما يلي:

- ✓ ا **المصادر** الموجهة **نحو البحوث والمعلومات،** بما في ذلك المحفوظات المحلية والوطنية والجامعات وتقارير تخطيط المدن ومجموعات المصالح الخاصة الطوعية؛
- ✓ ا **المصادر الموجهة نحو الإدارة،** بما في ذلك الملاك و المستأجرين والجيران **و**غير ذلك من مديري الأراضي.

وتشمل عملية التشاور مع الملاك والمستأجرين والجيران مناقشات بشأن أي تهديدات محتملة يتم تحديدها عندما اقترح اعتبار الموقع موقعا للتراث العالمي.

وعندما يستكمل وضع مسودة لخطة العمل، ينبغي فحصها بواسطة فريق من الحكومة المركزية وعلى المستوى الوطني. فمثل هذا الفحص يتيح المزيد من الدراسة المفصلة والمداولات بشأن الأهداف فيما يتعلق بالمواقع الأخرى وتقديما للانعكاسات المالية لبرنامج العمل. وينبغي **أن** تحتفظ حكومة البلد بمجموعة كاملة من خطة العمل معتمدة، فضلا عن سير العمل السنوية نات الصلة بهذه الخطط، وقد يكون من العملي أن تحتفظ الأقاليم أيضا بمجموعة من هده الوثائق.

إعداد التقارير

1- إعداد واستعراض التقارير قصيرة الأجل

تعتمد كفاءة الإدارة على إعداد التقارير على فترات منتظمة سواء كانت شهرية أو ربع سنوية او سنوية. وسوف تحدد خطة الإدارة لموظفي الموقع البرنامج السنوي للمشروعات والتكاليف المرتبطة بها والمخصصات من الوقت، وغير ذلك. وسوف يكون هناك **نوعان من التقارير** بشأن هذه المشروعات:

- ✓ عمليات تقييم شهرية أو ربع سنوية لسير العمل في كل مشروع من المشروعات الفردية مما سيتيح تعديل الأولويات والمخصصات من الوقت إذا اقتضى الأمر في أسرع وقت ممكن.
- ✓ موجز سنوي لسير العمل في المشروعات المختلفة (أو مجموعات المشروعات) بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بها من حيث النواحي المالية ووقت الموظفين.

2- إعداد واستعراض التقارير طويلة الأجل

ينبغي أن تستند خطط الإدارة إلى فترة **لا تتجاوز ٥** سنوات يتعين في نهايتها إجراء استعراض لها وفي ذلك الوقت، ينبغي إيجاز تقارير سير العمل السنوية في خطة العمل السابقة من أجل إدراجها في الخطة الجديدة. ويتيح ذلك نقل المعلومات عن سير العمل في الخطط السابقة وتوفير وسيلة للتعامل مع الاستمرارية، والتغيرات في الموظفين وتجميع المعارف المتزايدة عن الموقع.

3- صيغة خطة الإدارة

يعتبر وضع صيغة موحدة أمراً ضرورياً في نجاح تقفين نظام موحد للتخطيط وتوفير إ طار للتفسير المتسق والإسناد السهل المشترك للمعلومات ذات الصلة لطائفة عريضة من الموارد. كذلك فإن توحيد نشاطات الإدارة ذات الصلة بالمواقع المختلفة يعد أمراً ضرورياً لتخطيط الإدارة ومراقبة سير الأعمال في مواقع التراث العالمي كمجموعة. وثمة ميزة أخرى للصيغة الموحدة تكمن في السهولة النسبية التي يمكن بها استخراج المعلومات الإحصائية وغير ذلك من المعلومات حسبما تتطلبه أغراض معينة وتتكون الصيغة الموصى بها هنا من ثلاثة أجزاء مختلفة:

(1) الوصف والتعريف؛ (2) التقييم والأهداف؛ (3) وصفة للعمل بما في ذلك تقديم إلزامي يوجز حالة الموقع والسياق الذي يوجد فيه. ويوصى كأساس للعمل بالصيغة التالية (الجدول 1):

الجدول (1) خطة إدارة مواقع التراث الثقافي

خطة إدارة مواقع التراث الثقافي السنوية	
اسم المورد التراثي، تعيين المشروع اسم الموقع التراثي/ الفترة	
تقديم	حالة الموقع والسياق الذي يوجد فيه
الجزء الأول:	**وصف الموقع التراثي**
1.1 معلومات عامة عن الموقع التراثي	وصف موجز لموقع التراث
	الخرائط والمخططات والصور
1.2 المعلومات الثقافية	المعلومات الإنثروبولوجية والإنثوغرافية والتاريخية والأثرية والتراثية وتاريخ الفن والنواحي التكنولوجية والعلمية
1.3 المعلومات البيئية	المناخ والجيولوجيا والجيوموفولوجيا والزلازل والتربة والأخطار البشرية
1.4 المصالح	• سجل استخدام الأراضي واستخدام الموارد • المصالح العامة والخاصة و أنماط الملكية • المصالح الاقتصادية بما في ذلك السياحة
1.5 المرفقات المتعلقة بالجزء الأول	• قائمة بالمراجع المتعلقة بالجزء الأول • قائمة التعديلات المتعلقة بالجزء االأول

الجزء الثاني:	**التقييم والأهداف**
2.1 حالة صون الموقع	• حالة موقع التراث العالمي والحالة التاريخية • مؤشرات إلى عمليات إحداث أضرار محتملة أو أخطار • تحديد المورد وحدوده
2.2 تقييم جوانب الموقع التراثي واحتمالاته	• القيم الثقافية نات الصلة بالمواد التاريخية الأصلية و الامكانيات الأثرية للمو قع (أصالة المواد والحرفة والتصميم) • القيم الثقافية نات الصلة بالموقم (الأهمية العالمية و القيم التذكارية و الأسطورية و العاطفية والقيم الغنية النسبية والتفرد) • القيم الاقتصادية وقيم الاستخدام المعاصرة
2.3 تحديد الجوانب الهامة وتاكيدها	• اهداف الإدارة المثلى • العوامل التي تؤثر في الإدارة • خيارات إدارة المحافظة على الموقع التراثي • الاهداف التشغيلية وخيارات الإدارة • خيارات إدارة االاستخدام • خيارات الدراسة والبحوث • خيارات التعليم والتفسير
2.4 المرفقات المتعلقة بالجزء الثاني	• قائمة بالمراجع المتعلقة بالجزء الثاني • قائمة التعديلات المتعلقة بالجزء الثاني
الجزء الثالث:	**الوصفة الخاصة بالإدارة الشاملة للموقع التراثي**
3.1 المشروعات	• تحديد المشرو ع وعنو انه وتصنيفه • تسجيل المشروع • اوصاف المشروع
3.2 الخطط الزمنية للعمل	• خطة عمل سنوية • علاقة الخطه السنوية بالخطط المتوسطة والطويلة الأجل
3.3 التكاليف وتحديد مراحل العمل	
3.4 المرفقات المتعلقة بالجزء الثالث	• قائمة بالمراجع المتعلقة بالجزء الثالث • قائمة التعديلات المتعلقة بالجزء الثالث
قائمة المراجع	قائمة مختارة من المراجع وسجل للمواد غير المنشورة قائمة مراجع عامة التعديلات على قائمة المراجع

4- طريقة عرض خطط الإدارة

يوصى باستخدام طرق العرض التالية:

- استخدام صيغة الأوراق المتفرقة في ملف ملائم.
- استخدام النظام المرجعي للمحتويات المشار إليه أعلاه. وعندما لا يمكن استخدام قسم أو قسم فرعي ينبغي عدم استخدام المرجع الخاص بهذا القسم لأي غرض آخر.
- وضع الخرائط والمرفقات بعد كل قسم مباشرة بدلاً من فصلها في قسم منفصل أو في النهاية.
- بدء كل قسم على صفحة جديدة.
- وضع أرقام الالأقسام كاملة في الركن الأعلى من كل صفحة (لتجنب استخدام أرقام الصفحات مما سيؤدي إلى تعقيد التعديلات).
- الإشارة إلى الوقت الذي قبل فيه القسم أو عدل ووضع تاريخ ذلك أسفل ذلك القسم، فضلاً عن تحديث قوائم التعديلات في كل قسم من أجل تيسير تحديد التعديلات ووضع تاريخها.
- رقم جميع المشروعات
- توفير المراجع في نهاية كل جزء فضلاً عن إدراجها في قائمة المراجع أو الببليوغرافيا.

إحدى القضايا الهامة نات الصلة بإدارة مواقع التراث العالمي في وضع عملية توفر أساساً متيناً للتعاون الدولي فيما بين تلك الجهات المسؤولة عن إدارة المواقع والأجهزة الدولية المختلفة مثل لجنة التراث العالمي واليونسكو وإيكروم وإيكوموس. وقد تشمل هذه العملية دورات من الاجتماعات التقنية لمناقشة قضايا الإدارة ونظم وضع التقارير عن سير العمل وكذلك المشاركة في نشاطات التدريب سواء داخل سياق الموقع ذاته أو في دورات وندوات دراسية إقليمية أو دوليةمثل تلك التي ينظمها إيكروم في روما.

د. محمود الغزي

الفصل الثاني: الجهات الاستشارية لمركز التراث العالمي

أولاً: الجهات الاستشارية لمركز التراث العالمي وخطوات تسجيل مواقع التراث في قائمة اليونسكو

أسهمت المنظمات العالميّة والإقليمية بشكل فاعل في تناول موضوع التُّرَاث الثقافيّ وعملت على وضع استراتيجيات، وقوانين تتعلق بعمليات الحفاظ عليه، وإهادة تأهيله، وتشريعاتها الخاصة بإدارة التُّرَاث الثقافيّ، وحمايته، ويمكن اشتهراض البحث أبرز المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الحفاظ على التُّرَاث والتي كان لها الدور الأكبر في هذا المجال، مرتبة بحسب أقدميتها تاريخيّاً.

I. <u>المنظمات الدولية العاملة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي</u>

1. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO)

أُنشئت اليونسكو في العام 1945 م، ومقرها باريس. وتُعدُّ من أهم الهيئات الدولية المعنية بحماية التُّرَاث الثقافيّ في العالم؛ فقد قامت بوضع الاستراتيجيات، والسياسات، والبرامج الهادفة، وسعت إلى إيجاد وبلورة المواثيق، والمعاهدات المتعلقة بصون وحماية التُّرَاث الثقافي والطبيعي، وإدراج مواقع التراث على لائحة التراث العالمي. لقد وفرت اليونسكو الغطاء الفكري والتنفيذي لحماية تراث العالم، والدعوة للبحث فيه، ونشره، والاستفادة منه، كما أوضحت القيم الإنسانية التي يعكسها التراث الثقافي، فإن إصدارات اليونسكو، وتوجيهاتها، والمواثيق التي تطرحها قد رفدت الإدارات المحلية بأساليب حماية والحفاظ عليه.

2. المجلس الدولي للمتاحف (أيكوم ICOM)

مؤسسة دولية غير حكومية أسستها اليونسكو في العام 1946 م، وهي تهتم بصورة رئيسة بالعرض المتحفي، والحفاظ على المقتنيات المتحفية، وقد أقر المجلس عدداً من الاتفاقيات التي تنظم امتلاك القطع التراثية والأثرية، والطرق المشروعة لامتلاكها واستبدالها، وطرق التبادل المتحفي، وحفظ القطع الأثرية وكيفية صيانتها وترميمها.

3. المركز الدولي لدراسة ترميم الممتلكات الثقافية وصونها (الإيكروم ICCROM)

هي منظمة دولية، انبثقت من اليونسكو في العام 1959م، ومركزها روما بإيطاليا، يهتم المركز بحماية التراث الثقافي والأثري، بما يخدم المجتمع الدولي، وان مهام المركز هو وضع برامج في مجال البحوث العلمية، والتوثيق، والمساعدة التقنية، والتجريب والتوعية، بهدف تعزيز صوت التراث الثقافي الثابت والمنقول. للمركز اسهامات واسعة في إدارة مواقع التراث الثقافي، وتطوير المعايير التي تؤدي غلى حفظها بصورة متكاملة.

4. المجلس الدولي للنصب التذكارية والمواقع الأثرية (الإيكوموس ICOMOC)

هي هيئة غير حكومية، تأسست من قبل اليونسكو عام 1965م، ومركزها باريس، وهدفها الأساسي الحفاظ على المواقع والمعالم التاريخية في العالم، ولها أنشطة عديدة في وضع العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية مثل ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن التاريخية، وميثاق دولي للسياحة الثقافية عام 1976م، يهدف إلى تشجيع القائمين على إدارة المواقع الأثرية لجعل التراث مقصداً للسكان المحليي، والسياح، وتشجيع صناعة السياحة، ووضع توجيهات لتعزيز التراث والثقافات الحية للمجتمعات المضيف.

5. الصندوق العالمي للآثار

تأسس الصندوق في العام 1965م، وهو منظمة دولية غير ربحية مقرها في نيويورك، ولندن، وله مركز إقليمي في باريس، ويتلقى طلبات المساعدة من جميع دول العالم، بهدف الحفاظ على مواقع التراث الثقافي.

6. صندوق التراث العالمي (WHF)

تم إنشاء الصندوق بموجب اتفاقية التراث العالمي 1972م. يمول هذا الصندوق من المساهمات التي تقدمها دول الأعضاء، أو المنظمات الخاصة والأفراد. يستخدم الصندوق لتلبية الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء لتأمين حماية التراث الثقافي الموجود على أراضيها، أو الاحتياجات العاجلة لصون الممتلكات الثقافية المدرجة على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، أو تقديم الدعم الفني في صيانة الآثار والمباني التراثية.

7. لجنة التراث العالمي (WHC)

لجنة التراث العالمي هي واحدة من اللجان المرتبطة بإدارة التراث الثقافي العالمي، والتي انبثقت عن اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي عام 1972م، وهي تعمل على تعيين التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية، الاستثنائية، وحمايته، والحفاظ عليه، وإصلائحة، ونقله للأجيال المستقبلية.

تتجلى اللجنة دراسة الترشيحات وفقاً لمعايير وضعتها للاسترشاد بها في اختيار الممتلكات التي تدرج في قائمة التراث العالمي، بالتشاور مع (الإيكوموس و الآيكروم). لقد تبين أن عدد المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي حتى شهر أيار 2015م، هي (1007) ألف وسبعة موقع. في حين بلغ مجموع عدد المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر (46) ستة وأربعين موقعاً. كان نصيب الدول العربية من المواقع التراثية المسجلة على قائمة التراث العالمي حتى شهر كانون الأول عام 2015م (78) ثمانية وسبعون موقعاً.

8. اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري (أيكام ICAHM)

هي لجنة استشارية عالمية متخصصة في مجال التراث الأثري تابعة للإيكوموس، تأسست عام 1990م، هدفها تشجيع تبادل المعلومات والبحوث بين علماء الآثار، وأصحاب القرار في مجال التراث الثقافي، كما تهدف إلى الخفاظ على التراث الثقافي المادي غبر برامج نوعية للجمهور.

9. التراث الثقافي بلا حدود (CHWB)

هي منظمة إغاثة دولية تأسست في العام 1995م، تعمل من أجل الحفاظ على التراث الثقافي المهدد بالخطر، ومن مبادئ المنظمة؛ أن تدمير التراث الثقافي الذي ينتمي إلى مجموعة من الناس هو تدمير للتراث الثقافي للناس جميعاً، لذا يجب على الجميع حماية التراث الثقافي العالمي في أي دولة من دول العالم.

10. قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر

تمت الموافقة من قبل دول الأعضاء في الإيكوموس على برنامج التراث المعرض للخطر في اجتماعها العام في المكسيك عام 1999م، وتشمل القائمة المواقع الأثرية والتاريخية والتراثية المهددة بالاندثار بسبب العوامل الطبيعية والبشرية والتوسع العمراني وغيره.

11. البنك الدولي

يعمل البنك الدولي في تنشيط برامج التراث العالمي وخدمته، وخاصة في الدول النامية؛ فمنذ عام 2001م، قام البنك الدولي بعقد عدة اجتماعات مع مركز التراث العالمي لمناقشة التعاون في مجال الثقافة والتنمية، وتعزيز الحفاظ على التراث الثقافي كجزء من برامجه ومشاريعه.

II. المنظمات الخاصة بالتراث الثقافي في العالم العربي والإسلامي

1. المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (إليسكو ALESCO)

تأسست في العام 1945م مع نشأة جامعة الدول العربية، ومقرها تونس، وتهدف إلى تنسيق الجهود العربية للحفاظ على التراث العربي، وحمايته ونشره سواء أكان تراث ثقافي منقول أو غير منقول وكذلك التراث اللامادي. قدمت المنظمة الدعم للعديد من المدن العربية والتاريخية من أجل الحفاظ على تراثها الحضاري، كما أسهمت في تسجيل العديد من المدن العربية في لائحة التراث العالمي.

2. المديرية العامة للآثار والمتاحف (DGAM)

هي مديرية تتبع لوزارة الثقافة السورية، وهي مؤسسة حكومية، تأسست في العام 1946م، يندرج هدف المديرية في الحماية والترويج والتنقيب في جميع مواقع التراث الثقافي الوطني في البلاد، كان لها دوراً فعالاً في حماية وتأمين المتاحف الوطنية خلال الأزمة، وحماية المواقع والأبنية الأثرية، وإقامة ورشات العمل والتوعية والتدريب، وكذلك العمل والتنسيق مع المنظمات الدولية في استرجاع العديد من القطع التراثية التي هربت إلى خارج سورية.

3. منظمة المدن العربية (ATO)

هي منظمة غير حكومية، تأسست عام 1967م، ومقرها الدائم في الكويت، تهدف إلى تبادل الخبرات بين المدن العربية، والحفاظ على هوية المدينة العربية، وتراثها ومساعدتها في تحقيق مشروعاتها الإنمائية، وقد انبثق

عن المنظمة عدة مؤسسات، هي: المعهد العربي لإنماء المدن، ومقره الرياض، وصندوق تنمية المدن العربية، ومقره الكويت، وجائزة منظمة المدن العربية، ومقرها قطر التي أعلنت عام 1984م، ومن ضمن محتورها جائزة التراث المعماري.

4. مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا IRCICA)

انبثق هذا المركز عن منظمة المؤتمر الإسلامي في العام 1976م، وبدأ نشاطه عام 1982م، ويهدف المركز إلى الاهتمام بالحرف اليدوية التقليدية وتنشيطها في بلدان العالم الإسلامي بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، ويهدف إلى تعزيز مفهوم التراث الثقافي الإسلامي، وتوثيقه، والحفاظ عليه، والتراث العمراني، والتراث الثابت، والمنقول.

5. منظمة العواصم والمدن الإسلامية (OICC)

هي غير حكومية وغير ربحية، أنشئت في العام 1980م، ومقرها مكة المكرمة، هدفها هو الحفاظ على هوية وتراث العواصم والمدن الأعضاء من خلال الدراسات التحليلية، والمدن التي تحوي على تراث معماري، كما تهدف إلى عقد المؤتمرات، وتمويل مشاريع الخدمات البلدية والبيئية، والتدريب، وحماية التراث من خلال صندوق التعازن التابع للمنظمة.

6. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو ISESCO)

تأسست عام 1982م، في مدينة فاس، ومقرها الرباط، من أهدافها الحفاظ على الهوية الإسلامية، والاهتمام بالتراث الثقافي الحضاري في العالم الإسلامي.

7. مؤسسة التراث

هي مؤسسة خاصة، أسست من قبل سلطان بن سلمان ابن عبد العزيز آل سعود في العام 1996م، ثم تحولت إلى مؤسسة خيرية عام 2008م، وهي تهتم بالتراف فكرياً وعلمياً.

8. مؤسسة الآغا خان للثقافة

هي الوكالة الثقافية لشبكة الآغا خان للتنمية، أنشئت عام 1988م في جنيف كمؤسسة خيرية تسعى إلى تحسين الحياة الثقافية في المجتمعات الإسلامية، ولهذه المؤسسة العديد من البرامج، أهمها: برنامج دعم المدن التاريخية الذي أنشئ عام 1991م؛ لتنفيذ مشاريع الترميم، وإعادة التنشيط الحضري في المواقع الثقافية بالعالم الإسلامي، وتعزيز مبدأ الخفاظ على المدن التاريخية، ويركز البرنامج على إعادة تأهيل المواقع التاريخية من خلال العمل على التطوير الاجتماعي، والثقافي، وتنميتها اقتصادياً. ومن أنشطة المؤسسة جائزة الآغا خان للعمارة الإسلامية.

9. الأمانة السورية للتنمية

هي منظمة غير حكومية، وغير ربحية، مقرها الرئيسي بدمشق، تأسست في العام 2007م، هدفها يندرج ضمن مجالات ثلاث تركز عليها، وهي: التعلم؛ والتنمية الريفية؛ والثقافة والتراث. تقومُ حالياً الأمانة السورية للتنمية كمنظمة غير حكومية، بالتعاون مع الجهات الأخرى بإدارة التراث الثقافي غير المادي وحصر عناصره وإعداد القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي، ذلك بصفتها جهة استشارية لدى منظمة اليونسكو وطرفاً في لجنة تقييم القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية للعامين 2015- 2016، وقد حازت الأمانة السورية للتنمية، بصفتها منظمة غير حكومية رتبة محكم دولي في هيئة التقييم عن تمثيل المجموعة العربية الانتخابية الجغرافية المنبثقة للمرة الأولى عن الدورة التاسعة للجنة الدولية الحكومية لصون التراث اللامادي للإنسانية.

III. خطوات تسجيل مواقع التراث في قائمة اليونسكو

مواقع التراث العالمي هي معالم تقوم لجنة التراث العالمي في اليونسكو بترشيحها ليتم إدراجه في قائمة التراث العالمي لليونسكو، قد يكون ثقافية، وطبيعية، ومختلطة. وهذا التراث هو ملك لجميع شعوب العالم، بغض النظر الذي تقع في، وقد تجسدت تلك الرؤية في الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي عام 1972م، وصادقت عليها 186 دولة ومن بينها سورية.

حددت اليونسكو عدة خطوات لضم المواقع التراثية والتاريخية إلى قائمة التراث العالمي، تتضمن الآتي:

1- **عملية الترشيح:** ينبغي للبلد الراغب في ترشيح إحدى آثاره أو ممتلكاته أن يجري أولاً جرداً لممتلكاته الثقافية والطبيعية الفريدة، ويطلق عليه القائمة الارشادية المؤقتة لمواقع التراث العالمي، وبعدها يتم اختيارها لإحدى الآثار من هذه القائمة ليوضع في ملف الترشيح، ومركز التراث العالمي يقدم المشورة والمساعدة في إعداده.

وعند هذه الخطوة، يتم تقييم الملف من قبل المجلس الدولي للمعالم والمواقع والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ويرفع الملف إلى لجنة التراث العالمي التي تجتمع مرة واحدة سنوياً لتحديد الممتلكات المرشحة على قائمة التراث العالمي. هناك **عشرة معايير للاختيار**، ويجب على الموقع المرشح أن يستوفي واحداً منها على الأقل لإدراجه على القائمة.

2- **معايير الاختيار:** كان هناك ستة معايير للتراث الثقافي وأربعة معايير للتراث الطبيعي حتى نهاية عام 2004م، وتنص قوانين اليونسكو على أن أي معلم يتجاوز عمره مئة عام يدخل ضمن لائحة التراث العالمي.

❖ **المعايير الثقافية:**

1. تمثل تحفة عبقرية خلاقة من صنع الإنسان
2. تمثل إحدى القيم الإنسانية المهمة والمشتركة، لفترة من الزمن أو في المجال الثقافي للعالم، سواء في تطور الهندسة المعمارية أو التقنية، أو الفنون الأثرية، أو تخطيط المدن، أو تصميم المناظر الطبيعية.
3. تمثل شهادة فريدة من نوعها أو على الأقل استثنائية لتقليد ثقافي لحضارة قائمة أو مندثرة.
4. أن تكون مثالاً بارزاً على نوعية البناء، أو المعمار أو مثالاً تقنياً أو مخططاً يوضح مرحلة هامة من تاريخ البشرية.
5. أن تكون مثالاً رائعاً لممارسات الإنسان التقليدية، في استخدام الأراضي، أو مياه البحر بما يمثل ثقافة (أو مجموعة ثقافات)، أو تفاعلاً إنسانياً مع البيئة وخصوصاً عندما تصبح عرضة لتأثيرات لا رجعة فيها.
6. أن تكون مرتبطة بشكل مباشر أو ملموس بالأحداث أو التقاليد المعيشية، أو الأفكار، أو المعتقدات، أو الأعمال الفنية والأدبية ذات الأهمية العالمية الفائقة.

❖ **المعايير الطبيعية:**

7. أن تحوي ظاهرة طبيعية فائقة أو مناطق ذات جمال طبيعي استثنائي.
8. أن تكون الأمثلة البارزة تمثل المراحل الرئيسية من تاريخ الأرض، بما في ذلك سجل الحيازة، وملامح شكل الأرض.
9. أن تكون الأمثلة البارزة مرتبطة بعمليات التطور والتنمية، والمياه العذبة الساحلية والبحرية والنظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية من النباتات والحيوانات.
10. أن تحتوي على أهم وأكبر الموائل الطبيعية لحفظ التنوع البيولوجي بالموقع، بما في ذلك تلك التي تحوي على النواع المهددة بالانقراض وذات القيمة العالمية الفريدة من وجهة نظر العلم أو حماية البيئة، وأن يكون الموقع خالياً من التعديات البشرية كما يجب أن يتم تحديد حرم للمواقع يضمن عدم التعدي عليه في المستقبل.

ثانياً: دور المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية في الحفاظ على التراث

مسؤولية الحفاظ على التراث الثقافي في مناطق النزاع المسلح. وفقًا لليونسكو، فإن التراث الثقافي الموجود على سطح الأرض ملك لجميع الناس، والناس مسؤولون عن حمايته ليس فقط في مناطق النزاع المسلح، ولكن أيضًا في جميع أنحاء العالم. تم تدمير العديد من مواقع التراث الثقافي بسبب الحروب والعوامل الطبيعية. تشكل حالة المتاحف والتراث الثقافي والمواقع الأثرية والمعالم الأثرية مثل القلاع القديمة مصدر قلق كبير. المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المختلفة على جميع المستويات مسؤولة عن حماية التراث الثقافي (الشكل 1).

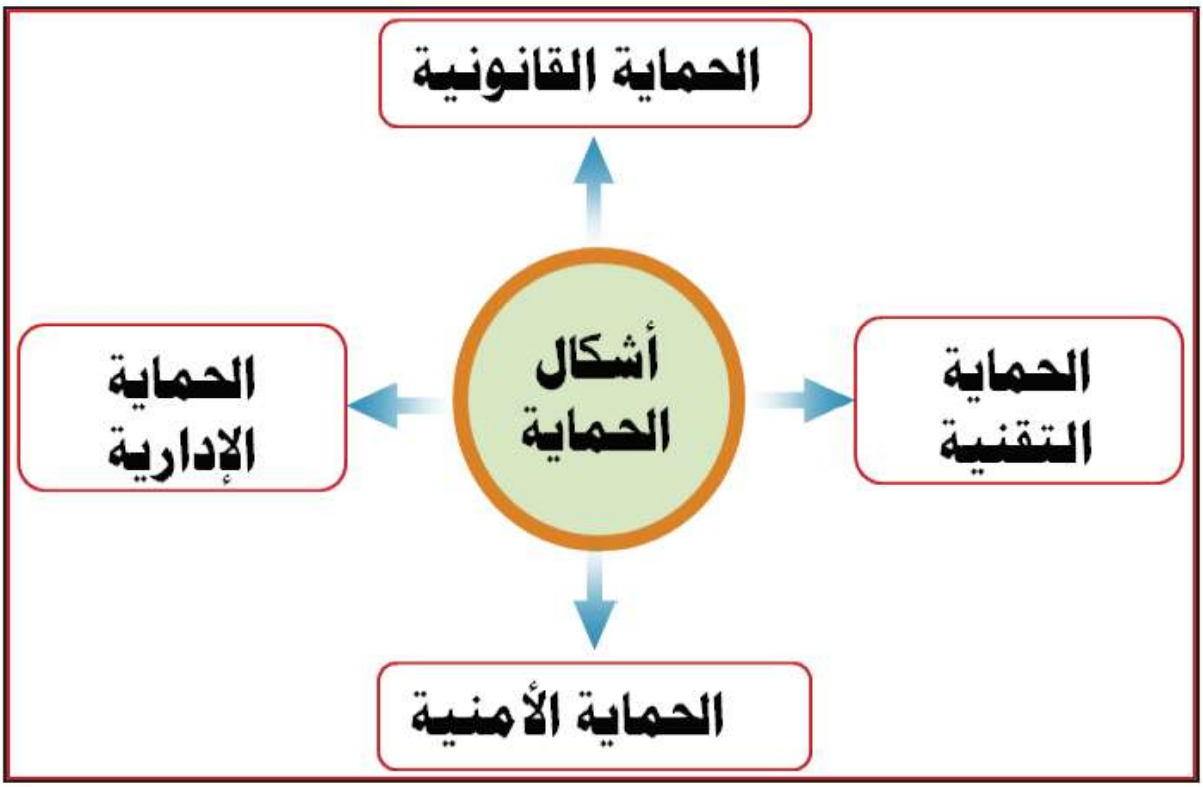

الشكل (1) أشكال حماية التراث الثقافي

لفترة طويلة، كان دور المنظمات الدولية (اليونسكو، ICOMOS، ICOM، ICCROM ، إلخ) في حماية التراث الثقافي في المناطق المسلحة محدوداً. في عام 1945، نشرت اليونسكو في لاهاي البروتوكول الأول بشأن حماية التراث الثقافي في حالة النزاع المسلح، والثاني في عام 1999. منذ عام 1970، أصبحت اتفاقية اليونسكو بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع الاستيراد والتصدير غير المشروع ونقل ملكية

الممتلكات الثقافية الأداة الرئيسية للحماية الدولية للتراث الثقافي. اعتمد مجلس الأمن الدولي في عام 1999 القرار 2347 ، الذي يدين التدمير غير القانوني للتراث الثقافي.

في عام 2017، عُقد اجتماع في مقر الأمم المتحدة، تم خلاله الإعلان عن العلاقة بين تدمير التراث الثقافي والإرهاب والعنف الجماعي. تسعى اليونسكو إلى حماية الممتلكات الثقافية في أعقاب العديد من النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي مباشرة. لعب مجلس الأمن الدولي دوراً مشابهاً في الصراع بين الهند وباكستان عام 1971، بين تركيا وقبرص عام 1974، والعراق وإيران عام 1980، والغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والعراق في الكويت عام 1990، والصراع بين أرمينيا وباكستان. وأذربيجان عام 1992. أدى دخول القوات الأمريكية إلى العراق عام 2003 إلى سرقة الممتلكات الثقافية وتدميرها بشكل كبير وعشوائي. وهنا سعت اليونسكو والمنظمات الدولية الأخرى؛ إلى ترميم بعض القطع الأثرية بالتعاون مع الإنتربول. تعمل اليونسكو على تعزيز الوعي بقضايا التراث وأهميته من خلال نشر وتوزيع المجلات والدورات التدريبية حول الحفاظ على التراث الثقافي.

في حالة سورية، منذ بداية الأزمة، عززت الحكومة السورية الإجراءات الأمنية للعديد من المتاحف من خلال تركيب أبواب آمنة جديدة وأنظمة إنذار وكاميرات مراقبة. ثم مع تدهور الأحداث، تم نقل المتاحف إلى مواقع آمنة. تسعى الحكومة حالياً إلى مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية وتنسق ذلك مع الإنتربول والسلطات الوطنية الأخرى المهتمة. ومن هذه الإجراءات التي اتخذتها هذه المنظمات والحكومة، قرار إنشاء قائمة حمراء للتراث الثقافي المهدد بالانقراض. بالإضافة إلى ذلك، نظمت دورات للتعلم الإلكتروني مع منظمة ICOMOC لتدريب وتثقيف الموظفين والاداريين بشأن الأخطار والمخاطر. أدى التعاون مع الإنتربول إلى ترميم آلاف المواقع الأثرية.

صعوبة حماية التراث الثقافي في مناطق النزاع المسلح. حاولت المنظمات الدولية حماية التراث الثقافي في أي بلد في العالم. لكن في كثير من الحالات، كان دورهم في الحماية محدودًا، لا سيما في سورية والعراق (في مناطق النزاع المسلح)، حيث تم تدمير مواقع التراث الثقافي في سورية والعراق ليس فقط بسبب الحفريات غير القانونية، ولكن أيضًا بالسرقة والتهريب غير المشروع. من الممكن أن تواجه هذه المنظمات بعض المشاكل والعقبات في تحقيق أهدافها.

إن السيطرة الخفية التي تمارسها بعض الحكومات على المنظمات الدولية تجعلها مترددة في القيام بوظائفها المتمثلة في حماية التراث الثقافي، وخاصة في حالات الحرب والتهريب. أدى تناقض المعايير وتطبيق القوانين فيما يتعلق بالدول الفقيرة والدول الرائدة إلى الغزو الأمريكي للعراق، وأفعال إسرائيل المخالفة للقوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بالتراث الثقافي في مدينة القدس المحتلة.

ومن الأسباب الأخرى عدم التزام بعض الدول باتفاقية حماية التراث الثقافي، وعدم اتخاذ تدابير لحمايتها من خلال التشريعات، وعدم وجود تنسيق فعال بين المنظمات الدولية والوكالات الوطنية العاملة في المجال الثقافي. حماية التراث في مناطق النزاع المسلح. الأسباب المهمة هي محدودية الموارد المالية، وعدم كفايتها لتحقيق أهدافها من قبل المنظمات ذات الصلة ، فضلاً عن الهجمات المتكررة على مواقع التراث الثقافي، وعدم كفاية الوعي بأهميتها للحفاظ عليها.

تلعب المزادات الدولية التي تسمى الأسواق الفنية الدولية دوراً سلبياً. التجارة المربحة فيها هي التحف التي توفرها عصابات دولية متخصصة تعمل في أماكن مختلفة مع ظروف الفوضى والدمار والشغب وانعدام الأمن، في إشارة إلى دور الاستعمار للضعفاء.

لا يتم تضمين التراث الثقافي وقضايا الممتلكات الثقافية في المناهج الدراسية في العديد من البلدان. ولم تنجح الإجراءات التي قامت بها المنظمات الدولية في وقف تدمير ونهب التراث الثقافي بسبب الحرب والعدوان العسكري المسلح. وأهمها تدمير التراث العراقي، والنهب والتدمير أثناء الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003، وتدمير جميع المؤسسات الثقافية؛ العدوان الإسرائيلي الذي دأب منذ سنوات طويلة على تدمير ونهب التراث العربي الفلسطيني. تدمير تماثيل بوذا في منطقة باميان في أفغانستان من قبل المتطرفين في عام 2011؛ تدمير ونهب التراث الثقافي السوري من 2011 إلى الوقت الحاضر. تدمير المدن والأضرحة والمعابد والمساجد والكنائس في العراق وسورية وليبيا واليمن ومالي ونيجيريا (تدمير مدينة نمرود الآشورية في شمال العراق في نيسان 2015 وتدمير وتفجير المعابد في تدمر في سورية عام 2015 من قبل المنظمات الارهابية ISSI). كل هذا يشهد على صعوبات حماية التراث في مناطق النزاع المسلح وتقييد دور المنظمات الدولية في حماية التراث الثقافي من الدمار.

ثالثاً: التشريعات المحلية والعربية الدولية للحفاظ على مواقع التراث الثقافي

تطور مفهوم "التراث العالمي" تدريجياً بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حتى أصبح التعبير الرسمي في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية. ومع قيام الحربين العالميتين وما ألحقته من تدمير للتراث الثقافي نادى الاختصاصيون والمؤسسات الدولية إلى ضرورة التوصل إلى اتفاقيات ومواثيق عامة للحفاظ على المواقع التراثية، وذلك لمواجهة الأزمات التي يتعرض لها التراث العالمي وحمايته. وسنستعرض فيما يلي تطور مفهوم إدارة المواقع الأثرية والحفاظ عليها وفق أهم المواثيق والاتفاقيات الدولية.

وثيقة أثينا (1931 Athens Charter):

نتيجة الدمار الذي لحق بالتراث الثقافي في فترة الحرب العالمية الأولى نادى المفكرون والمتخصصون لدى المعهد الفكري التعاوني التابع لجمعية الأمم:

"International Office of Intellectual Cooperation" إلى ضرورة عقد اجتماع في أثينا لغرض مناقشة المشاكل المتعلقة بالحفاظ على الصروح والأوابد المعمارية، وإن الموضوع الأساسي لهذا اللقاء والذي أطلق عليه "وثيقة أثينا " (1931) كان ترميم الأوابد التاريخية، وتضمن /7/ مواضيع وحلول أساسية تضمنت سياسات ومبادئ عامة، وسائل إدارية وتشريعية، تحسينات جمالية، ترميم المواد، التدهور، تقنيات الحفاظ، وتعاون دولي، والتي أصبحت الخطوط التوجيهية الأساسية لوثائق الحفاظ التاريخي الدولية.

لقد كان مفهوم الحفاظ في فترات ما قبل الحداثة مبنياً على نشاطات تسعى إلى صيانة الحالة الأصلية لمبنى أو موقع من خلال تأصيله أو إصلاح الأجزاء المتضررة منه من خلال وسائل تدخل متنوعة لإطالة عمر المبنى أو المصدر الثقافي.

إن مختلف تلك النشاطات يمكن أن يطلق عليها "الحفاظ التراثي"، وكل منها كان يركز على التدخل (العلاجي) الفيزيائي بشكل عام، ولم يكن هناك حدوداً واضحة لتخصيص مشاريع الحفاظ بناء على ملامح معينة للمواقع المنفردة حيث أن كل تدخل كان يختلف حسب نوع المواد أو الأبنية. وبعد صدور وثيقة أثينا بدأ ظهور مفهوم جديد وهو القيمة التاريخية للمعلم التراثي والتي أصبحت القيمة الأساسية المعتمدة في عمليات الحفاظ. وقد أكدت توصيات وثيقة أثينا على الاهتمام بالأوابد القديمة وإن المفهوم الأساسي للحفاظ كان يدور بشكل عام حول "الحماية الدولية للمواقع التراثية والآثار"، وبذلك اعتبرت وثيقة أثينا بداية التعاون الدولي حول مواقع التراث العالمي .

وثيقة فينيسيا (1964 Venice Charter):

بعد الحرب العالمية الثانية ومع استمرار الأزمات التي تعرض لها التراث العالمي تم عقد المؤتمر الثاني للمعماريين والمهتمين بالحفاظ على المواقع التاريخية في فينيسيا عام 1964م، وبإشراف اليونسكو، وقد ضم هذا الاجتماع ممثلين للعديد من المنظمات الدولية مثل (اليونسكو، الأيكروم، الآيكوم، المجلس الأوروبي...)، ونتيجة لهذا اللقاء تم إعداد وثيقة فينيسيا – والتي تعتبر واحدة من أكثر الوثائق الدولية أهمية – بخصوص الحفاظ وترميم الآثار والمواقع والتي تبنتها بعد ذلك مؤسسة الآيكوموس كمستند يتضمن السياسات والمبادئ التوجيهية، حيث كانت تستند في مبادئها على ما جاء في وثيقة أثينا مع التركيز والتوسع في المبادئ والأهداف المراد تحقيقها. إن كلاً من " وثيقة أثينا " (1931)، "وثيقة فينيسيا " (1964) ظلت طويلاً تعتبر حجر الأساس للعديد من الوثائق الدولية والمتضمنة التوصيات وأسس الحفاظ بغض النظر عن المواضيع المختلفة المتعلقة بالتراث والأهداف في معظم البلدان. وبشكل عملي فإن وثيقة فينيسيا أثرت بقوة على وثيقتين

هامتين: "وثيقة بورا" والتي أعدتها مؤسسة الآيكومس في استراليا عام 1979 م، والتي تعتبر واحدة من أهم الوثائق الدولية حول إدارة المواقع الثقافية، والميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري والذي أعد من قبل الآيكروم عام 1989م.

من خلال تحليل محتوى الوثيقة السابقة نجد أن تعريف مصطلح التراث قد تغير وإن مدى معناه قد توسع من ملموس إلى غير ملموس، كما أن التوجهات المطروحة لم تحدد ما هو بالضبط الجزء الذي يدخل ضمن اهتماماتهم في عمليات الترميم للصروح التاريخية. كما استخدمت في وثيقة فينيسيا ثلاث كلمات مختلفة للمصادر التراثية: الآثار- المواقع – المباني، والذي يظهر هنا أن تركيز المؤتمر كان أكثر على الحلول التقنية المستخدمة كجزء من عمليات الصيانة الكلية .

إن مفهوم الأوابد والمواقع الأثرية (القديمة) توسع من خلال وثيقة فينيسيا حيث عرف مفهوم (المبنى أو الصرح التاريخي) كعمل معماري منفرد، إضافة إلى الاهتمام بالظروف الحضرية والريفية والتي كانت دليلا على حضارة معينة أو حدث تاريخي، وربط المعلم التاريخي ببيئته المبنية وكذلك مع بيئته الطبيعية .

وبذلك شكلت وثيقة فينيسيا نقلة نموذجية **بالتحول من الصروح القديمة (الأثرية) إلى الأماكن (المواقع) التاريخية، ومن التراث الملموس إلى التراث غير الملموس** من خلال الوعي والفهم الواسع لمجال الصيانة والحفاظ.

اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي،باريس (1972)

(Recommendation Concerning the Protection at National Level of the Cultural and Natural Heritage 1972)

لقد تطور مفهوم الحفاظ على التراث هنا ليشمل التراث الثقافي والطبيعي حيث أكدت هذه الاتفاقية التي أقرتها اليونسكو في مؤتمرها العام عام 1972م على أهمية وسبل الحفاظ على التراث الطبيعي إلى جانب التراث الثقافي وحددت مفهوم كل منهما بحيث شمل التراث الثقافي (الآثار،المجمعات، المواقع) التي لها قيمة عالية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم، في حين يشمل التراث الطبيعي المعالم الطبيعية بتشكيلاتها الفيزيائية أو البيولوجية، والتشكيلات الجيولوجية، ومواطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهددة بالانقراض، والمواقع الطبيعية ذات القيمة العالمية الاستثنائية من وجهة نظر العلم أو المحافظة على الثروات أو الجمال الطبيعي.

ميثاق بورا وخطتها الإدارية (Burra Charter 1979):

نتيجة التطور في المواثيق الدولية، والتوصيات والاجتماعات المهتمة بمواضيع وقضايا التراث في العالم، تم إصدار وثيقة بورا لعام 1979م التي كانت الأولى التي ناقشت مفهوم " المكان " و " قيمته " في المواقع التاريخية بدلاً من استخدام الإحساس أو الإدراك المادي للتراث أو المصدر التراثي. إن معظم المواثيق الدولية السابقة أكدت على استخدام التعبير المادي (الفيزيائي) والتفسير في سياقها للمحيط المبني، دون أن تستخدم المنهجية التي تعتمد على قيمة الموقع وتفسيره كقيمة غير ملموسة حتى جاءت وثيقة بورا (1979 والمعدلة لعام 1999) لتستهل هذه المنهجية وتجيب على جميع الاستفسارات والإشكالات السابقة .

فرداً على التساؤل عن الأماكن التي يمكن تطبيق وثيقة بورا عليها فإن ووثيقة بورا تجيب على ذلك موضحة العلاقة بين الأهمية الثقافية والتراث : **"** *إن وثيقة بورا يمكن أن تطبق على مختلف الأماكن ذات الأهمية الثقافية بما يشمل الأماكن أو المواقع الطبيعية والمحلية والتاريخية ذات القيم الثقافية"* (وثيقة بورا 1991 – المقدمة).

قبل وثيقة بورا كان مفهوم التراث لا يحدد بوضوح خصائص " المكان " من خلال القيم ذات الأهمية التي يتمتع بها، حيث وسعت هذه الوثيقة الاهتمامات المختلفة المتعلقة بالتراث، ليس فقط أهمية المحيط المبني والمواقع ذات الأهمية الثقافية ولكن أيضا عملية اتخاذ القرار وإشراك السكان المحليين بذلك، وهذا ما يمكن ملاحظته في مدينة بصرى الأثرية حيث تم أخذ قرار بوقف أعمال التنقيب العشوائية والتركيز على أهمية أن المدينة ما زالت مسكونة ولم تنقطع عنها الحياة حتى وقتنا الحالي. حيث تتجه جميع الجهود الحالية إلى محاولة إنقاذ الموقع وإعادة إحيائه، وإشراك السكان في عملية الإحياء. وبذلك نقلت وثيقة بورا الاهتمام بعملية الإدارة من المحيط المبني إلى المواقع ذات القيمة الثقافية.

ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية (1987)

(Charter for Conservation of Historic Towns and Urban Areas 1987)

على الرغم من أن موضوع الاهتمام بالحفاظ على المصادر التراثية كان قد نشأ في أوروبا إلا أنه انتقل حديثا إلى أمريكا، ونتيجة لعوامل التلف والتدمير التي أصابت المراكز التاريخية في المدن الكبرى بما تحمله من قيم ثقافية فقد رأى المجلس العالمي للعالم والمواقع (أيكوموس) أنه من الضروري وضع "ميثاق عالمي للحفاظ على المدن التاريخية". هذا الميثاق الجديد يكمل ميثاق البندقية (1964) ويحدد أيضا الأسس والأهداف والمنهجية والأدوات التي تؤدي إلى الحفاظ على النوعية في المدن التاريخية بمكوناتها **المادية والروحية** والمكونة لصورة المدينة وهويتها، وكما في ميثاق بورا فقد أكد على عملية المشاركة السكانية في برنامج الحفاظ، إذ حدد أن أول اعتبار للحفاظ على المدن والأحياء التاريخية هو لسكانه، كما اعتبر أن تحسين المسكن يجب أن يكون أحد الأهداف الأساسية للحفاظ، إضافة إلى أن سياسات التجديد الحضري يجب أن تحترم

خصوصية المدينة التاريخية، وكما هو موجود في توصيات اليونسكو " توصية بشأن الحفاظ على المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة " نيروبي(1976) وأيضاً كما في ندوات عالمية أخرى فإن " الحفاظ على المدن التاريخية" يعني الحفاظ عليها وترميمها وتطويرها المتجانس وتأهيلها بشكل متناغم مع الحياة المعاصرة.

توصيات نيودلهي والميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري "ICHAM" (1990)

(International Charter for Archeological Heritage Monuments)

على الرغم من وجود اختلافات عديدة في إدارة الأبنية التاريخية المنفردة والمواقع الأثرية سواء فيما يتعلق بمقياسها أو في أساليب التعامل معها ومعالجتها، فإن الخطوط التوجيهية المحددة لإدارة المواقع الأثرية لم تكن موجودة حتى عام 1990م .مع العلم أن بعض المواثيق الدولية أشارت إلى إدارة المصادر الأثرية كجزء من محتواها العام، مبينة أنه لا يوجد حدود واضحة بين التراث، الأوابد الأثرية، المواقع الأثرية، ومعظم المحتوى كان يركز على الحفاظ على الأوابد الأثرية وعلى التعاون الدولي للحفاظ عليها وليس على الخطة أو المنهجية الإدارية.

ففي عام 1956م، تم إصدار عدد من التوصيات المطبقة على التنقيبات الأثرية (آيكوموس، نيودلهي) حيث تم تحديد المبادئ العامة لأول مرة فيما يتعلق بالتنظيم والسيطرة على التنقيبات، والتعاون الدولي بخصوص ذلك وغيرها من المواضيع بما فيها تجارة المقتنيات الأثرية. على أي حال لم تتضمن التوصيات مبادئ الإدارة مثل كيفية الحفاظ على الموقع الأثري، الخطوات التي يجب اتخاذها لجعل هذه المواقع الأثرية أكثر فاعلية في البيئة المعاصرة بعد الانتهاء من أعمال التنقيب.

حتى جاء ميثاق (ICHAM , ICCROM) (1990) الذي ركز بشكل أكبر على المنهجية التخطيطية مع ربطها بعمليات التنقيب. و قدم الخطوط التوجيهية والمبادئ للقيام بعمليات إدارة ومعالجة منفصلة وفقاً لنوع التراث المتبقي، ملموس (بنى معمارية)، غير ملموس (تقاليد حية). حيث تم تقسيم الملامح في مقدمة ميثاق ICHAM إلى نوعين مختلفين:

- المكونات المادية للنسيج العمراني.
- القسم التراثي الذي تشكله التقاليد الحية للسكان المحليين.

إن حماية التراث الأثري يجب أن تعتمد على تعاون حقيقي لتقنيين من عدة اختصاصات. بالإضافة إلى التعاون بين الحكومات والباحثين الأكاديميين من القطاع الخاص والعام. هذا الميثاق يضع الأسس المتعلقة بإدارة التراث الأثري، وهذا يعني مسؤولية المؤسسات الحكومية وعلى من يسن القوانين وأسس تحديد التقنيين

لمنهجية التوثيق والمسح الأثري والحفريات الأثرية وإعادة البناء والمعلومات والتقديم ووصول عامة الناس إلى الموقع واستخدامه وتحسين نوعية التقنيين المشاركين في حماية التراث الأثري.

ويعتمد الميثاق على نجاح ميثاق البندقية كدليل ومصدر للأفكار وللسياسات وللتطبيقات للحكومات وللدارسين وللتقنيين، ويعطي أسساً وقواعد وإرشادات لها صلاحية مجملة. ولهذا السبب لا يمكنها أن تدخل في مشاكل لمناطق أو دول محددة. لهذا يحتاج هذا الميثاق أن يستكمل بمواثيق على مستوى المناطق والدول لتحديد الأسس للإرشادات التي تحتاج إليها.

اتفاقية الحفاظ على التراث غير الملموس- باريس (2003)

(Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage 2003)

لقد توسع معنى التراث كما أشرنا سابقاً بحيث أصبح يشمل التراث الملموس وغير الملموس"Tangible and Intangible Heritage" وتأكيداً على أهمية ذلك الأخير وما تعرض له من تهديد نتيجة التطورات المعاصرة وانفتاح العالم وسيره نحو العولمة، وضياع الكثير من العادات والتقاليد وطرق المعيشة والمهن التقليدية في مختلف المجتمعات، فقد تم وضع اتفاقية للحفاظ على التراث غير الملموس في باريس عام 2003م من قبل اليونسكو بحيث شمل المصدر الثقافي غير الملموس وفقا لهذه الاتفاقية المواضيع التالية:

(أ) التراث الشفهي والعبارات، وتتضمن اللغة كأداة للتراث الثقافي غير الملموس

(ب) الموسيقى وفنون العزف

(ت) العادات الاجتماعية، أحداث تعبدية أو أعياد ..

(ث) المعرفة والتعامل مع الطبيعة ومع العالم

(ج) الحرف والمنتجات التقليدية

وثيقة دبي للحفاظ والصيانة على المباني والمناطق التاريخية (2004)

Dubai Charter for Conservation and Preservation of Historical Buildings and Sites (2004)

قدمت الوثيقة مجموعة من التعاريف حول الحفاظ على التراث، وأوضحت أن مفهوم الحفاظ العام يقابله في هذه الوثيقة مفهوم الصيانة، في حين أن مصطلح الحفاظ المستخدم هو أقرب إلى الحفاظ الوقائي الذي يهدف إلى استدامة المعلم، كما أن الصياغة المقدمة لمصطلح الترميم تبدو أنها أشبه بمبدأ الترميم الطرازي، لكن بالرجوع للبنود التفصيلية يتبين لنا عدم تبنيها ذلك المبدأ، حيث فرقت الوثيقة بين عملية الترميم رجوعاً

لفترة زمنية معينة وتلك التي تكون لفترة تاريخية معينة، كما ميزت الوثيقة بين الحفاظ كإجراء وبين عملية الحفاظ كسياسة حيث إن التعاريف الأخيرة بما فيها تعريف الحفاظ تندرج جميعاً تحت عنوان **سياسات الحفاظ**.

توصية بشأن حماية الممتلكات الثقافيّة المنقولة

أقرت هذه التوصية عام 1978م، هدفها اعتماد مجموعة من التدابير لتحسين نظم المن في المتاحف والمؤسسات، وتوفير حماية للمباني الدينية والمواقع الأثرية، كما تقترح التوصية فرض عقوبات في حالات الجرائم المتعلقة بالممتلكات الثقافية، مثل أعمال السرقة، والتنقيب غير المشروع، واعمال التخريب.

توصية بشأن صون الفولكلور

أُقرت هذه التوصية في العام 1989 م، وهي تحث دول الأعضاء في اليونسكو إلى اتخاذ التدابير الضرورية وتخصيص تشريعات تضمن حماية الفلكلور وصونه وتطويره؛ نظراً لهشاشته وقابليته للاندثار، وذلك عن طريق إنشاء مراكز وطنية تكون مهمتها الأساسية حفظ المصادر الفولكلورية بطريقة سليمة، وتشجيع البحوث الهادفة إلى إنشاء وتطوير نظم لحصر وتسجيل وتصنيف الفولكلور، إضافة إلى حصر المؤسسات الوطنية التي تهتم به بغية إدراجها في سجلات إقليمية وعالميّة.

اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (2001)

تم اعتماد هذه الاتفاقية من قبل اليونسكو؛ إدراكاً منها للتهديد الذي يتعرض له التُّرَاث الثقافيّ المغمور بالمياه، والحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الآثار السلبية المحتملة، جراء الأنشطة غير المرخص بها، أو نتيجة لبعض الأنشطة المشروعة التي يمكن أن تؤثر عليه. تناقش هذه الاتفاقية الوسائل المناسبة للبحث، والاستكشاف، والتوثيق، والتسجيل، والتحليل والعرض، بما يضمن حفظ اللقى والمواقع.

رابعاً: دور المجتمع المحلي في حماية مواقع التراث الثقافي

إن النزاعات والحروب والتلف والتدهور الطبيعي، وتوسع الأنشطة البشرية مثل الزحف العمراني والاستثمارات السياحية والتنموية، والإهمال وسوء إدارة المواقع هي أخطر التهديدات لأنها يومية، وفي بعض الأحيان مؤسسية، ولا تلفت الأنظار إلى ذلك على نحو ملحوظ. وانبثقت البرامج لتعزيز دور المجتمعات المحلية في المحافظة على الآثار والتراث؛ ففي ظل غياب الوعي الشامل بأهمية المحافظة عليه تكون بعض الممارسات من أفراد المجتمعات المحلية جزءاً من المشكلة. ومع تزايد أعداد السواح والزوار إلى المواقع ينتج ضغط لزيادة الخدمات المقدمة لهم.

تتخذ منيجية إدارة التراث الثقافي بإشراك المجتمع المحلي مبدأً أساساً، حيث تقوم المجتمعات المحلي بدورٍ مهم وفاعل في المحافظة على معالم ومواقع التراث الثقافي وحماية، ويأتي ذلك من خلال مشاركتها

الفعلية في وضع الخطط والسياسات الداعمة للحفاظ على التراث الثقافي وحماية، باعتبار أن المجتمع المحلي شريك فعلي، وأصحاب مصلحة ومنفعة من هذه الموارد والمعالم التراثية. كذلك تعمل إدارة التراث الثقافي تمثيل المجتمعات المحلية في لجنة المواقع التراثية، مما لهذه اللجنة من دورٍ فاعل تطلع به في توعية الجمهور بأهمية التراث الثقافي ومنافعه المتعددة.

إن مسؤولية المجتمع المحلي في حماية التراث الثقافي السوري كبيرة جداً. منذ أن أثر النزاع على معظم سورية، أصبح من الصعب جدًا على قوات الأمن الوصول إلى مناطق النزاع المسلح النشط. لهذا السبب، بدأت الحكومة السورية العمل مع المجتمعات المحلية لمحاولة حماية مواقع التراث الثقافي وحمايتها من آثار الأحداث السلبية. مع إدراك الحكومة للدور الرئيسي للمجتمع المحلي في الحفاظ على التراث الثقافي، فقد نظمت عددًا من الحملات لتثقيف الناس حول أهمية هذا التراث. ينصب التركيز الرئيسي على تشجيع المجتمع على تقدير الموارد الثقافية والحفاظ عليها وحمايتها من التهديدات. الاتصال والتعاون مع المجتمع المحلي لرفع وعي المجتمع المحلي حول حماية التراث الثقافي إلى حد ما يؤتي ثماره. ولكن من ناحية أخرى، هناك العديد من الأمثلة لأشخاص على الأرض يتعمدون تدمير التراث الثقافي. هذا نتيجة عدم معرفة قيمة تراثهم. لذلك، يجب أن يولي التعليم العام مزيدًا من الاهتمام لحقيقة أن التراث الثقافي يساهم في تكوين الشخصية ويساعد على فهم ما تقوم عليه المجتمعات. يمكن أن تؤدي هذه الاستراتيجية التعليمية إلى اللامركزية في التقاليد والتراث المحلي. إذا أولت المدارس اهتماماً كبيراً بتاريخ المنطقة، واحترامًاً أكبر لهذا التراث، فسيشجع ذلك الناس على أن يكونوا قادة أفضل للتراث الثقافي، خاصة بعد الأزمة السورية.

يستخدم مصطلح مشاركة المجتمع المحلي في المشاريع التراثية على نطاق واسع في إدارة السياحة والتراث والتي اتفقت مؤخراً على أنه يمكن اكتساب الفوائد المحلية (أي الاقتصادية والاجتماعية) من المشاركة النشطة. بالإضافة إلى ذلك، عرّفت معظم المصادر المشاركة على أنها نهج لتمكين السكان المحليين من الانخراط في الحفاظ على التراث فيما يتعلق بالسياحة المستدامة والإدارة. بالتأكيد، يتم ذلك من خلال اتخاذ القرار والضوابط المطبقة على الأنشطة أو الأحداث المخطط لها والتي من المحتمل أن تغير حياتهم.

يتمثل المبدأ الأساسي لمشاركة المجتمع أو مشاركته في تمكين الناس في اتخاذ القرار من أجل إدراك الآثار الإيجابية على حياتهم اجتماعياً أو اقتصادياً. علاوة على ذلك، فإن نهج المشاركة هو تزويد الناس بالمهارات والثقة لتحليل وضعهم، والتوصل إلى توافق في الآراء، واتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات، من أجل تحسين نوعية حياتهم. فإن تأثير عملية المشاركة هو جزء من النمو البشري من حيث الثقة بالنفس والفخر والمبادرة والمسؤولية والتعاون.

قضية المشاركة متجذرة في علاقة القوة بين الحكومة (أصحاب السلطة) والجمهور (المجتمع المحلي). بالتأكيد، فإنه يعني التنافس بين اثنين من مفاوضة السلطة قدر الإمكان في عملية صنع القرار. يحاول كل فرد من الجمهور الحصول على أكبر قدر من التأثير في عملية صنع القرار (النهج التصاعدي)؛ في غضون ذلك، يحاول أصحاب السلطة جاهدًا الاحتفاظ بسلطتهم (نهج من أعلى إلى أسفل). فيما يتعلق بـ "حركة المشاركة"، حدد مؤلفون العديد من العوامل التي تنبثق من كل من المجتمع المحلي والحكومة فيما يتعلق بفائدة الشكوك المتزايدة حول المشاركة، أي تأثير الشعب على قرار الحكومة التكنوقراطية (أي سياسة الحكومة). أطلق على هذا "الوعي" وهو زيادة الوعي والتفكير النقدي بين المجتمع المحلي تجاه عملية المشاركة.

تشجيع مشاركة المجتمع هو جزء من عملية مساعدة وثقة محترفي السياحة لتصميم خطة سياحية أفضل يمكن أن تعود بالفائدة على كلا الطرفين (الحكومة والمجتمع المحلي). علاوة على ذلك، سلطت منظمة دولية غير حكومية (NGO) معروفة باسم ICOMOS في ميثاقها الدولي للسياحة الثقافية، في مبدأها الرابع المتعلق بإدارة السياحة في الأماكن ذات الأهمية التراثية، الضوء على أهمية مشاركة المجتمع في التخطيط للحفاظ على التراث والسياح ، يظهر هذا على ما يبدو اعترافاً دولياً بالحاجة إلى الانخراط مع المجتمعات الدولية لإشراكها في "عملية المشاركة" من أجل إقامة علاقة صحية بين السلطة والمجتمع. لذلك، يجب حل قضية عدم الثقة بين الطرفين بأي طريقة ممكنة.

تحاول الحكومة الاحتفاظ بسلطتها في السيطرة، لا تزال الممارسة الحالية للمشاركة المجتمعية في مرحلة الاستشارة العامة التقليدية، على الرغم من أن هذا النهج يميل إلى الحصول على مدخلات من المجتمع، إلا أنه في الواقع لا يتم في كثير من الأحيان سماع أصوات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، معظم مشاريع الدولة (مثل تطوير السياحة أو المشاريع التراثية) تفشل في تضمين ما يحتاجه المجتمع. على سبيل المثال، يجب تطوير المرافق الأساسية والبنية التحتية إذا أرادت الحكومة استخدام المساحات المجتمعية كوجهات سياحية. وذلك لأن المجتمع المحلي يستحق أن يرى الفوائد من السلطة إذا أراد استخدام المساحات والمرافق المحلية كشكل من أشكال الجذب السياحي.

مزايا المشاركة المجتمعية في مشاريع التراث الثقافي

هناك اعتراف واسع النطاق من الأكاديميين في مجال التراث بأن مشاركة المجتمع المحلي قد تعود بفوائد طويلة الأجل على الأشخاص الذين يعيشون في بيئة متأثرة. بالتأكيد، هناك الكثير من الفوائد التي يمكن أن يكتسبها المجتمع من خلال المشاركة. في سياق هذا الموضوع، ستتم مناقشة هذه الفوائد في سياق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

مما لا شك فيه، إذا قررت الحكومة استخدام موارد المجتمع (أي التراث الثقافي والأصول الثقافية) وتسويق الموارد كوجهة سياحية، فإن الآثار (أي سلبية أو إيجابية) لقرار السلطة سيكون لها تأثير مباشر على المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، إذا انخرطت الحكومة مع المجتمع على مستوى عالٍ من المشاركة، إلى جانب الفوائد الاقتصادية التي تتلقاها السلطة (أي من خلال الدخل الضريبي من مزودي السياحة)، يمكن أن يكتسب المجتمع أيضًا مزايا. على سبيل المثال، قد تؤدي زيادة فرص العمل وفرص الأعمال المتعلقة بالسياحة إلى خلق فرص إضافية للمجتمع.

في الواقع، يعد الدعم من المجتمع ضرورياً لنجاح الاستدامة (مثل التطوير والإدارة). كما أنه يساعد الحكومة مع عدد محدود من الموظفين الميدانيين من حيث جمع المعلومات أو من حيث الإنفاذ فيما يتعلق بالحفظ والإدارة في مواقع التراث الثقافي. وبالتالي، من خلال عملية المشاركة الفعالة، يمكن جمع معلومات أكثر واقعية ودقيقة وجمعها من المجتمع. بالتأكيد، هذا لأن المجتمع يعيش بشكل ملموس ويختبر الوضع يومياً فيما يتعلق بمسائل التراث المحلي. من أجل إنجاح أي مشروع تراثي، فإن الدعم (المشاركة) من المجتمع المحلي لا يقتصر فقط على تعزيز المعرفة حول التخطيط التراثي، ولكن يجب أن يطلع السكان على الفوائد المحتملة التي يمكن أن تكون وردت من التخطيط التراثي أو التنمية.

يمكن تحديد قيمة الملكية من منظور ارتباط الناس بالمكان ، لا يمكن دائمًا اعتبار المجتمع كياناً متجانساً. على سبيل المثال، تتنوع المجتمعات التي تعيش داخل مواقع التراث العالمي تتميز من حيث خصائصها الاجتماعية والديموغرافية. قد يكون لكل مجتمع قيم مختلفة من حيث الشعور بالانتماء والمشاركة مع التراث الثقافي. الطريقة الوحيدة للتكامل بين الملكية والمشاركة هي من خلال التمييز الجماعي للقيمة المرتبطة عموماً بالمجتمع. بعد ذلك، سيتحقق الشعور بالملكية بشكل طبيعي عندما يشعر السكان بالترحيب أو يعترفون بأهمية مشاركتهم.

معضلة المجتمع تجاه الانخراط في إدارة التراث الثقافي

تعد مشاركة المجتمع المحلي في إدارة التراث الثقافي (CHM) مطلباً أساسياً للمكان (أي موقع التراث الثقافي) ليتم اعتباره موقعاً للتراث العالمي. من المؤكد أن التكامل بين مشاركة المجتمع المحلي وآلية تبادل المعلومات أظهر الحاجة إلى الشراكة من أجل الحفاظ على أصول التراث والحفاظ عليها. ومع ذلك، في المجتمع المعاصر، غالباً ما يتم التعامل مع مشاركة المجتمع المحلي في آلية تبادل المعلومات كآلية لتشجيع الدعم المحلي لأصول التراث الثقافي . علاوة على ذلك، تضمنت خطة الإدارة في موقع التراث العالمي؛ خطة إدارة السياحة كأحد برامج العمل لحماية "القيمة العالمية الاستثنائية" (OUV) لمواقع التراث الثقافي. يتعلق الأمر بتسهيل التغيير لضمان الحفاظ على التراث الثقافي، وفي نفس الوقت يستمر في الازدهار كمدينة حية ديناميكية. خطة

الإدارة يجب تضمين عنصر السياحة لتحقيق التوازن بين الحفظ ووضعه مع الطلب على التنمية الاقتصادية للمنطقة المتضررة. ومع ذلك، هناك القليل من الأدلة التجريبية لفحص فعالية ودور مشاركة المجتمع المحلي في كل من التراث الثقافي وإدارة السياحة في الممارسة.

من المعروف أن مشاركة المجتمع في آلية تبادل المعلومات تعتمد على منظورين. أولاً، ستساعد المشاركة المباشرة مع المجتمع المحلي السلطة على اتخاذ قرارات أفضل. ثانياً، نظراً لترشيح مواقع التراث العالمي (WHS)، فقد أدى تسليط الضوء على العلامات المميزة في المنطقة المحلية في نفس الوقت إلى خلق مكانة مناسبة لتطوير السياحة. من الواضح أن نمو صناعة السياحة قد وعد بالكثير من الفوائد لكل من السلطة والمجتمع المحلي سواء اقتصادياً أو اجتماعياً. بالتأكيد، من المتوقع أن تؤدي مشاركة المجتمع إلى الحفاظ على التراث المستدام وتوفير المساواة في توزيع الفوائد (أي عبر السياحة والمشاريع التراثية) على المجتمع المحلي والسلطات.

في الواقع، من الصعب تحقيق هذين المنظورين. هذا بسبب وجود تحديات من جوانب متعددة، مثل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من مشاركة المجتمع. يقترح ثلاثة تحديات رئيسية تساهم في الحواجز بين المشاركة المجتمعية والتراث وتخطيط وإدارة السياحة. هذه على المستويات التشغيلية والهيكلية والثقافية.

الفصل الثالث: المخاطر والتهديدات لمواقع التراث الثقافي

أولاً: أنواع المخاطر التي تهدد مواقع التراث الثقافي

يواجه التُّرَاث الثقافيّ بجميع أشكاله العديد من الأخطار، والعوامل الطبيعية، والبشرية التي تهدد أمنه وسلامته، وتعرضه للتدمير والتشويه، من أهمها:

العوامل الطبيعية: هي العوامل الناتجة من خصائص البيئة الطبيعية المتمثلة في الإشعاع الشمسي، والمناخ، من حرارة ، ورياح، وأمطار، والكوارث الطبيعية، من فيضاناتٍ، وزلازل، وصواعق، وبراكين، والمشكلات البيولوجية، ومنها الحيوانات الضارة والزواحف، والحشرات، والنباتات، والكائنات الحية الدقيقة.

العوامل البشرية: وتتمثل باعتداء البشر على مواقع التراث الثقافي، والتي سببت لتلك المواقع خسائر كبيرة، مثل: الحرائق الناجمة من جراء الاهمال، واعمال الهدم، والتخريب، والسرقة، والترميم الخاطئ، والحروب، وأعمال التطوير، والمشروعات التنموية، فضلاً عن غياب الوعي الثقافي، والاجتماعي لدى السكان بأهمية القيم لمواقع التراث الثقافي، وغياب الاحساس بالانتماء، والنمو السكاني المتزايد، والتحولات الاجتماعية (الشكل 1).

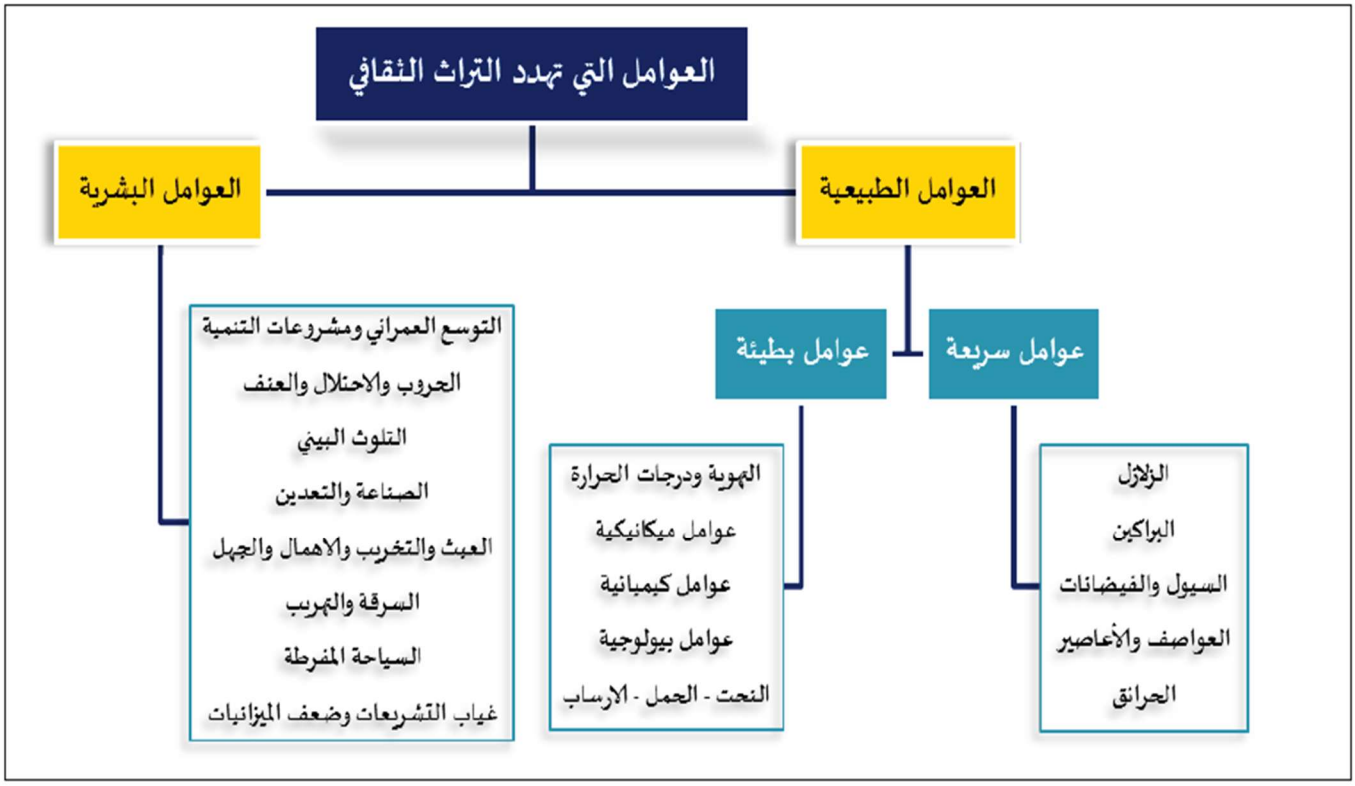

الشكل (1) العوامل التي تهدد مواقع التراث الثقافي

أهم العوامل التي أدت إلى تدهور المدينة العربية التقليدية (التراث الحضري- العمراني):

أدى التناقض بين واقع المدينة العربية وبين قدرتها على احتواء الاحتياجات التي فرضتها طبيعة التطور إلى الإساءة إلى كثير من معالمها، وإلى تغير كبير في ملامحها العمرانية وخصوصية مساكنها، وإحداث عدة تقسيمات لفراغها الداخلي وإدخال وظائف غريبة لا تنسجم مع طبيعة تكوينها مما أدى إلى تفكيك نسيجها العمراني، وإلى تدهور كبير لأبنيتها التقليدية وللشروط الاجتماعية والصحية فيها. وكان ذلك نتيجة عدة عوامل يمكن حصرها في النقاط التالية:

- **التطور التقني:**

لقد كان للتطور التقني والصناعي مع بداية القرن العشرين أثره على الحياة في المدينة القديمة، فحلت الصناعة الآلية محل الصناعة اليدوية مما أدى إلى استقطابها للعديد من العمال والمستهلكين، أما الصناعات الحرفية فيها فقد سجلت تراجعاً ملحوظاً في مجال المنافسة مع الإنتاج بالجملة والطرق الآلية والتقنية في التصنيع، وقد أدى هذا التدهور إلى خلق حالة من البطالة بين السكان الفاعلين وأصبح دخل الفرد في المدينة القديمة متدنياً وغير كاف للقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات. ومع تطور تقنيات البناء فقد أخذت الأبنية البيتونية تنتشر ضمن المدينة القديمة كعنصر دخيل على معالمها وقيام الأبنية العالية في محيطها مما أدى إلى حدوث تشويه بصري كبير فيها.

إضافة إلى أن تطور وسائل النقل كان له أثره السلبي على المدينة القديمة فقد أصبحت السيارات تخترق نسيجها وتنتهك حرمتها وتتكدس سيارات وعربات الخدمة ضمن شوارعها وأزقتها الضيقة وهذه حال معظم المدن السورية القديمة حيث يتم نقل البضائع فيها بواسطة عربات النقل التي تسبب اختناقات في شوارعها الضيقة إضافة إلى مشكلة التلوث والضجيج، في حين تبقى بعض المدن القديمة (حلب القديمة) أقل انتهاكاً من حيث اختراق السيارات لنسيجها وذلك بسبب طبيعة الأرض واختلاف المناسيب بين طرقاتها بسبب أعمال التنقيب حيث لا تسمح بعض طرقاتها بمرور السيارات فيتم التنقل بين تلك المناسيب المختلفة عن طريق عدد من الدرجات، في حين بقيت بعض المدن العربية التقليدية كما في مدينة فاس منيعة من الناحية العملية لدخول السيارات فيها. حيث ينتقل الإنسان فيها سيراً على الأقدام ويتم تخديمها بواسطة عربات خاصة. ولم يقتصر الأمر على عملية اختراق السيارات للمدينة فقد قامت بعض الجهات بمحاولة شق الطرق العريضة التي تخترق المدينة القديمة وتقطع أوصالها كما في مدينة أصفهان. أما في مدينة دمشق فإن محاولة توسيع شارع الملك فيصل شمال المدينة القديمة قد جعلها عرضة لإبعادها من لائحة التراث العالمي، الأمر الذي كان محل اهتمام العديد من المنظمات والمهتمين بمجال الحفاظ، مما أدى إلى توقيف المشروع المقترح بالتوسيع.

❖ **التطور الاقتصادي:**

يتمثل في ظهور أشكال جديدة للتبادل الاقتصادي خارج المدينة القديمة تختلف عن الأشكال التقليدية كالأسواق والخانات وغيرها. وهكذا فقد حلت المخازن الكبرى والمؤسسات الاستهلاكية محل الأسواق التقليدية لاستجابتها بشكل أفضل لمتطلبات المجتمع الاستهلاكي. وقد أدى ذلك إلى استقطاب المركز الحديث في المدينة العربية التقليدية للكثير من وظائفها الاقتصادية الأمر الذي نجم عنه تضارب كبير بين الوظيفة الأصلية والوظائف المحدثة، وتغير في معالم الأبنية القديمة لتتأقلم مع متطلبات الوظائف الجديدة، واستدراج لحركة

سيارات التخديم لنقل المواد الأولية وتسويق المواد المصنعة منها مما زاد الضغط على النسيج العمراني للمدينة القديمة وساهم في تفككه إلى قطاعات منعزلة.

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار الأراضي، والرغبة في استثمار الأرض المقام عليها البناء أدى إلى قيام العديد من السكان ببيع منازلهم واستثمارها وتوظيفها بوظائف أخرى كمطاعم ومقاهي أو ورش ومستودعات للاستفادة من العوائد المادية أو لشراء مساكن بديلة في الأحياء الحديثة كما هو الحال في مدينة دمشق القديمة، وقد أدى ذلك إلى حدوث خرق في النسيج العمراني والاجتماعي في المدينة وتحويلها إلى مقر للاستثمارات السياحية ويتم السعي حالياً للحد من هذه الظاهرة، حيث تم الانتهاء من دراسة المخطط التوجيهي لمدينة دمشق القديمة والذي يهدف إلى وضع ثوابت أساسية ضمن رؤية شمولية للمدينة القديمة تراعى فيها خصوصية الأبنية " فنياً وتاريخياً " وطرازها المعماري والاستعمالات الحالية والمستقبلية لمكوناتها القائمة والمستحدثة مع مراعاة جميع التشريعات والقوانين والمواثيق المحلية والدولية في سبيل إظهار المدينة وتنميتها وترميمها وتوظيفها من الناحية السكانية والخدمية والسياحية والأثرية والدينية والتجارية والمرورية.

❖ **التحول الثقافي:**

أدخل الاستعمار الغربي العديد من المفاهيم الغريبة على الفكر والتراث العربي والعديد من الأنماط والنماذج الجاهزة والمستوردة الدخيلة على النسيج العمراني للمدينة العربية، مما أدى إلى تغير في المفاهيم الاجتماعية لدى القاطنين حيث لم يعد البيت التقليدي ملبياً لاحتياجاتهم مما دفعهم إلى هجرة المدينة القديمة إلى الأحياء السكنية الحديثة.

إضافة إلى أن عدم ارتباط المواطن بتراثه وفهمه له كان له الأثر الأكبر في تشويه هذا التراث سواء على مستوى التقسيمات الداخلية لفراغه أو عدم الاهتمام بصيانته أو إكسائه بمواد وألوان مخالفة للنمط العام للمدينة القديمة كما هو الحال في مدينة بصرى القديمة المعروفة بنمط البناء بالحجر البازلتي الأسود حيث نلاحظ أن بعض الأهالي قد قاموا بطلاء منازلهم بالكلس الأبيض مما سبب تشويهاً بصرياً كبيراً في المدينة. كما ساعد في الإساءة للتراث من الناحيتين الفيزيائية والفكرية قيام بعض المخططين الأجانب بدراسة العديد من المشروعات العمرانية ووضع المخططات التنظيمية لبعض المدن على نحو تجاهل مسألة التراث الثقافي وخصوصيته في المنطقة العربية.

❖ **التبدلات الاجتماعية:**

نتيجة لعدم قدرة المدينة القديمة على تلبية المتطلبات العصرية لقاطنيها عمد العديد إلى النزوح نحو المراكز الحديثة بحثاً عن سبل العيش الأفضل فأصبحت المدينة القديمة مركز استقطاب للوافدين الجدد من فئة

العمال أو الفقراء الغير قادرين على الصيانة المستمرة للمباني التي يقيمون بها مما جعلها عرضة التدهور. ونتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان لم تستطع تلك المساكن تحمل نتائج وتبعات هذه الزيادة نظراً لأنها كانت مصممة لحياة العائلة الأم والأسرة المتفرعة عنها "الأبناء والأحفاد" فقد طرأت تغيرات على طبيعة العلاقات الأسرية وعلى القيم الاجتماعية أدت إلى استحالة العيش المشترك في إطار العائلة الكبيرة مما أدى إلى هجرهم لتلك المنازل أو تقسيمها إلى عدة وحدات غير محققة لشروط الراحة والإنارة والتهوية .

❖ **الحروب والكوارث الطبيعية:**

تعتبر الحروب والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وغيرها من أهم الأسباب التي دعت المهتمين بالحفاظ إلى المناداة بوضع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحمي هذا التراث وتحافظ عليه، ونذكر هنا على سبيل المثال اتفاقية لاهاي عام (1954) التي أكدت على حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، حيث تعتبر الاعتداءات الأخيرة جراء الحروب التي تعرض لها التراث الثقافي في دولتي لبنان والعراق والأزمة السورية خرقاً واضحاً لهذه الاتفاقيات الدولية وتهديداً له.

❖ **عوامل إدارية وقانونية:**

لقد كان لبعض النظم العمرانية والقوانين والتعليمات التي صدرت عن الجهات الإدارية أثاراً سلبية على مسألة الحفاظ على التراث العمراني. وهناك الكثير من الأمثلة في المدن العربية التي سهلت أنظمتها العمرانية قيام المباني العالية في قلب المدينة القديمة وعلى طرفي الطرقات التي اخترقتها بالإضافة إلى منح التسهيلات للعديد من الجهات للقيام بمشاريع استثمارية سياحية ضمن المدينة القديمة والمواقع التراثية دون مراعاة لقوانين الآثار وما نصت عليه المواثيق والتوصيات الدولية حول حماية هذا التراث وأسلوب التعامل معه، إضافة إلى قرارات الاستملاك التي تصدر بشكل عشوائي ودون دراسة منهجية وما ينتج عنها من إشكاليات قانونية تعيق عملية الإدارة.

مما سبق نلاحظ أن المشاكل التي تعاني منها غالبية المدن العربية التقليدية تكاد تكون واحدة نظراً للظروف المشتركة التي مرت بها، إضافة إلى غياب الوعي بأهميتها وما تمثله من قيم حضارية هامة. وإن الحفاظ على المواقع والمدن التاريخية لا يكون بالحفاظ على جدرانها ومنشآتها بقدر ما يعني الحفاظ على الحياة فيها وعلى فعالياتها وأنشطتها، وإن تحويلها إلى متحف أثري أو تراثي لا يقلل من فعاليتها فحسب وإنما يسبب أيضاً انقطاعاً عمرانياً داخل المدينة ككل.

كما يتبين لنا أيضاً أنه بالنظر لتعدد وتنوع الإشكالات التي تعاني منها المدن العربية التقليدية فإن الحفاظ على تراثها العمراني لا يمكن أن يتم ويستمر إلا من خلال وجود إدارة للموقع تقوم بتبني منهجية وخطة عمل شاملة ومتكاملة ومستدامة لضمان النهوض والارتقاء بالمدينة القديمة على جميع المستويات.

ثانياً: تقييم المخاطر في مواقع التراث

تقييم المخاطر والتهديدات في مواقع التراث الثقافي ضرورية في وقت الأزمات، ويعتبر التقييم الخطوة الاولى التي ينبغي أن نقوم بها لحماية التراث الثقافي. ولكن ما الذي يتم معاينته في المبنى خلال أوقات الطوارئ:

- الهيكلية الإنشائية وبنية للمبنى، تحديد مدى مقاومة المبنى بالإضافة إلى المشاكل التي لا تتعلق بالهيكل الإنشائي للمبنى.
- الضرر الحاصل للخدمات والبنية التحتية(تمديدات المياه والكهرباء) ماهي البنية التحتية التي تضررت وكيف نقيمها؟
- الوصول إلى جميع الأماكن وتقييمها(الظاهرة أو المغلقة)
- تقييم سريع للأضرار التي لحقت بمكونات المبنى المنقولة والثابتة بهدف معرفة ما هي المواد التي يجب إنقاذها.
- كما يجب الوصول إلى مخططات البناء والتفاصيل الضرورية لعملية التقييم.

تتألف المباني التراثية من مواد بناء مختلفة، وبالتالي تعتبر عملية التقييم هامة ودقيقة لكي لا نخسر هذه المباني بشكل كامل. ويعد تقييم الضرر أثناء النزاعات عامل هام لأنه من الممكن فيما بعد خسارة المبنى بشكل كامل. المقصود بالتقييم هنا تحديد مدى أهمية المبنى.

معايير تقييم الضرر

معايير ومبادئ تقييم الأضرار للهياكل الإنشائية المبنية من القرميد، الطوب، الحجار، تختلف عن الهياكل المبنية من البيتون والتي لا تطبق عادة على الهياكل التاريخية. لكن الأشخاص المعنيين بتقييم المخاطر خلال أو بعد الكوارث والذين لا يملكون الوعي والتدريب لتحديد المعيار الخاص للتراث الثقافي، يميلوا إلى تطبيق معايير موحدة للمباني المعاصرة والتاريخية.

تقييم الضرر للتراث الثقافي بعد الكارثة

يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ❖ لماذا نقوم بعملية التقييم؟
- ❖ كيف يجب أن نقوم بذلك؟ ماهي الأدوات وما هي التكلفة؟
- ❖ متى نقوم بعملية التقييم؟ ما هو الوقت المناسب؟ هل ننتظر انتهاء النزاع؟
- ❖ من الذي يجب أن يقوم بذلك؟ يجب أن يتم تدريب فريق للقيام بالتقييم السريع

من المهم أن يكون هذا التقييم مساعد لمدراء المواقعالتراثية لأخذ إجراءات سريعة أثناء الحروب وإلا الخسارة ستكون كبيرة .عوضاً عن تصنيف الضرر على أنه مجرد ضرر وفق درجات(شديد معتدل قليل - أومختلف)، ينبغي أن تستخدم معايير التصنيف للضرر بحيث تكون مساعدة في اتخاذ إجراءات فورية خلال حالة النزاع.

أثناءالمخاطر من المهم جداً:

- ❖ أن نقوم بعملية تقييم سريعة وإعداد تقرير حول وضع المبنى.
- ❖ كما يجب وضع رقم تصنيف(يدل على مدى ضرر المبنى) لكي نتوصل إلى الحل المناسب لكل موقع حسب تصنيفه.
- ❖ الرجوع إلى مخططات المبنى ومقارنة الصور قبل وبعد النزاع لاتخاذ القرار المناسب.
- ❖ بالإضافة إلى ذلك من الضروري وصف حالة السلامة للمبنى.

تصنيف معايير تقييم الضرر – رؤية أولية

يمكن تصنيف معايير الضرر كالتالي:

مباني تراثية تهدمت بالكامل	مباني تراثية تهدمت جزئياً	مباني تراثية تضررت
مباني بحاجة إلى حراسة	ممتلكات منقولة يجب إجلاؤها	مباني بحاجة إلى تغطية مؤقتة
مباني تراثية سليمة		

يجب الاعتماد على التوثيق الفوتوغرافي فور وقوع الضرر يمكن استخدام النموذج/التقرير التالي في التوثيق:

الاسم	رقم الجرد	الموقع مرفق مع خريطة	الملكية	الوصف
الأضرار	درجة الضرر	الترميم المطلوب	صور قبل وبعد الزلزال	تقييم الضرر (مدى الضرر و درجة السلامة)

المعلومات الواردة في الجدول يمكن إدخالها بصيغة بسيطة وسهلة الاستخدام بهدف توحيد المقاييس ومقارنة مستوى الأضرار، والذي من شأنه أن يساعد في تحديد الأولويات وخاصة إذا تضررت العديد من المنشآت التراثية.

لاستكمال البيانات التي قدمتها نموذج التوثيق يتم وضع نموذج لقائمة المراجعة تم تحضيرها من أجل عملية المسح موضحة كما يلي:

تاريخ المبنى	الاتجاه	الاستخدام الحالي والأصلي	مواد البناء الإنشائية	حالة الضرر الناجم في أقسامه
حالة الضرر العام	مقترحات طرق الترميم(خطط الترميم الطارئ)	مستوى الأولوية والأسباب	الصور والمخططات مع الكروكيات الميدانية	

المسوحات للمباني التاريخية المسجلة(إرشادات أولية للإصلاح والترميم)

توضع المعلومات بشكل منهجي في القائمة لكل أجزاء المبنى(الأساسات – الجدران – الأسقف) وهي تقدم نظرة عامة وفقاً للضرر الحاصل في مواد وهيكلية البناء(الطين والخشب والبيتون والحديد) بالإضافة إلى قضايا مشتركة في أنواع المباني المختلفة والتي تحدد خطة الترميم والاولويات.

- ❖ عندما يكون ذلك ممكناً، يمكن تنظيم المعلومات بشكل منهجي في جدول / ورقة إكسل لتجميع بيانات اللازمة للتقييم.
- ❖ وفي حال كون المبنى مأهولاً، يجب أن يبلغ صاحب المبنى عن الضرر، ويجب مساعدتهم على اتخاذ الإجراءات السريعة والحماية وعدم هدم البناء.
- ❖ إن الشكل المفصل لتقييم الأضرار مفيدة خلال فترات السلام النسبي، وذلك عندما يكون الوقت والموارد البشرية المتاحة .ولكن ينبغي أن نقرن معها تقييم الأضرار المباشرة التي أجريت خلال مرحلة الطوارئ الحرجة.

نموذج تقييم الضرر التفصيلي

- ❖ تحديد الضرر المبنى الأثري، كل طابق على حدة.

- ❖ مجموعة من الرسومات المبسطة للمبنى الأثري تبين الضرر.
- ❖ خصائص المبنى والمواد، ووصف التشوهات، والعمل المطلوب في حالات الطوارئ وتقديم اقتراح برنامج إصلاح المقترح.
- ❖ تصنيف فئة الضرر، والتكلفة المقدرة للإصلاح، تفاصيل عن فريق التقييم والصور الفوتوغرافية.

التوثيق قبل الضرر هام جداً لأنه يمكن صورة كاملة عن المبنى ويوضح الملامح الرئيسية للمبنى وزخارفه . ويساعدنا لفهم ما تم خسرانه في حالة الكارثة.

توثيق المجموعات قبل الضرر

عملية التقييم يجب أن تكون عملية مستمرة

- ❖ ما يجب عمله قبل وقوع الحدث(التقييم التوثيق الجرد)
- ❖ الفريق الذي سيقوم بالمسح مع المنتفعين(اختيار الفريق وتدريبه مسبقاً.)
- ❖ التقييم الأولي(في الوقت الحاسم تماماً)
- ❖ إجراءات مؤقتة للحماية
- ❖ إزالة الأنقاض لنتمكن من التقييم والقيام بالإجراءات المؤقتة للحماية.
- ❖ تقييم الضرر بشكل تفصيلي.
- ❖ التدخل بشكل تفصيلي.

من الضروري التنسيق لتقييم الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ للتراث المنقول، المبني، البيئة، التراث المادي وغير المادي.

ماهي المعايير لتقييم الضرر؟

- ❖ طبيعة التراث الثقافي قيما يتعلق بنظام المواد والإنشاء.
- ❖ الأخذ بالاعتبار معيار الأمان للسكان والأمان الشخصي.
- ❖ ما نوع الموارد البشرية والمالية المرصودة لعملية التقييم.
- ❖ ما نوع ودرجة التوثيق المتوفر قبل الكارثة؟ وأين مكان حفظه؟
- ❖ ما نوع المواد والأدوات المتوفرة للقيام بالتقييم؟
- ❖ كم من الوقت متوفر للقيام بالتقييم وما مستوى التدريب المطلوب للقيام بهذا التقييم؟
- ❖ ما هي النظم المؤسساتية والسياسات المتوفرة لاستخدامها في التقييم من أجل أخذ القرار والإصلاح والترميم عوضاً عن الهدم وإعادة البناء؟
- ❖ ما هي التشريعات الموجودة لحماية التراث الثقافي؟

د. محمود الغزي

الأهدا الرئيسية للحماية الطارئة

- ❖ إيقاف الضرر المجتمل والانهيار.
- ❖ أداة للإنقاذ والإسعاف.
- ❖ يساعد في عملية إنقاذ القطع

ثالثاً: دور إدارة الأزمات في حماية مواقع التراث

إدارة الأزمات التي يتعرض لها التراث الثقافي هو موضوع تم تناوله بشكل دائم منهجياً ونظرياً على المستوى الدولي خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، هذا التخصص يشمل عوامل مناخية وبيئية مثل أعمال الكشف للحماية الوقائية وهو أيضاً يتعلق بالأمن وعلم الاجتماع وعلم الإنسان والتنمية المستدامة وغيرها والتي يشكل مجوعها" الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث".

يوفر هذا التخصص الجديد إمكانية للتحقق في مجالات متعددة مع اتباع منهج حقيقي شامل، يُغنيه ويطوره التبادل العلمي مع الزملاء سواء كانوا مهندسين معماريين، أو أمناء المكتبات، علماء اجتماع، الأحياء، النبات، مهندسي ترميم، رجال إطفاء، أطباء ومتطوعين وما إلى ذلك.

كانت الكوارث البشرية والطبيعية سبباً في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وغالباً ما يكون تأثيرها تمعات بدون مرجعية وقيم مشتركة تسمح بإعادة أشد في البلدان النامية.

نذكر بعض الأمثلة التي حصلت في الفترة الأخيرة والتي أدت إلى تدمير جزئي أو كلي للخصائص الثقافية مثال ما حصل في أفغانستان عام 2001 ، وفي العراق عام2003، وخلال الزلزال الذي ضرب إيران عام 2003، وأمواج تسونامي في المحيط الهندي عام 2004، والأعاصير التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية والفيضانات في أمريكا الوسطى عام 2005، وتدمير القبة الذهبية لضريح الإمام الشيعي مقتدى إيمان علي الهادي في مدينة سامراء بالعراق، وزلزال البيرو في أب 2007، والزلزال الأخير الذي ضرب اليابان في2011، ومنطقة إميليا رومانيا في إيطاليا، جميعها تّذكرنا للأسف أن الكوارث هي ديمقراطية جداً لأنها تصيب جميع البلدان في العالم ويمكن أن تحدث في كل لحظة. لقد اتُخذت العديد من الإجراءات من قبل المؤسسات المجلية والوطنية والمنظمات الدولية التي تتناول حماية الممتلكات الثقافية بهدف أن تجعل أصحاب القرار على بينة بهشاشة هذا التراث الفريد وإدراك مدى قيمته وهشاشته بالنسبة للمجتمعات المجلية والدولية. إن العديد من المنظمات تواصل عملها في احترام التنوع الثقافي على أوسع نطاق يتجاوز حدود المتاحف من أجل تعزيز أهمية التراث الثقافي ضمن استراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث.

الإعلانات والتوصيات الأخيرة لدعم إدارة مخاطر الكوارث للممتلكات الثقافية

إن إعلان كوبي /طوكيو حول الاستعداد لمخاطرالتراث الثقافي عام 1998 والذي كان نتيجة" الندوة الدولية المتعلقة بالاستعداد لمخاطر الممتلكات الثقافية "التي عقدت في كوبي/طوكيو في كانون الثاني 1997 كان الهدف منه توجيه الحكومات لتحسين قدرتها على دمج الاهتمام بالتراث الثقافي ضمن خطط حالات الطوارئ وخطط البنى الأساسية للتجاوب مع المخاطر. في الوقت نفسه، تقدم المؤسسات الدولية ومن ضمنها الإيكوم، المبادئ التوجيهية الرئيسية لبدء تصميم وتطوير برنامج عام 2000 بما يتفق مع سياق حالات الطوارئ ودمج الاقتراحات التي قدمها المختصين والمثقفين الذين حضروا الندوة. وعقدت جلسة خاصة حول: "إدماج نظم المعارف التقليدية والحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي ضمن استراتيجيات إدارة المخاطر نظمتها ICOMOS و ICCROM ومركز التراث العالمي WHC في اليونسكو، حيث تم تضمين التراث الثقافي في إعلان دافوس IDRC 2 عام 2006 وجاء في الفصل الخاص بالتعليم والمعرفة والوعي ما يلي:

ينبغي إدراج الاهتمام بالتراث سواء كان مادي أو غير مادي ضمن استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وضمن الخطط التي يتم تعزيزها والانتباه إلى خصائصه الثقافية والمعارف التقليدية.

ويمثل هذا إنجاز كبير وعلامة فارقة في تاريخ إدارة مخاطر الكوارث التي يتعرض لها التراث الثقافي. قدت منظمة مدن التراث العالمي شمال غرب أوربة المؤتمر الإقليمي" الأرض- الرياح- المياه- النار تحديات بيئية للتراث العالمي الحضري "وذلك في ريجينسبورغ ألمانيا الذي نتج عن توصية ريجنسبورغ"، في هذه التوصية أكد المشاركون في المؤتمر على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي العالمي للأجيال الحاضرة والمقبلة، مبرزاً أن تغير المناخ والتحديات البيئية مثل العواصف والفيضانات والحرائق والزلازل والتعرية والانهيارات الأرضية تشكل واحدة من أهم التهديدات لمدن التراث العالمي، وخاصة بالنظر إلى زيادة حدة حالات الطقس، وأن الخسائر وتدهور التراث الثقافي المرتبط بالكوارث الطبيعية وتغير المناخ يؤثر على جميع السكان.

في مرحلة إصلاح التراث من الخطر بعد وقوع الكارثة، عندما تكون هناك حاجة على سبيل المثال لإعادة بناء قرية لابد من الاستماع إلى السكان المجليين والتشاور مع أفرادالمجتمعات المحليةالتي تتعامل مع الحماية، واستخدام الثقافة المحلية للتراث قبل اتخاذ أي قرار بشأن كيفية بناء المستوطنات للقرية الجديدة، لا سيما إذا كنا نريد أن يكون هناك نهج للبيئة والتمويل المستدام المقدم إلى إدارة خطر الكوارث.

دمج طرق إدارة خطر الكوارث

تم تطوير دمج طرق إدارة خطر الكوارث مع الأخذ بالاعتبار كل المظاهر التالية :المشهد الثقافي والبيئة المحلية، التوضع الحضري، مباني التراث الثقافي، الفريق، العامة، المنتفعين والمجتمع المحلي، أصحاب القرار.

أثبتت النظرية والتطبيق بأنه لا توجد حدود واضحة بين المراحل: ما قبل الوقاية، خلال التجاوب، وبعد الإصلاح، في الحقيقة كل هذه المراحل تعتبر كدورة واحدة وفي بعض الأحيان أحدهم يكون مسبب للأخر. في كل الأحيان في أعمال الإصلاح تخدم الوقاية وتحضيرات التدخل كصلة وصل مع سلسة إدارة خطر الكوارث وتساعدنا لنكون متأهبين للنكبة التالية.

إن الدروس المستفادة بعد وقوع الكارثة والتمثيل البياني لإدارة دورة مخاطر الكوارث تشبه لفافة مشكلة من العديد من الدوائر والخطوط الزمنية حيث كل مراحل التطور تبدو كأنها واحدة مع الدورة السابقة. لقد اكتشفت أنواع مختلفة من التهديدات: ابتداءً من الحريق إلى الزلازل، البرق إلى العواصف الاستوائية، الحروب إلى الطاعون .في معظم الحالات إن الكوارث التي تسببها هذه التهديدات تشكل سلسلة من العلاقات المتبادلة .فعلى سبيل المثال، في حال وقوع زلزال يمكن أن يكون نتيجة لذلك ماس كهربائي، وبعد ذلك الفيضانات الناجمة عن مضخات المياه والطفايات التي يستخدمها رجال الإطفاء وبعد ذلك تفشي الأوبئة والعفن بسبب التركيز العالي للرطوبة في الهواء، ومن ثم يمكن أن يكون هناك خطر من انتشار التفتت. وهذا يعني بعض القطع في ظروف الأزمات قد تفقد جزء من العنصر المادي والقيم المرتبطة به، أو فقدان رقم الهوية أو الوثيقة الخاصة بها أو تفتت الكتب المحفوظة والمخطوطات .بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتعرض الأعمال الفنية إلى النهب إذا لم يتم تأمين المباني المتهدمة من أجل تجنب التدخلات غير المشروعة وفي كثير من الأحيان يمكن العثور عليها فيما بعد في السوق السوداء بعيداً عن البلد التي كانت تعرضها وتحافظ عليها.

إدارة مخاطر الكوارث للتراث المنقول

إن إدارة مخاطر الكوارث للتراث المنقول لها بعض الخصائص، فإلى جانب العوامل المرتبطة بإدارة مخاطر الكوارث للقطع المتحفية مثل خطة الإخلاء القطع والوثائق ذات الصلة(الجرد الورقي والرقمي الصور وما إلى ذلك. هذه الخطة يجب أن تكون مصممة وتطرح للاختبار وأن توضع في التنفيذ عند الضرورة مع تقييمها وإعادة تصميمها بالاستفادة من الدروس المستفادة من الكوارث التي وقعت سابقاً.

أما حالات الطوارئ الناجمة عن إطلاق النيران، الطوفان، الزلازل، السرقات الضخمة وغيرها، فهي حالات مختلفة كل على حدة. أولاً وقبل كل شيء، ينبغي أن نعرف التهديدات الرئيسية المجتملة وتحديد الأولويات، كما ينبغي إجراء تقييم لمخاطر الكوارث في المتحف .ومن الضروري أن يتم وضع سيناريو لما يمكن أن يحدث في المتحف (كل طابق وكل غرفة على حدة)سواء في حال نشوب حريق أو فيضان أو غيره . وهذا التوقع يسمح بتحديد نقاط الضعف لكافة الأضرار التي ستنجم في حال وقوع كارثة.

رابعاً: تجارب محلية وعربية ودولية حول إدارة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها مواقع التراث الثقافي

إيطاليا (Italy)

إعداد خرائط التعرض للمخاطر: خريطة مخاطر التراث الثقافي في إيطاليا، تهدف هذه المبادرة من قبل إلى إعداد تدابير وقائية عاجلة من خلال مراعاة الظروف البيئية والبشرية للتراث الثقافي الإيطالي. تم تطوير المشروع على عدة مراحل. تضمنت المرحلة الأولى جمع البيانات عن المخاطر البيئية التي يتعرض لها التراث الثقافي، من أجل رسم خرائط مواضيعية لعوامل طبيعية مختلفة مثل الزلازل والبراكين والفيضانات أو تلوث الهواء؛ والعوامل البشرية مثل السرقة والتخريب أو الضغوط السياحية. تم دمج المعلومات التي تم جمعها من قواعد البيانات البلدية المتعلقة بتوزيع التراث الثقافي لتحديد المناطق الأكثر تعرضًا لعوامل الخطر. تضمنت المرحلة الثانية، أولاً، فهرسة تفصيلية لمختلف ممتلكات التراث الثقافي ومدى ضعفها، وثانياً، تحليل مفصل للظروف ذات الصلة مثل تدهور الحجر وتأثير التلوث البيئي. والغرض من ذلك هو التحقق بمرور الوقت من الطبيعة الفعلية ومعدل الانحلال من أجل تحسين الدقة التنبؤية لرسم خرائط المخاطر. تضمنت المرحلة الأخيرة إنشاء توليف قائم على الكمبيوتر لتوزيع ممتلكات التراث الثقافي المحددة وعوامل الخطر المرتبطة بها وعوامل الخطر المرتبطة بها، وكلها ممثلة في شكل خريطة.

روسيا الاتحادية (Russian Federation)

التواصل مع الجمهور عندما لا يكون الخطر الطبيعي كارثة: العمليات الطبيعية في كامتشاتكا (الاتحاد الروسي)، معترف به لجميع معايير التراث الطبيعي الأربعة بما في ذلك العمليات الجيولوجية المتميزة، يحتوي موقع Kamchatka للتراث العالمي على تسعة وعشرين بركانًا نشطًا. في حزيران 2007، خنق انهيار أرضي النهر المتدفق عبر وادي السخانات في محمية كرونوتسكي الطبيعية. أدى هذا الانسداد إلى غمر العديد من الينابيع الحارة في الوادي. في وقت من الأوقات، قدر السد الصخري والحصى والجليد بنحو 4.5 مليون متر مكعب.

يعد وادي السخانات نقطة جذب سياحي وقد اجتذب الانهيار الأرضي والفيضانات اللاحقة للوادي اهتمام وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم والقلق بشأن الأضرار التي لحقت بالمنطقة المحمية. ومع ذلك، فإن الحدث يمثل ببساطة جزءاً طبيعياً من العمليات الجارية داخل الممتلكات. يمكن لمديري المواقع الاستفادة من التواصل الواضح مع وسائل الإعلام والجمهور حول مثل هذه الأحداث التي، رغم أنها مفاجئة وربما صادمة، فإنها تمثل فرصًا لزيادة الوعي بالعمليات الطبيعية.

ومع ذلك، فإن مثل هذه الأحداث تخلق بالفعل حاجة لتقييم المخاطر المتزايدة المحتملة على حياة الإنسان. في حالة هذا الانهيار الأرضي، تشمل التدابير المهمة تقييم ومراقبة المخاطر والتواصل لضمان أن

السياح والباحثين والأشخاص الذين يعيشون في اتجاه مجرى النهر على دراية بمخاطر الفيضانات المفاجئة إذا تم اختراق السد.

سريلانكا (Sri Lanka)

كيف يمكن لمنظمة غير حكومية للتراث الثقافي أن تساعد: دور ICOMOS Sri Lanka في التعافي بعد كارثة تسونامي تسبب تسونامي المحيط الهندي في 26 كانون الأول 2004 في دمار كبير للممتلكات الثقافية الغنية الموجودة في المقاطعات البحرية سريلانكا. من بين المكونات التراثية التي تضررت كانت بعض أقدم المباني الدينية التي لا تزال قيد الاستخدام، ومجموعة من المباني العلمانية بمزيج من الأساليب المعمارية التي تتراوح من المحلية العامية إلى التأثيرات البرتغالية والهولندية والبريطانية، وقرى الصيد التقليدية والأنظمة البيئية الفريدة. كانت ايكوموس سريلانكا، على الرغم من كونها مجموعة صغيرة، تعمل بعد فترة وجيزة من كارثة تسونامي - فقد رأى معظم الأعضاء الدمار في غضون أربع وعشرين ساعة من الحدث، وكان عدد قليل منهم قد خاض تجربة مباشرة. وهكذا قررت اللجنة الوطنية إجراء مسح على الأقل للممتلكات الثقافية، مع العلم أنه لن يقوم أي طرف آخر بمثل هذه الدراسة خلال فترة الأزمة.

كان المخططون يعدون مقترحات التطوير للمناطق المتضررة، أصدرت إيكوموس سريلانكا بياناً عاماً في غضون أسبوع من الحادث ناشد فيه المسؤولين الاعتراف بالممتلكات الثقافية وإنقاذها من الدمار. كان لهذا التأثير المطلوب عند السريلانكيين وافقت الحكومة على السماح للمواقع والمعالم الثقافية، إلى جانب الفنادق والهياكل المتعلقة بصناعة صيد الأسماك، بالبقاء داخل المنطقة العازلة المعلنة حديثًا من الساحل.

ثم قامت ICOMOS بالمهمة الشاقة المتمثلة في إجراء مسح للممتلكات الثقافية المتضررة من كارثة تسونامي. ولكي تكون ذات مغزى، يجب تنفيذها بأسرع ما يمكن وإحالة النتائج إلى المخططين لتضمينها في مقترحات التطوير. كما تم حشد دعم الجامعات المحلية تحت إشراف الايكوموس.

تايلاند (Thailand)

دمج التراث في التخطيط الحضري والإقليمي: الاستعداد للمخاطر لمدينة أيوثايا التاريخية (تايلاند). غمرت المياه أكثر من عشر بلدات قديمة والعديد من المواقع الأثرية والمعالم التراثية بسبب هطول الأمطار الغزيرة المتواصلة خلال عدة أسابيع في عام 1995. ولحقت أضرار بالعديد من المواقع التاريخية والتراثية وانهارت بعض المباني. كان السبب الرئيسي لزيادة كثافة الفيضانات في المناطق التاريخية في أيوثايا هو الافتقار إلى التحكم الفعال في استخدام الأراضي، مما تسبب في تدمير العديد من ممرات الفيضانات الطبيعية ومناطق الاستبقاء وتطويرها كمناطق حضرية وظيفية. في الواقع، كانت أنظمة منع الفيضانات التقليدية التي تستخدم بوابات المياه والسدود فعالة في أيوثايا لعدة قرون حتى عانت من التدهور والدمار في السنوات الأخيرة.

كإجراء وقائي لمثل هذه الفيضانات المدمرة في المستقبل، تمت صياغة العديد من المشاريع على المستوى الإقليمي. وشمل ذلك بناء السدود والخزانات، ومزارع العشب على طول ضفاف الأنهار الرئيسية، ومشاريع الاحتفاظ بمياه الفيضانات، وتجريف الممرات المائية وإزالة الأعشاب المائية. تم اقتراح تنشيط الخنادق والجدران والبوابات في المدينة القديمة لمنع حدوث فيضانات في المستقبل. كما تم إعداد مخططات مواقع للآثار في المناطق المنخفضة خارج المدينة ليتم حمايتها بواسطة السدود وأنظمة الصرف الصحي.

ألمانيا (Germany)

دمج تدابير الحماية من الفيضانات مع التخطيط التاريخي للمناطق الحضرية: Grimma (ألمانيا). تتميز مدينة Grimma، وهي مدينة تاريخية صغيرة تقع على شرفة في وادي نهر Mulde في ألمانيا، بموقع محفوظ جيدًا بشكل غير عادي في المناظر الطبيعية للنهر، حيث لا يزال جدار مدينة من العصور الوسطى سليماً إلى حد كبير على حدود ضفة النهر. كانت المدينة واحدة من أكثر الأماكن تضرراً من العديد من الأماكن في ولاية سكسونيا التي غمرتها المياه في آب 2002.

تم إعداد مفاهيم شاملة للحماية من الفيضانات لجميع الأنهار الكبرى في ولاية سكسونيا ومناطق مستجمعات المياه الخاصة بها من قبل هيئة السد وتشكل الأساس للتخطيط في Grimma. تم رفض اقتراح مبدئي موجه تقنياً لـ Grimma على الفور من قبل كل من مجلس المدينة وسلطة التصاريح. وواجه المواطنون احتمال عزلهم عن النهر بجدار خرساني مترابط يمتد 1200 متر ويبلغ ارتفاعه حوالي 3 أمتار. كان من الواضح أن تحقيق هذا الاقتراح سيؤدي حتماً إلى أضرار جسيمة لا رجعة فيها، ليس فقط للمناظر الطبيعية للنهر ولكن أيضاً للصفات الوظيفية والجمالية للمدينة، ولا سيما النسيج التاريخي والتجربة البصرية للتراث المعماري.

نتيجة لذلك، تم الاتفاق على أن الحماية من الفيضانات في المناطق الحضرية التاريخية يجب أن يُنظر إليها على أنها جزء من عملية تخطيط معقدة تحتاج إلى دمجها مع الأنشطة الأخرى ذات الصلة، مثل تخطيط المدن والتصميم الحضري، والحفاظ على التاريخ والتراث، وحماية البيئة والتصميم، والاقتصاد والبنية التحتية والترفيه والسياحة. تم اعتماد المبادئ التوجيهية التالية لتحديد موقع تدابير الحماية من الفيضانات:

• لن يتم التخطيط لجدار وقائي أمام المباني العامة. بدلاً من ذلك، سيتم تعديل الجدران الخارجية الخاصة بهم هيكلياً لتلبية متطلبات الحماية من الفيضانات. سيتم تركيب مصاريع لإغلاق النوافذ والأبواب في حالة حدوث فيضان.

• بالنسبة للمباني التاريخية ذات الملكية الخاصة، حيث لم يكن من الممكن دمج الجدار الواقي في المبنى لأسباب قانونية، فسيتم وضع جدار الفيضان في المقدمة مباشرة وتكييفه كواجهة.

• في المساحات المفتوحة بين المباني، من الواضح أن جدار الفيضان سيتراجع.

• كان لابد من تطوير حل خاص لجدار المدينة من أجل الدمج المتناغم لجدار الفيضان الجديد في مجموعة الواجهة البحرية التاريخية.

اليابان (Japan)

مبادئ إصلاح وترميم الممتلكات الثقافية المتضررة: كوبي (اليابان) في أعقاب زلزال عام 1993، عند إصلاح واستعادة الممتلكات الثقافية في أعقاب الزلزال، فإن التحديد الدقيق لحالة الضرر بها وتدابير التعديل التحديثي المناسبة لتحسين مقاومتها للزلازل وكذلك الحفاظ على قيمها التراثية هي اعتبارات أساسية. في أعقاب زلزال هانشين أواجي العظيم في عام 1993، تم تشكيل لجنة خاصة لفحص سياسات إصلاح الممتلكات الثقافية، والتي تطلبت إصلاحات واسعة النطاق وإجراءات تعديل زلزالية معقدة. وتألف أعضاء اللجنة من المؤرخين المعماريين والمتخصصين في الدراسات الإنشائية ومهندسي الإصلاح. يدير اللجنة المسؤول عن الأصول الثقافية في الإدارة. وشملت المواضيع التي ناقشتها اللجنة ما يلي:

• تحليل الأضرار التي لحقت بالمباني من جراء الزلزال.

• تقييم المقاومة الزلزالية للممتلكات الثقافية وفقًا لنتائج التشخيص الهيكلي.

• التعزيز الهيكلي اللازم عندما يتبين أن المقاومة الزلزالية غير كافية؛

• فحص المقترحات الخاصة بأساليب التعديل التحديثي التي تتضمن تقنيات جديدة مصممة بحيث لا تتضرر قيم الممتلكات الثقافية، وذلك باستخدام الاختبارات غير المدمرة حيثما أمكن ذلك.

تم تقسيم الممتلكات الثقافية إلى تلك التي يمكن للجمهور زيارتها وتلك التي كان دخولها محظوراً. حددت اللجنة مناهج التعديل التحديثي بالترتيب التالي للأولويات:

(1) الإضافات باستخدام التقنيات التقليدية والمواد التقليدية، على سبيل المثال تدعيم الأسقف بحبال نخيل.

(2) الإضافات باستخدام التقنيات التقليدية وتلك المشتقة منها، والمواد التقليدية والحديثة، على سبيل المثال التعزيز بواسطة صفائح ألياف الكربون.

(3) الإضافات باستخدام التقنيات الحديثة والمواد الحديثة مثل إدخال إطار حديدي في الهيكل لمشاركة الأحمال.

(4) البدائل باستخدام التقنيات الحديثة والمواد الحديثة، مثل من خلال العزل الأساسي للهيكل.

إيطاليا (Italy)

التدريب من خلال تمارين المحاكاة: إنقاذ التراث الثقافي في بومبي (إيطاليا). تعد المناطق الأثرية في بومبي وهيركولانيوم وتوري أنونزياتا، بالقرب من نابولي (جنوب إيطاليا)، أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو. غطى ثوران بركان فيزوف في عام 79 بعد الميلاد المدينة بالرماد وبالتالي حافظ على المدينة الرومانية بأكملها تقريبًا. ومع ذلك، لا يزال الموقع معرضاً للعديد من المخاطر، مثل الانفجارات البركانية والزلازل وخطر نشوب حريق دائماً.

لذلك تم وضع خطة طوارئ للقطع الأثرية من قبل كبير علماء الآثار، بدعم من استشاري وفريق من المتطوعين المحليين. اعتبرت مساعدة المتطوعين ضرورية بسبب العدد الكبير من القطع الأثرية في التخزين ونقص الموارد البشرية الداخلية.

يمكن للمتطوعين أن يكونوا مفيدين حقاً فقط إذا تم تدريبهم بشكل مناسب. لذلك تم تنظيم دورة تدريبية في عام 2007 وتم العثور على مرشحين مناسبين من خلال دفع كبير للعلاقات العامة. في نهاية المطاف، شارك أكثر من خمسين متطوعاً، كثير منهم من الجامعة المحلية، في دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام، مع عروض عملية قام بها علماء الآثار من وزارة التراث الثقافي والأنشطة.

تضمنت الموضوعات التي تم توضيحها خلال الدورة التدريبية تقنيات الدعوة إلى العمل وارتداء الملابس في حالات الطوارئ، والوصول إلى الموقع والتنقل، والتعامل مع المصنوعات اليدوية الدقيقة مثل الفخار والتماثيل واللوحات الجدارية والحديد والأشياء الزجاجية والبرونزية، وتصنيف القطع الأثرية أثناء الإنقاذ، إعداد مساحة أولية لتنظيف وتعبئة الأشياء التي تم إنقاذها في انتظار المزيد من الترميم الاحترافي.

تم إجراء تمرين واسع النطاق بحضور منسق لحراس الأمن وضباط الإطفاء وعلماء الآثار وطاقم الإسعافات الأولية والفريق الكامل من المتطوعين المدربين بنتائج إيجابية. بعد ذلك، تم التخطيط لتمرين محاكاة منتظم كل ستة أشهر.

جمهورية إيران الاسلامية (Islamic Republic of Iran)

تدابير صديقة للزوار أثناء الانتعاش بعد الزلزال: بام 2003. تسبب زلزال مدمر في 26 كانون الأول 2003 في أضرار جسيمة للقلعة (أرغ) وغيرها من المباني التاريخية في مدينة بام. بعد الزلزال، احتاج إنقاذ واستعادة التراث الثقافي الغني لمدينة بام إلى خطة إدارة شاملة. لذلك تم إجراء العديد من الدراسات والتدخلات العملية، من أهمها ما يتعلق بتجربة إدارة الأزمات. استمرت مرحلة التخطيط خلال الأزمة ستة أشهر، بدأت فور وقوع الزلزال. كان أحد الإجراءات التي بدأت خلال هذه المرحلة هو إنشاء ممر للزوار (مسار).

تم أخذ هذا في الاعتبار بالفعل في الأيام الأولى بعد الزلزال واكتسب لاحقاً أهمية متجددة بعد إزالة الحطام من البازار وتم إصلاح العلامات التي توضح الحدود والطرق. لم يقلل الزلزال من عدد الزوار. في

الواقع، زاد عددهم تدريجياً. جذبت الحالة الخاصة للقلعة بعد الزلزال عددًا من المتحمسين والخبراء. لذلك، تم إنشاء ممر خشبي مؤقت للزوار عبر الأنقاض. كان هذا الهيكل مفيدًا جدًا في سلامة الزوار وأتاح للخبراء الوصول إلى أجزاء مختلفة من القلعة. كما تم تفويض المرشدين للسيطرة على الزوار وتوجيههم.

علاوة على ذلك ، كان إغلاق الشارع أمام القلعة وتحويله إلى مركز حضري للمشاة أحد الإجراءات التي تم اتخاذها لراحة الزوار. إلى جانب إنشاء حديقة في هذه المنطقة، تم تخصيص مساحة أيضاً لمعرض القطع الخزفية المكتشفة أثناء إزالة الأنقاض، بحيث يمكن للزوار معرفة الأنشطة الأثرية ومراحل توثيق الاكتشافات الأثرية في القلعة.

اليمن (Yemen)

أثر إعادة الإعمار في أعقاب زلزال ذمار (اليمن). في أعقاب زلزال ذمار في عام 1982، أكدت الحكومة اليمنية على نهج العطاء (المتعاقد عليه) لإعادة الإعمار من خلال إعادة توطين القرى، بدلاً من المساعدة الذاتية أو نهج الإصلاح. تم التغاضي عن البعد الثقافي لإعادة الإعمار، مما أدى في كثير من الحالات إلى رفض السكان المحليين للمستوطنات الجديدة. لم يفكر السكان في هذه المستوطنات على أنها منازل دائمة، حيث فشلوا في تقديم مزايا قريتهم الأصلية. في بعض الحالات، كانت المستوطنات الجديدة الواقعة على مسافة مقبولة تتنافس في الواقع مع المستوطنات القديمة، حيث لم تكن قريبة بما يكفي للاندماج مع القرية الأصلية، ولا بعيدة بما يكفي لإنشاء مركز جديد. عامل مادي آخر كان له تأثير ملحوظ على قبول المستوطنات الجديدة هو بعدهم عن الأراضي الزراعية.

علاوة على ذلك، كانت الهندسة المعمارية للمنازل الجديدة حضرية وليس لها صلة بنمط الحياة المحلي. تم اعتماد مخطط المنزل النموذجي الذي أنتجه المكتب التنفيذي لاحقًا من قبل جميع أنواع المقاولين. تكررت الوحدة بالآلاف من قبل مقاولين مختلفين في مواقع مختلفة، باستخدام نفس تقنية الخرسانة المسلحة.

ونتيجة لذلك، فإن تلك المنازل التي كانت مأهولة قد تم تغييرها بشكل كبير أو توسيعها أو تغييرها بطريقة ما، أو في عدد من الحالات المستخدمة في وظائف أخرى غير أماكن الإقامة (التخزين أو أماكن إقامة الحيوانات). كما أن معظم الإضافات اللاحقة للمنازل لم يكن لديها ميزات آمنة من الزلازل بسبب عدم القدرة على اتباع التكنولوجيا المقدمة.

مصطلحات متعلقة بإدارة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها مواقع التراث الثقافي

تغير المناخ: تغير في المناخ يُعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النشاط البشري الذي يغير تكوين الغلاف الجوي العالمي بالإضافة إلى التقلبات المناخية الطبيعية التي لوحظت خلال فترات زمنية مماثلة (إطار الأمم المتحدة).

كارثة: اضطراب خطير في عمل المجتمع أو المجتمع يتسبب في خسائر بشرية أو مادية أو اقتصادية أو بيئية واسعة النطاق تتجاوز قدرة المجتمع أو المجتمع المتضرر على التأقلم باستخدام موارده الخاصة .

الطوارئ: مجموعة غير متوقعة من الظروف أو الحالة الناتجة التي تتطلب اتخاذ إجراء فوري.

الخطر: أي ظاهرة أو مادة أو موقف يمكن أن يتسبب في تعطيل أو إلحاق الضرر بالبنية التحتية والخدمات والأشخاص وممتلكاتهم وبيئتهم.

التخفيف: اتخاذ إجراءات في الإطار الزمني قبل وقوع الكارثة لتقليل الأضرار التي تلحق بالأرواح والممتلكات بعد الحدث. في إدارة المخاطر، لا يمكن تقليل العديد من المخاطر مثل الزلازل، ولكن يمكن تقليل المخاطر من هذا الخطر، أو التخفيف منها، على سبيل المثال عن طريق تشييد المباني المقاومة للزلازل، أو الرفوف التي تمنع الأجسام من الانزلاق. الأول هو التخفيف الهيكلي، والأخير غير هيكلي.

الوقاية: التدابير المتخذة لتقليل احتمالية الخسائر. من الناحية المثالية، ستسعى هذه الإجراءات إلى تقليل الخسائر إلى الصفر، لكن هذا غير ممكن في كثير من الأحيان. السؤال الرئيسي: ما مقدار الوقاية التي تحتاج إلى القيام بها؟

الاسترداد: عملية إعادة المؤسسة إلى العمليات العادية، والتي قد تنطوي أيضًا على إصلاح وترميم المبنى أو الموقع.

الاستجابة: رد الفعل على حادث أو حالة طوارئ لتقييم الضرر أو التأثير على الموقع ومكوناته، والإجراءات المتخذة لمنع الأشخاص والممتلكات من التعرض لمزيد من الضرر.

المخاطرة: فرصة حدوث شيء يكون له تأثير على الأهداف.

قابلية التأثر: قابلية وقدرة المجتمع والبيئة على الصمود أمام الأخطار. تتعلق "المرونة" بـ"الضوابط الحالية" والقدرة على تقليل الضرر أو إدامته.

الفصل الرابع: الحفاظ على التراث الثقافي وحمايته

أولاً: نشأة مفهوم الحفاظ على التراث الثقافي وأهم مدارسه

المعالم الثقافية والتراث الثقافي والمصدر الثقافي هي مصطلحات تعطي نفس المعنى. عند معالجة موضوع التراث الثقافي من حيث الاختلاف في المصطلحات بين كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث نشأت هاتين المدرستين االأوربية والأمريكية ونشأت خلاف بين المدرستين من حيث المصطلحات المتعلقة بالتراث الثقافي والحفاظ عليه.

تهتم كلا المدرستين بالحفاظ على التراث الثقافي وإدارته، ولكن هناك اختلاف من حيث المصطلحات حيث تركز المدرسة الأوربية على الحفاظ والترميم، مثل الحفاظ على التراث الثقافي أو ترميم المعالم. وفي مراكز التخصص فيها تجعل الحفاظ هو الأساس والإدارة للمصادر التراثية هي فرعاً فيه ومكملة لعملية الحفاظ. أما المدرسة الأمريكية فتجعل الإدارة للمصادر التراثية هي الأصل والحفاظ جزء منه.

المصطلحات المتفق عليها بين المدرستين:

الحفاظ (Conservation): الاجتهادات المصممة لفهم التراث الثقافي تاريخه ومعانيه، ويتضمن انقاذ مواده وما يتطلبه ذلك التراث من تقديم وترميم وتحسين.

الحماية (Protection): العمل على سلامة الممتلكات التاريخية بالدفاع أو المراقبة من عوامل التلف، أو الضياع أو المهاجمة أو تحصينها من الخطرأو العطب. وتحوي الحماية بمفهومها الواسع على محاولة الحماية أو الوقاية من عدم المبالاة والسرقة والحريق من العمليات الإجرامية ضد التراث الثقافي.

تعريف المصادر التراثية في المدرسة الأوربية تجده كجزء مكمل لعملية الحفاظ والترميم. أما المدرسة الأمريكية فتجعل عنوانها الأساسي إدارة المصادر التراثية وتجعل الحفاظ والترميم جزءاًمنه.

المصطلحات التي فيها اختلاف بين المدرستين:

الترميم (Restoration): حسب المدرسة الأوربية - هي عملية تأتي لأسباب ثقافية ولحفظ القيم الثقافية الكامنة في المعلم الثقافي.

أما المدرسة الأمريكية فتعرف **الترميم (Restoration)** كما يلي: الفعل أو الطريقة لضبط الوصف الشكلي على هيئة الخصائص التاريخية للإنشاء والمناظر الطبيعية والمواد، كما ظهرت في فترة محددة من التاريخ بالاعتماد على إزالة صفات من فترات تاريخية أخرى من تاريخ المبنى وإعادة المظاهر المفقودة من الفترة المراد الترميم عليها.

التأهيل (Rehabilitation): حسب المدرسة الأمريكية – الفعل أو الطريقة للعمل على امكان استخدام الإنشاء التاريخي أو المناظر الطبيعية بشكل فاعل ومتجانس من خلال تصليح وتغييرات وإضافات مع الحفاظ على الأجزاء المكونة والمظهر، مع إيصال قيمه التاريخية والثقافية والمعمارية.

أما المدرسة الأوربية فيأتي المصطلح مختلف عن مفهوم التأهيل لأن هذا المفهوم يأتي ضمن علية الحفاظ. يعطى الأوربيون مصطلح التعافي أو الاسترجاع **(Recuperation)** ويقصد به استخدام المباني القديمة، لأسباب اقتصادية. وتجدث هذه العملية في المباني التي لا تحوي على قيم ثقافية، لكنها في حاجة إلى صيانة، بمعنى تصليح لمبنى قديم (لا يحوي على قيم ثقافية) وليس بمفهوم تأهيل لمعلم ثقافي (يحوي على قيم ثقافية).

أسباب نشوء وتطورعلم الحفاظ على التراث الثقافي

كان هناك عدة أسباب أدة إلى نشوء علم الحفاظ على التراث الثقافي ومنها:

- تطور الفكر الثقافي العام في المجتمع ونضج فكرة الحفاظ على التراث.
- الدمار الكبير في مواقع التراث الثقافي في العالم.

التطورات الفكرية والثقافية التي أدت إلى تطور علم الحفاظ على التراث:

1. الحنين إلى الماضي ونشوء مصطلح إحياء الطرز المعمارية القديمة.
2. النظرة الخطية للتاريخ والنظرة النسبية الحديثة للفن.
3. المفهوم المعاصر للتراث الثقافي كمادة استراتيجية.
4. حركة الفنون الحديثة في أوروبا.
5. الطفرة السكانية والعمرانية والحاجة إلى المسكن السريع.
6. عوامل الضرر البشرية والطبيعية للتراث الثقافي.

أنواع الخفاظ على التراث الثقافي

يقسم الحفاظ على التراث الثقافي من حيث علاقة الحفاظ بالمادة الأصلية للمصدر الثقافي إلى نوعين:

1. الحفاظ الوقائي: يتم الحفاظ على التراث الثقافي دون أي تغيير أو إزالة لأي جزء من المادة الأصلية. ويتم من خلال مراقبة البيئة الخارجية التي تسبب عملية التلف. ويطلق عليه أيضاً "الحفاظ السلبي" لأنه لا يحتاج إلى تدخل.
2. الحفاظ التدخلي (الإيجابي): ويتم بثلاثة طرق:

✓ إزالة عوامل التلف مثل الرطوبة والأملاح والمركبات الكيميائية والأحياء الدقيقة لإيقاف عملية التلف.

✓ إضافة مواد جديدة من مثبتات ومقويات بطريقة الحقن.

✓ استخدام مواد التدعيم.

منهجية الحفاظ على المصادر التراثية وفقاً لأنواعها:

يمكن تحديد أهم أنواع المصادر التراثية التي تجري إدارتها كما يلي:

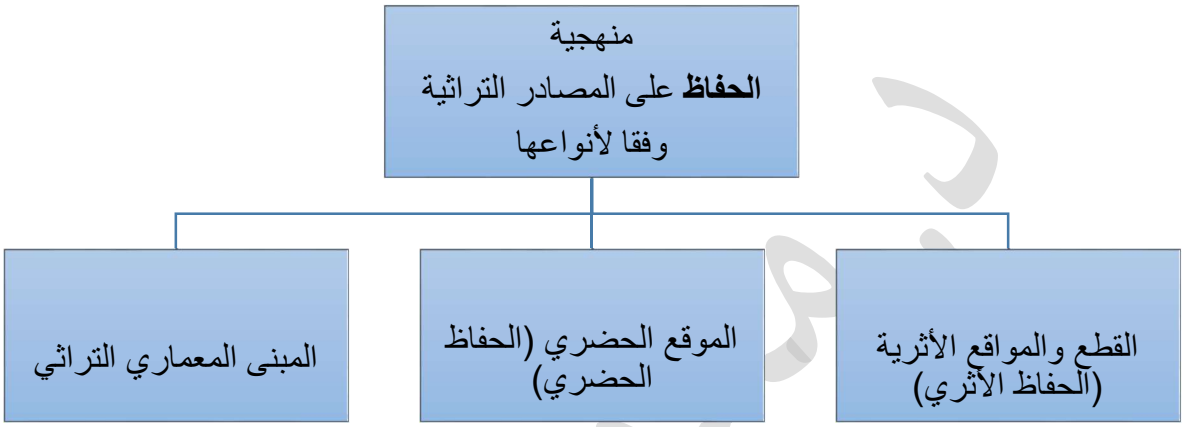

الشكل (1) مخطط يوضح منهجية إدارة المصادر التراثية وفقاً لأنواعها

1. القطع والمواقع الأثرية (الحفاظ الأثري):

إن إدارة هذا النوع من المصادر التراثية كما هي الحال في بلادنا العربية مربوطة بشكل أساسي بالسياحة الداخلية أو الخارجية، وبناء على ذلك فإن غالبية أعمال إدارة تلك المعالم تقوم على عرضها وتقديمها للسياح، ويوجد لإدارة هذه المواقع عدة تقنيات أساسية منها:

متحف أو معرض موقع: الفرق بين المتحف والمعرض أن المتحف ينشأ ليكون العرض فيه ثابتاً ومستمراً، أما المعرض فيكون عرضه لفترة زمنية محددة فقط. ولتصميم المتاحف قواعد مهمة يجب توافرها ويفيد الالتزام بها في تحقيق نوعية العرض المتحفي الصحيح، وكذلك في تحقيق الحفاظ الوقائي على القطع الأثرية المعروضة. فمن المعلوم أن المتاحف تحتوي على الفراغات الهندسية التالية :

- المدخل والبهو: وهي منطقة خدمات المتحف، وقد يحوي قاعة للانتظار ومقهى ومكاناً لبيع المنتجات السياحية وغير ذلك.

- المسارات داخل المتحف: ويجب أن تكون تلك المسارات مكتملة ومتتابعة ومغلقة، ويجب ألا يوجد فيها تكراراً أو أي نقاط تشويش، ويفضل أن تصمم بحيث تمكن الزائر من اختيار قاعات عرض يريد مشاهدتها دون أخرى.

- قاعات العرض: يفضل أن تكون مصممة بطريقة مرنة تسمح بتغيير تنظيم العرض فيها وذلك حسب المواد المراد عرضها فيها.

- مسارات مفتوحة في الموقع الأثري: وتصمّم هذه المسارات ضمن فكرة محددة يراد إيصالها إلى المشاهد مثلها مثل مسارات المتحف أو صالة العرض العادية.

تخطيط المناظر الطبيعية في الموقع "Site Landscape ": تخطيط الموقع وتحديد المناظر المراد الحصول عليها (بهدف تحسينه) وهذا يشجع أهالي المنطقة والسياح لدخولها. وتخطيط المناظر الطبيعية ينفذ حول المواقع الأثرية، وفي كثير من الأحوال داخلها أيضاً. وهذا العمل مهم، وفي بعض الحالات ضروري، ولكن لابد من أن ننفذه بشكل متجانس في الموقع، فعلى سبيل المثال لا نختار أشجاراً ذات جذور قوية حتى لا تخترق أساسات المباني الأثرية، ومن الضروري عدم المبالغة في هذه العمليات حتى لا يطغى حضور ومنظر الأجزاء المضافة في الموقع (كتخطيط المنظر الطبيعي) على باقي عناصر الموقع الأثري الأصلي، فالمبالغة فيها قد تحدث أجزاء جديدة في الموقع تشد الانتباه أكثر من أجزاء الموقع الأصلي.

2. الموقع الحضري (الحفاظ الحضري):

إن برامج ومشاريع التجديد الحضري تعتبر جزءاً من عملية تخطيط المدن والتي تهدف إلى تنظيم وتحديد اتجاهات النمو والتطوير العمراني وأنماط استعمالات الأرض فيها، وتعتمد على إعادة تطوير وتحسين المدينة القديمة بأجزائها كافة لتلبية حاجة ساكنيها، لأن أبنيتها ونسيجها المعماري يشكل تراثاً تاريخياً ويحقق الوصول إلى محيط حضري أفضل بيئياً واجتماعياً، واقتصادياً. وتهدف هذه البرامج التطويرية إلى إعادة المحتوى الوظيفي لهذه العناصر وعلى أن تواكب متطلبات المجتمع المعاصر باستغلال تلك المناطق والمباني وما يناسبها وظيفياً، سكنياً أو تجارياً أو حرفياً لكي تعمل وتتطور دون عزلها عن المدينة الجديدة و دون إلحاق الأذى بالقيمة الحضارية والتراث المعماري للمنطقة الأثرية.

وبالتالي فإن الهدف من إدارة المدينة التقليدية هو جعلها أكثر حيوية وأكثر متعة وجاذبية للقاطنين فيها وللسائحين القادمين إليها. وهناك عدة تقنيات تنفذ لإدارة تلك المدن منها:

إنجاز مخطط تأهيل المدينة: أي جعلها أكثر حيوية وأكثر تحقيقاً لتقديم وظائفها. ولابد من الأخذ بالحسبان من تقديم ما لتلك المدينة من خصائص وقيم وما فيها من ساحات ومبان تاريخية وجميلة. كما أنه لابد من التركيز على الحفاظ على هيئة تكوين النسيج الحضري للمدينة Urban Morphology.

تنفيذ مخطط لألوان واجهات المباني التاريخية الموجودة داخل المركز التاريخي للمدن الذي يتميز بأن له واجهات تقصر وتدهن، وهذا المخطط يحتاج إلى دراسة وتحليل لتراكم ألوان الواجهات القديمة، حيث لابد من الأخذ بالحسبان بالإضافة إلى تراكم الألوان ماهية الصورة النهائية لمجموعة ألوان المباني ضمن المقياس الحضري.

تنفيذ مخطط للحفاظ على المباني التاريخية وواجهاتها، وهذا المخطط مهم من حيث تنظيم خطة الحفاظ على جميع مباني المدينة التاريخية ضمن أولويات منظمة للحفاظ على تلك المباني.

إنجاز مخطط حماية الأحياء التقليدية، والذي لابد من أن يركز على الحفاظ على العلاقات الموجودة بين أجزاء وعناصر الحي التقليدية.

مخطط تنسيق المدينة "City Landscape" والساحات والفراغات العامة داخل المدينة وحولها. وليس المقصود بتنسيق المدينة زراعة الأشجار والورد والأعشاب، بل لابد من القيام بدراسة بيئية وزراعية لبذور مزروعات المنطقة عبر العصور، حتى يتسنى اختيار ما يناسب ذلك المكان وما يتجانس معه كموقع حضري تاريخي.

كما لابد من وضع تعليمات من قبل المختصين في الحفاظ على المدينة التاريخية في الإدارات المحلية في حال إشادة بناء حديث داخل المدينة القديمة بأن يتجانس مع البناء التقليدي.

3. المبنى المعماري التراثي (الحفاظ المعماري):

إن إدارة المبنى التاريخي تعني تأهيله وقد يعني التأهيل تغير وظيفته الأصلية، ولكي تكون الوظيفة الجديدة سهلة ومواكبة لقيمة العصر الذي نعيش فيه لابد من توفير الخدمات الحديثة في المبنى كتمديدات الكهرباء والماء والعزل السمعي والحراري إن أمكن.

قد تتغير الوظيفة الأصلية للمبنى التاريخي بشرط أن يكون هناك تجانس بين الوظيفة الجديدة وخصائص المبنى المعمارية، كما يجب عدم التعدي على الأسس العامة للحفاظ على المصادر التاريخية. ولابد من الحفاظ على علاقة المبنى مع محيطه العمراني، خصوصاً ما تحتاج إليه هذه العلاقة من دراسة وتنسيق حول المبنى "Architecture Landscape".

يجب التذكير بأن واحداً من الأخطاء الشائعة في إدارة المباني التاريخية هو الرغبة المستمرة في تحويلها إلى متاحف، وهذا من المستحيل لأن نسيج المدينة التاريخية لابد أن يحافظ على مقوماته ووظائفه المختلفة ولابد من استمراريتها، فلابد من أن يبقى مركز المدينة التاريخية مرتبطاً بالحياة وبالنشاط الإنساني في النهار والليل. وعادة ما يميل الإنسان إلى ارتياد المباني التاريخية أكثر من الجديدة لما فيها من قيم اجتماعية وتذكارية.

كما تعني الإدارة تقديم ذلك المعلم، ولابد من أن يقدم المبنى بكل ما فيه كوثيقة متكاملة ضمن سياقها التاريخي ليدرس بأهداف تربوية وفنية من خلال السياق السياحي، وهذا يعني تحليل وفهم القيم الموجودة في المبنى، كما يجب احترام هذه القيم جميعها.

التفسير المعماري للمبنى التاريخي وتقديمه من الأمور المعقدة التي تعتمد على الخبرة والمعرفة في أسس تأريخ العمارة والفنون، وفي النقد التاريخي والفني، وفي فهم تقنيات الإنشاء القديمة عبر كل العصور التي مرت في المنطقة التي يوجد فيها ذلك المبنى. وهناك عدة نظريات لتفسير العمارة، منها التفسير الشكلي والإنشائي والوظيفي والحجمي والفراغي وغيرها، ولابد للمعماري المرمم أن يلم بها جميعاً كي يقدم للناس ما يراه الأكثر دقة عندما يتصدى لإدارة المبنى التاريخي.

إشكاليات الحفاظ وإدارة المواقع التراثية في المدن العربية:

تواجه عملية إدارة المواقع التراثية والحفاظ عليها في المنطقة العربية مجموعة من العقبات والمشاكل التي يمكن أن تؤثر علي حسن الإدارة ونجاح خطتها، يمكن تلخيصها بما يلي:

1- عدم وجود تكامل بين المؤسسات الأكاديمية والتنفيذية في مجال التراث الثقافي.

2- القيام بأعمال التطوير والتحديث دون دراسة التطور التاريخي للمنطقة المدروسة.

3- عدم وجود مدارس متخصصة في مجال الحفاظ، حيث أن معظم العاملين في مجال الحفاظ يقومون عادة بدورة تدريبية في مجال الحفاظ أو الترميم، مكتسبين بعض المعلومات التقنية عن المباني التراثية ومعتقدين بذلك أنهم أحاطوا وأتقنوا أسس الحفاظ بالتجربة الميدانية والخبرة العملية.

4-عدم وجود مشاركة وتفاعل إيجابي بين المجتمع وتراثه: فعامة المجتمع علاقتهم مع هذا التراث محدودة لا تعايش ولا ترابط لهم معه، حتى عند تقديم هذا التراث عبر وسائل الإعلام المختلفة فإن الغرض منه جلب السياح للاستجمام والمتعة (داخلياً ومن الخارج) أي لأسباب اقتصادية. إضافة إلى السياسات التي تهدف إلى إغلاق المواقع التراثية وتحويلها إلى متاحف أثرية للسياح دون الأخذ بعين الاعتبار عملية اندماج المجتمع المحلي وتفاعله مع الموقع.

5- عدم تكامل العلاقة بين البعثات الأجنبية وتكوين المرممين المحليين فغالب البعثات الأجنبية التي تحضر إلى البلاد العربية هدفها دراسي واستكشافي أثري ولا تعطي قيمة علمية كبيرة لعملية الحفاظ. والخبرة التي يكتسبها من يرافق هذه البعثات جزئية لعدم معرفته بالتقنيات والمنهجيات النظرية المتبعة في الحالات المختلفة لعمليات الترميم للمصادر الثقافية حسب أنواعها.

6- وجود صعوبات في العثور على المعلومات اللازمة بشأن الموقع وبالتالي في إدارته.

7- نقص هام في الوثائق التي من شأنها أن توفر المعلومات اللازمة لإدارة الموقع وصيانته. وعادة ما تقوم البعثات الأجنبية باحتكار نتائج الدراسات والأبحاث التي تقوم بها، حيث تعتبر أعمال تلك البعثات أحد مصادر المعلومات الهامة حول الموقع.

8- حصر مسؤولية الحفاظ والترميم وإدارة المواقع التراثية بالأثاريين ومديريات الآثار دون مراعاة التخصصات الأخرى والمؤسسات الراعية لعملية الحفاظ.

9- القيام بترميم المعالم الأثرية بهدف استقطاب السياح وليس بهدف حفظ القيم التي تحملها المعالم التراثية ودون مراعاة القوانين والمواثيق الدولية.

10- عدم وجود ميزانية كافية لتمويل الأعمال التي تقوم بها إدارة الموقع التراثي.

11- عدم تمتع إدارة الموقع بصلاحيات كافية وبنوع من الاستقلالية.

ثانياً: طرق حماية مواقع التراث الثقافي

الحماية حسب القوانين والتشريعات الثقافيّة السائدة في منظمة اليونسكو، تعني العمل اللازمم لتوفيرالظروف المناسبة التي تساعد على بقاء المعلم التراثي، أو الموقع الأثري، أو المنطقة التاريخي. والحماية هي الحماية المادية للمواقع التراثية والأثرية؛ لحمايتها من السرقة والنهب.

تتضمن حماية التُّرَاث الثقافيّ أربعة أشكال، وهي: الحماية القانونية، الحماية الإدارية، الحماية التقنية، الحماية الأمنية :

- **الحماية القانونية:** تتطلب حماية التُّرَاث الثقافيّ بشكل قانوني ثلاثة مستويات من الحماية، وهي: المستوى الدولي، والمستوى الإقليمي، والمستوى المحلي، ولن تتحقق الحماية الفعالة إلا بتطبيق هذه المستويات كلها معا.
- **الحماية الإدارية:** وتتمحور حول طبيعة التنظيم أو الكيان الإداري المعني إدارة التُّرَاث الثقافي وما تتضمنه هذه الإدارات من إجراءات، والذي يختلف من بلدٍ إلى آخر بحسب الظروف الاجتِماعيّة، والاقتصادية، والدينية، والمؤثرات الخارجية.
- **الحماية التقنية:** أسهمت التقنية الحديثة المتُمثِلة بالأدوات، والآلات، وأجهزة التحكم بالحرارة، والرطوبة، في حماية التراث الثقافي، و أسهمت بنوك المعلومات الإلكترونية في حفظ التُّرَاث وذلك بتسجيله وتوثيقه بالمعلومات، والصور، كما عملت أجهزة الإنذار على الحفاظ على المقتنيات من السرقة، والتدمير، والحرائق، هذا إلى جانب التقنيات العلميّة الحديثة التي تستخدم في الترميم للحفاظ على الأثر،واستدامته.

- **الحماية الأمنية:** يمكن أن تكون الحماية على مستويات: دولي، وإقليمي، ومحلي. لابد من تظافر الجهود الدولية والإقليمية لحماية مواقع التراث الثقافي وخاصة أثناء الكوارث والحروب.

ما الذي يتم حمايته في معلم تاريخي أو موقع تراثي؟

ذشأ هذ الاهتمام في ١٩٧٢ نتيجة لزيادة الأخطار التي يتعرض لها التراث الثقافي والطبيعي في مختلف أنحاء العالم، وقد دفعت الرغبة في توفير دعم دولي منظم لحماية مواقع التراث العالمي وقيمه المؤتمر العام لليونسكو إلى اعتماد اتفاقية خاصة بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي في العالم. ويتمثل الهدف من هذه الاتفاقية في حماية المواقع التي تمثل قيمة عالمية بارزة على النحو المحدد في المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي. والتي نصت على ضرورة سن قوانين دولية لحماية مواقع التراث. إن إدارة التراث تشمل الحفاظ والحماية على عناصره ومكوناته الرئيسة الممثلة في:

- ✓ المباني والمدن التاريخية التراثية.
- ✓ القرى التراثية.
- ✓ الأحياء التراثية.
- ✓ التراث الشعبي.

سياسة الحماية المتكاملة:

وهي أن تتضافر وتتكامل الجهود الرسمية لمؤسسات الدولة وهيئاتها والمجتمع المحلي وأصحاب المصلحة من خلال إنشاء حس وطني يتمثل في:

- ✓ وضع التشريعات والنظم واللوائح التي تعمل حماية معالم ومواقع التراث الثقافي على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.
- ✓ التعريف بأهمية معالم ومواقع التراث الثقافي وقيمه ومعانيه ودلالاته التاريخية والجمالية والثقافية والفنية.
- ✓ إتباع العديد من السياسات والخطط التي تعمل عمى الحفاظ على التراث الثقافي وحمايته مثل سياسة إعادة البناء الترميم، والتجديد، إعادة التأهيل، إعادة الاستخدام، والتوظيف.
- ✓ إتباع سياسة الاهتمام بالوعي الجماهيري وبقيم ومعاني ودلالات التراث الثقافي وأهميته.
- ✓ وضع المواصفات الفنية للمنشآت التقليدية ومواصفات المحافظة على العمارة التقليدية، من خلال الوعي بالمبادئ العلمية للتصميم والبناء وأعمال الترميم والصيانة والتأهيل.

د. محمود الغزي

شراكة المجتمع:

إن إدارة التراث الثقافي يتخذ من إشراك المجتمع مبدأً أساساً لها، حيث تقوم المجتمعات المحلية بدور مهم وفاعل في المحافظة على مواقع التراث وحمايته، وتأتي من خلال مشاركتها الفعلية في وضع الخطط والسياسات الداعمة للحفاظ على التراث وحمايته، باعتبار أن المجتمع المحلي شريك فعلي، وأصحاب مصلحة ومنفعة من هذه الموارد التراثية. يمكن أن يكون للمجتمع دور مهم وفاعل في توعية الجمهور بأهمية التراث الثقافي وأهميته المتعددة.

أهداف الحفظ :وجهات النظر المعاصرة

يبيّن معهد غيتي لحفظ التراث (Getty Conservation Institute) في تقرير له عمل بحثي في مجال حفظ التراث، أن عمل الحفظ التقني الذي يركّز على الحفظ المادي والتدخل الطبيعي، قد انقطعت صلته بالحقل الأوسع، وانفصل عن مبادئ الحفظ كما عرّفتها النظرية الحديثة. ويعود ذلك جزئياً إلى العزلة النسبية لدوائر المختصين أوالمجموعات الاجتماعية في مجال الحفظ (بتعريفه الواسع (شكل 1) وبصورة خاصة، فإن للتدخل المادي تفاعل ضئيل جدا مع الميادين الأخرى المتعلقة باهتمام المهنيين والجمهور لتعريف معنى موقع تراثي ما وقيمه، ومع السياقات الأخرى للتخطيط والإدارة الضرورية للحماية على المدى الطويل.

الحفظ، بمعناه الأوسع، يعمل لتحقيق هدف ثلاثي، عن طريق توفير الصلابة، والتكامل، وإمكانية ما للوصول إلى معلومات حول معنى قطع التراث الأثرية. ويقصد بعبارة "إمكانية الوصول إلى المعلومات" الإشارة إلى مجتمع العلماء والجمهور بأكمله، كليهما.

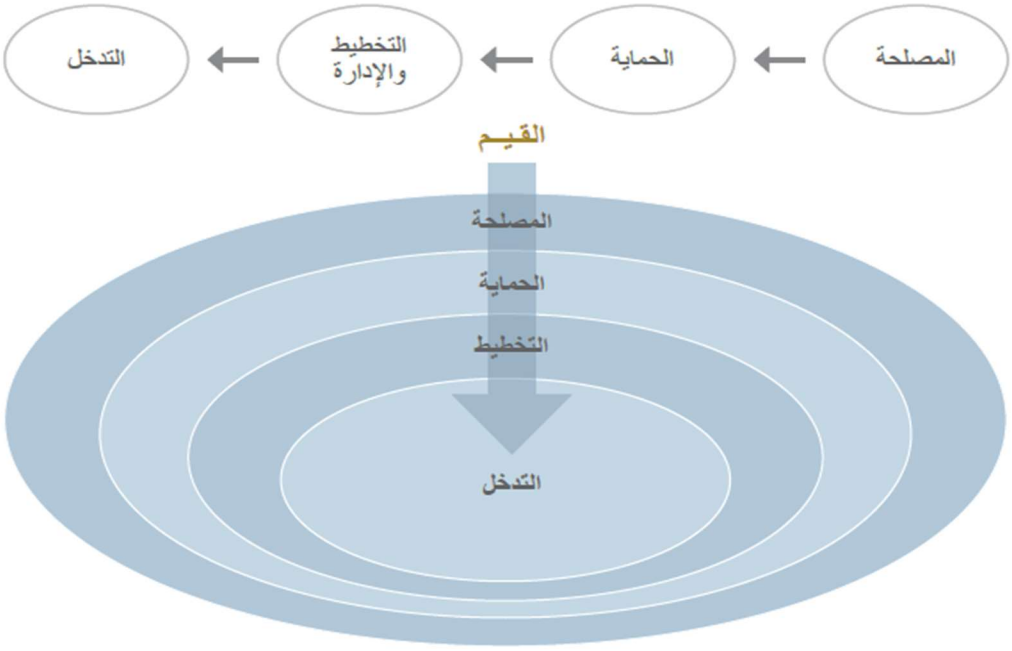

الشكل 1- عملية التخطيط المعاصرة

غير أنه، إلى جانب المقاربة المنطقية التي أنشأها العاملون في مجال الحفظ في صيغة مبادئ الحفظ وأخلاقياته، توجد قضايا جمالية، ومسائل عملية، وقضايا تتعلق بالقبول الاجتماعي الحالي في عملية صنع القرار .لذلك، فإنه من الحيوي من وجهة نظر الحفظ، أن يتمّ اتباع إطار منطقي متكامل في عملية إدارة تستند إلى القيم، وتُبنى على الفهم والإدراك، للوصول إلى سياسات تضمن حماية لكل حالة من الحالات، فيما يتم إدماج الاعتبارات الأخلاقية والجمالية الخاصة بقيم الموقع التراثي في تلك السياسات.

الاستدامة في سياق التراث الثقافي

لا يمكن لأية نظرية حفظ أو محاولة حفظ أن تكون فاعلة ما لم تأخذ في الاعتبار الاستخدامات المستدامة التي وُضعت القطعة لها، ونوعية بيئتها لقد ازداد في السنوات الأخيرة استخدام مصطلح "الاستدامة" في المناقشات المتعلّقة بإدارة مواقع التراث وأهداف الحفظ المرتبطة بها. وتتجذّر فكرة الاستدامة في ممارسات التنمية البيئية المستدامة التي عرّفت بها مطبوعات ومؤتمرات مختلفة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين واكتسبت هذه الفكرة أهمية خاصة في المجال الثقافي في مؤتمر عقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)في مدينة ستوكهولم عام 1998 حول السياسات الثقافية، حيث ركّز مفهوم التنمية (البشرية)المستدامة على الثقافة، وحفظ أعمالها الإبداعية بهدف تعزيز التنوّع الثقافي والتعريف به.

من خلال الدراسات الحديثة تبين أن الاستدامة من وجهة نظر التراث الثقافي يمكن أن تُفهم على أنها تختصّ بالحلول الطويلة الأمد، والحلول الوقائية، والحلول الحسّاسة للخطر، للحفاظ على الظروف المرغوب بها طوال فترة حياة القطعة الأثرية، مما ينتج عنه إطالة عمرها .كما أنها ذات صلة بالإجراءات التي تراعي قيم التراث والتي تهدف إلى تعزيز معنى التراث في الحياة اليومية. إضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الاستدامة معنيّ بالتركيز على ما هو محلي، ومتعلق بالجمهور ومشاركته في تقدير قيمة تراثه وتقرير وأخيراً، فإن الاستدامة مرتبطة بالعمليات والوسائل التي تسعى إلى تحقيق أهداف الحفظ. وبالتالي، فإن الاستدامة في سياق حفظ التراث معنيّة بالعمليات التكاملية والشمولية والدينامية .إذن، فإن تلك العمليات مرتبطة بتحقيق التوازن بين الحفظ والاستخدام، كما أنها مرتبطة أيضا بصحة العلاقة بين مكوّنات موقع التراث، وبالحفاظ على التغيرّ المتواصل لمعاني مواقع التراث، والتحوّل المتواصل في إعادة تأويلها. إن هذه العمليات المتكررة مركزية بالنسبة إلى المقاربة الإدارية التي تسعى إلى تحقيق أهداف الحفظ المذكورة آنفاً (الجدول 1).

جدول 1- فكرة الاستدامة في مجال التراث الثقافي

معنية بـ	تنتج مقاربة للحفظ ...
إطالة عمر الموقع	وقائية، حسّاسة للخطر (محكومة بمبدأ الوقاية/الحذر)
المحافظة على الظروف المرغوب بها طوال مدة حياة الموقع	طويلة الأمد
توازن العلاقة بين مكوّنات كل من النسيج والنشاطات الممكنة في محيط الموقع	شاملة، كاملة
المحافظة على تواصل العملية التي تساهم في تحديد معنى الموقع، وطبيعته أمادية كانت أم غير مادية	تركّز على التقاليد، والاستمرارية التاريخية، والدينامية
مشاركة المجتمعات المحلية والمجموعات الاجتماعية (المتوافقة مع السياق الاجتماعي)	مستندة على التركيز على المحلي، والجمهور، والتنوع، (الإنصاف ما بين الأجيال، والجيل نفسه)
تحقيق التوازن ما بين الحفظ واستخدام الجمهور للموقع، والتنمية السياحية	مندمجة
تعزيز معنى الموقع في الحياة اليومية	مبنية على القيم

الحماية مقابل التعزيز :العلاقة المعمارية القديمة والجديدة

يواجه الحفظ على مستويات التدخّل، مجموعة متنوعة من الخيارات تتراوح بين صون النسيج التاريخي وحمايته، وبين تعزيز الموقع وتطويره بواسطة إدخال إضافات جديدة .أما بالنسبة إلى الخرائب الأثرية، فلطالما اتجهت السياسات المتَّخَذة إلى تفضيل الحفاظ على النسيج الأثري وتعزيزه.

غير أن التوتّر يزداد حدّة أولاً، عندما ترى المجتمعات المحلية أن مواقعها مهدّدة بالحداثة الشرسة؛ وثانياً، أن التوتر النابع من متطلّبات التقدّم، ومستلزَمات الرؤى المستقبلية لا يرحم . والحقّ أن كلًّ من هذين الموقفين المتعارضين صالح وصحيح بشكل ملحوظ، إلا أن النقطة الأساسية في هذا الجدال هي :كيف نتحاشى إحداث نتائج فوضوية في محيط أثري .إن الأمر في آخر المطاف، يعود لمصمّم جيّد أن يقدّم حلولا ملائمة وأخلاقية لصالح كل من البيئة التاريخية والمجتمع في آن واحد (شكل 2).

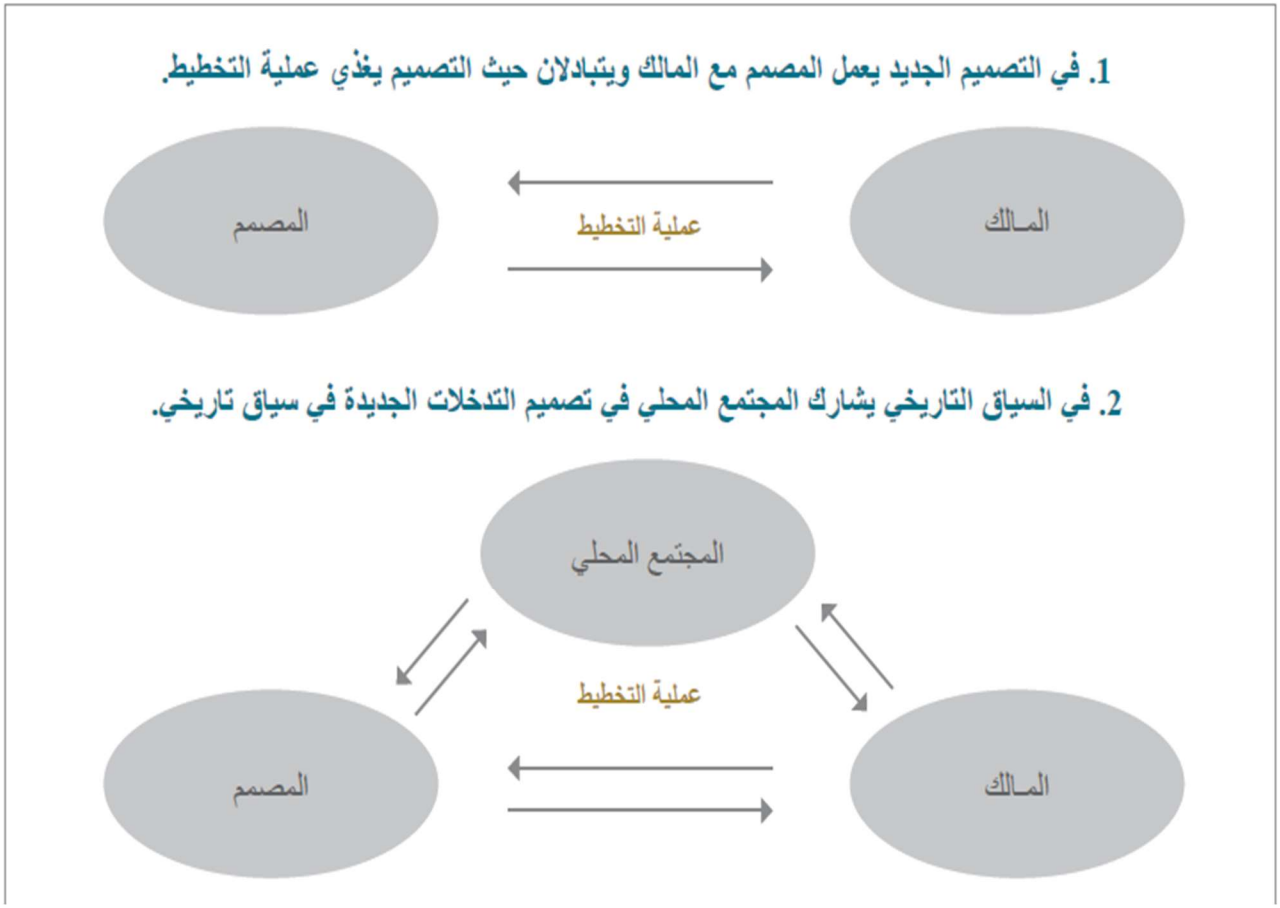

الشكل (2) التوافق بين المالكين والمجتمعات المحلية في عملية التخطيط

من هنا، أصبح اتخاذ القرار المبني على هذا النوع من الحكم المتّسم بالتبصّر الثاقب، أمراً أساسيًا في مختلف فروع المعرفة (علم الآثار، والهندسة المعمارية، والحفظ) ويستند هذا الحكم إلى فهم حاجة المجتمعات المحلية، وإلى تحليل المتطلبات لرفاه البيئة التاريخية .ويمكن إذن لعملية اتخاذ القرار أن تكون مدفوعة من خلال عمليات تقييم الاحتياجات الجماعية المعاصرة، مشكّلةً أساسًا منطقيًّا لعمليات الإدارة في مجال حفظ التراث.

الفصل الخامس: نظام إدارة التراث الثقافي

إن توسيع مفهوم التراث والأهمية المتزايدة التي أصبحت تعطى لكيفية ارتباط أمكنة التراث بما يحيط بها، يسجلان محوراً. إن أمكنة التراث لا يمكن أن تكون بمعزل عن إقليمها أو باعتبارها قطعا متحفية، معزولة عن الكوارث الطبيعية أو تلك التي يتسبب بها الإنسان، أو الاعتبارات الناتجة عن التخطيط لاستخدام الأراضي . كما أنه لا يمكن فصلها عن نشاطات التطوير العمراني، ولا عزلها عن ما يحدث من تحوّلات اجتماعية، أو الابتعاد بها عن اهتمامات المجتمع ومخاوفه.

وفي الواقع، لم يبدأ المجتمع الدولي سوى مؤخرًا بتقدير أهمية صون التراث الثقافي من حيث كونه أماكن كان وما زال للعوامل الاجتماعية والثقافية دور مهم في تشكيلها، لا بد من النظر إليه كمجموعة من المعالم التي تقدم دليل ماديًا عن الماضي . نتيجة لذلك، فإن الممارسة الدولية" الجيّدة"، التي قادتها في الغالب الممارسة الإدارية الغربيّة، قدّمت أحيانا توجيهًا غير كافٍ، وعرضّت نظم إدارة التراث الجيدة للتلاشي بدلاً من أن تعمل على تعزيزها ودعمها، لا سيّما تلك النظم المستخدَمة في المراكز التاريخية أو في المواقع الثقافية الأخرى التي تضمّ استخدامات متعدّدة ومستمرّة للأراضي وللممتلكات.

وقد أدىّ اتساع نطاق التراث في يومنا هذا إلى دخول عدد أكبر من اللاعبين والمستفيدين والأطراف المعنيّة في إدارة التراث . فعندما كانت الأماكن التراثية في المقام الأول، معالم أو نصبًا أو مباني تخضع للإشراف العمومي، كان مدير الموقع يتمتع بحريّة نسبيّة ضمن حدود تلك الأماكن. لكن الحال لم يعد كذلك. فحتى لو كان الموقع التراثي ملكاً عامًّا وكان خاضعًا للإدارة العمومية، فإن مدير الموقع سيبقى بحاجة للعمل مع الأطراف المعنيّة والمستفيدين والسلطات المختصّة الموجودة في المنطقة المحيطة بالموقع. أما فيما يتعلّق بالممتلكات الثقافية الموزّعة فإن الملْكية فيها تكون منتشرة على نطاق أوسع. ففي مدينة تراثية على سبيل المثال، يكون الجزء الأكبر من المباني مملوكاً من القطاع الخاص، ويكون عدد كبير من تلك المباني مستخدَمًا لأغراض غير تراثية. كما أن المناطق التي تضمّ مواقع ريفية كبيرة يمكن أن تكون أيضًا مملوكة من القطاع

الخاص، وقد تستُخدم لزراعة المحاصيل أو لتربية الماشية. وقد تعتمد الجماعات المحلية في معيشتها على استخدامات مفيدة لأماكن التراث. وسوف يحتاج الممارسون في مجال التراث إلى التعامل مع مجموعة كبيرة من السلطات العمومية بشأن قضايا مثل التخطيط المكاني وسياسة التنمية الاقتصادية.

تتصف إدارة معظم الممتلكات الثقافية اليوم بكونها ذات أهداف متعددة. وهذا يعني أن مجموعة واسعة من أطر العمل التنظيمية والمؤسسية (والعقبات) والتوقعّات الاجتماعية وأشكال المعرفة والقيم (لأجيال الحاضر والأجيال المقبلة، وغالبًا ما تكون متضاربة) فضلاًعن عوامل أخرى، كلّها تحتاج إلى التقييم. وتعمل

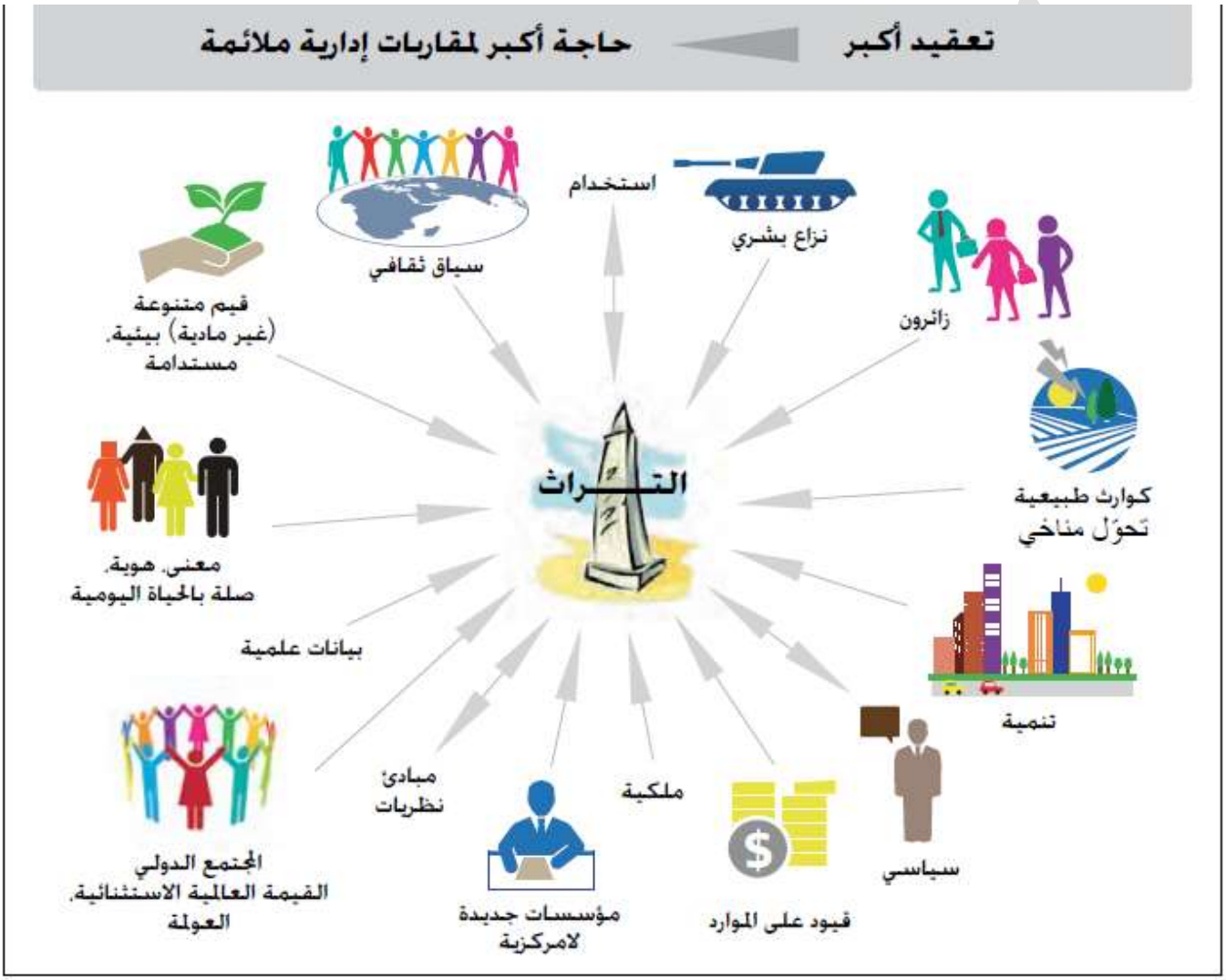

هذه العوامل في معظم الأحيان ضمن شبكة معقّدة، لكن وضع مقاربات إدارية مناسبة والحفاظ عليها أشدّ صعوبة. إن التغلب على هذا التحدّي أمر ذو أهمية كبيرة لمستقبل إدارة ممتلكات التراث (شكل 1).

شكل 1- أمثلة من القضايا القديمة والحديثة في إدارة التراث

حاجة التراث إلى إدارة

إن ازدياد مشاركة المجتمع ككل بالتراث يعني أن التراث لم يعد حكراً على الأكاديميين والآثاريين، إذا ما كان في الأصل معتبَرًا حكرًا عليهم. فالمجتمعات تزداد مشاركتها في هذه الأيام في قضايا تراثها. إن لدى الممتلكات الثقافية وظائف اجتماعية واقتصادية مهمة، ولا يزال بعضها يحتفظ بروابط وثيقة بالمجتمعات المحلّية فضلا عن إضافة تعبيرات مادية وغير مادية تعكس قيمها. وغالباً ما يبقى التراث الثقافي قيد الاستخدام للأهداف الأصلية التي أنشئ لأجلها. وتشكّل أماكن العبادة والممتلكات السكنية والمناظر الطبيعية الثقافية أو المؤسسات المختلفة الأنواع بعض الأمثلة على ذلك. وقد تم تحويل عدد كبير من أماكن التراث لاستخدامات أخرى، بعد أن تم منحها وظيفة تضمن استمرار صيانتها وصلتها بالمجتمع.

نظام إدارة للتراث الثقافي

إن" **الإدارة** "هي ما يتعلّق بالعمليات و"الاستخدام الحكيم للوسائل لتحقيق غاية "، وهذا المعنى يتوافق مع الأصل اللاتيني للكلمة.

كما يمكن تفسير مصطلح" **نظام الإدارة** "على أنه سلسلة من العمليات التي توفّر معًا مجموعة من النتائج، بعضها يعيد تغذية النظام ليخلق حركيّة لولبية تصاعدية من التطوّر المتواصل للنظام ولإجراءاته وإنجازاته. ويوجد شكل من أشكال نظام أو نظم إدارة التراث الثقافي في كل بلد من البلدان. وهذه النظم الإدارية متنوّعة، حيث أن بعضها موجود منذ قرون ولم يتغيّر، فيما تطوّر البعض الآخر تطوّرًا كبيرًا في السنوات الأخيرة. ويعمل بعض هذه النظم على المستوى الوطني، بينما يعمل بعضها الآخر على مستوى المقاطعة أو الإقليم، أو على المستوى المحلي أو على مستوى الممتلك .كما توجد في بعض أنحاء العالم آليات غير رسمية لصنع القرارات المتعلّقة بحفظ التراث قد لا تتماشى مع الرأي السائد حول نظام الإدارة في قطاع التراث، إلا أنها مع ذلك نظم إدارية.

يساعد" **نظام إدارة التراث الثقافي** "على صون وإدارة ممتلك بعينه أو مجموعة من الممتلكات بطريقة تحمي قيم التراث بخاصة القيم العالمية الاستثنائية إذا كان الممتلك تراثا عالميا، ويعزّز فوائده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على نحو أوسع خارج حدود كلٍّ من الممتلكات الثقافية حيث يكون ذلك ممكنًا. إن هذه المشاركة الأوسع نطاقاً تمنع حدوث الممارسات المضرّة بالتراث الثقافي كما أنها تسهّل تحديد القيم التراثية للممتلك وتعزيزها. وهي، فضلا عن ذلك، توفّر دوراً بنّاء للتراث الثقافي في تعزيز التنمية البشرية التي ستعود بالمردود على المدى الطويل، فتزيد من استدامة التراث الثقافي نفسه.

نظم إدارة التراث بشكل عام والتراث العالمي خاصة

يتم البحث في نظم إدارة التراث. ويعيّن تسع خصائص أساسية (أو القواسم المشتركة الدنيا) التي تشترك فيها جميع نظم إدارة التراث (أي تلك المكوّنات الأساسية التي سنجدها في الأمثلة كافة). ثم مُجتع الخصائص التسع في ثلاثة عناصر (الإطار القانوني والإطار المؤسسي والموارد)؛ وثلاث عمليات (التخطيط والتنفيذ والمتابعة)؛ وثلاث نتائج (النتائج ومخرجات والتحسينات). (الشكل 2).

3 فئات	9 مكوّنات
3 عناصر	إطار قانوني. إطار مؤسسي. موارد
3 عمليات	تخطيط. تنفيذ. متابعة
3 نتائج	نتائج. مخرجات. تحسينات على النظام الإداري

شكل 2- إطار مشترك لتعريف نظم إدارة التراث

إن نظام إدارة التراث هو إطار، غالباً ما يتكوّن من ثلاثة عناصر مهمّة :**إطار قانوني** يعرفِّ أسباب وجوده، **ومؤسسة** تجسّد احتياجاته التنظيمية وصنع القرار، **وموارد** (بشرية ومالية وفكرية) تُستخدم لجعله قابلا للتطبيق (الشكل 3).

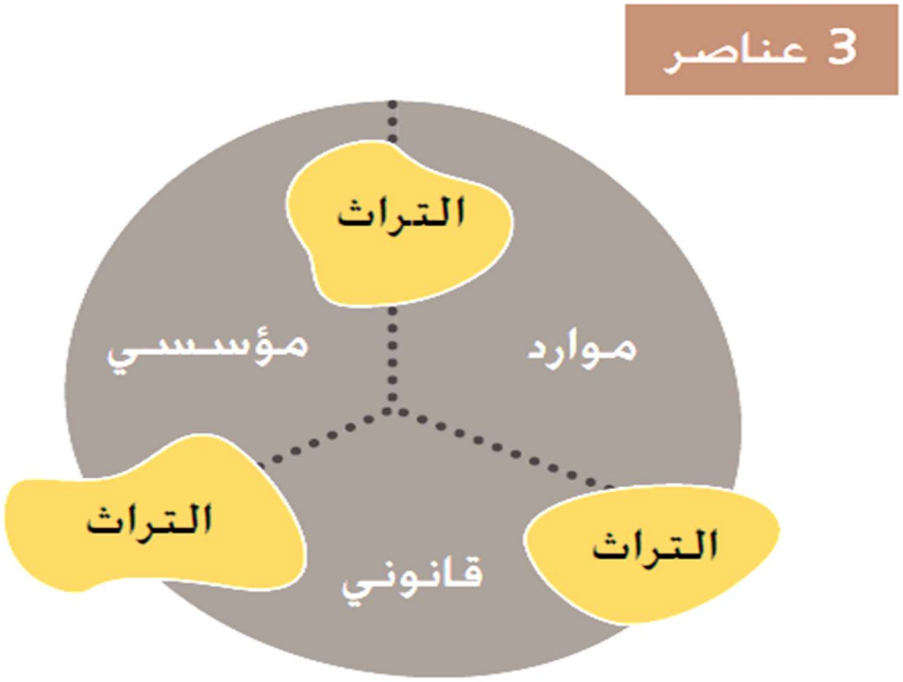

الشكل 3- العناصر الثلاثة لنظام التراث

وتجتمع هذه العناصر معًا لتسهّل **التخطيط والتنفيذ ومتابعة الأعمال**، في العادة لممتلك ثقافي واحد أو لمجموعة من الممتلكات أو لمنطقة ما، لتقديم النتائج التي تضمن صون الممتلكات وإدارتها وحفظ القيم المرتبطة بها بطريقة مستدامة (الشكل 4).

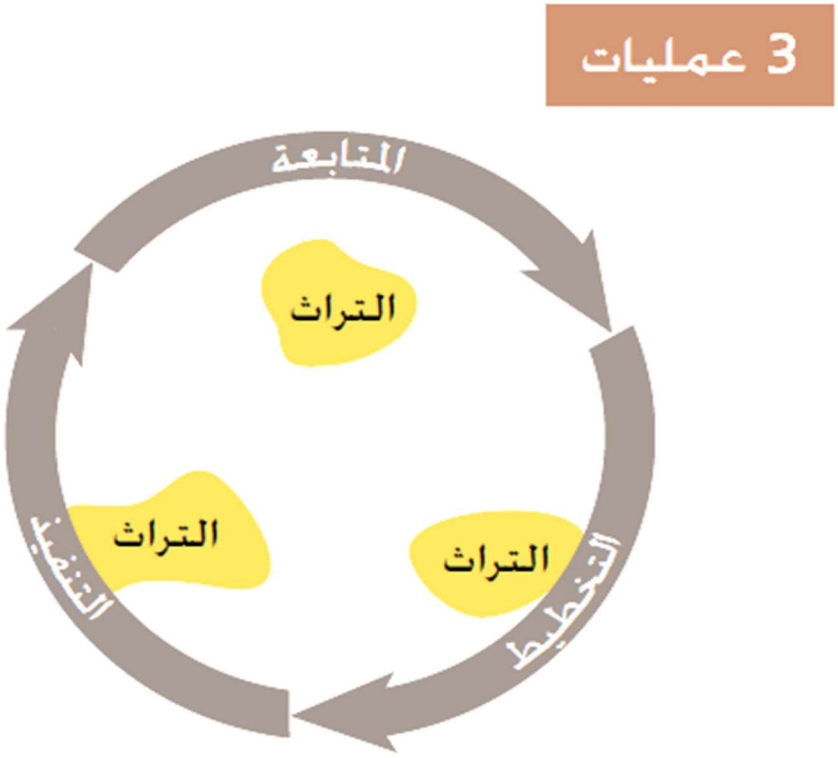

الشكل 4- العمليات الثلاثة لنظام التراث

إن تحقيق **النتائج** المعيّنة المنشودة للممتلك وللأطراف المعنيّة به هو المحصّلة النهائية لنظام إدارة التراث. ويعتمد الوصول إلى تلك الأهداف بشكل فعّال على تقديم العمليات التراثية سلسلة من المخرجات، كما يعتمد أيضًا على إدخال **تحسينات على نظام الإدارة** استجابة لملء الثغرات التي تم تحديدها فيه أو استجابة للاحتياجات الجديد (الشكل 5).

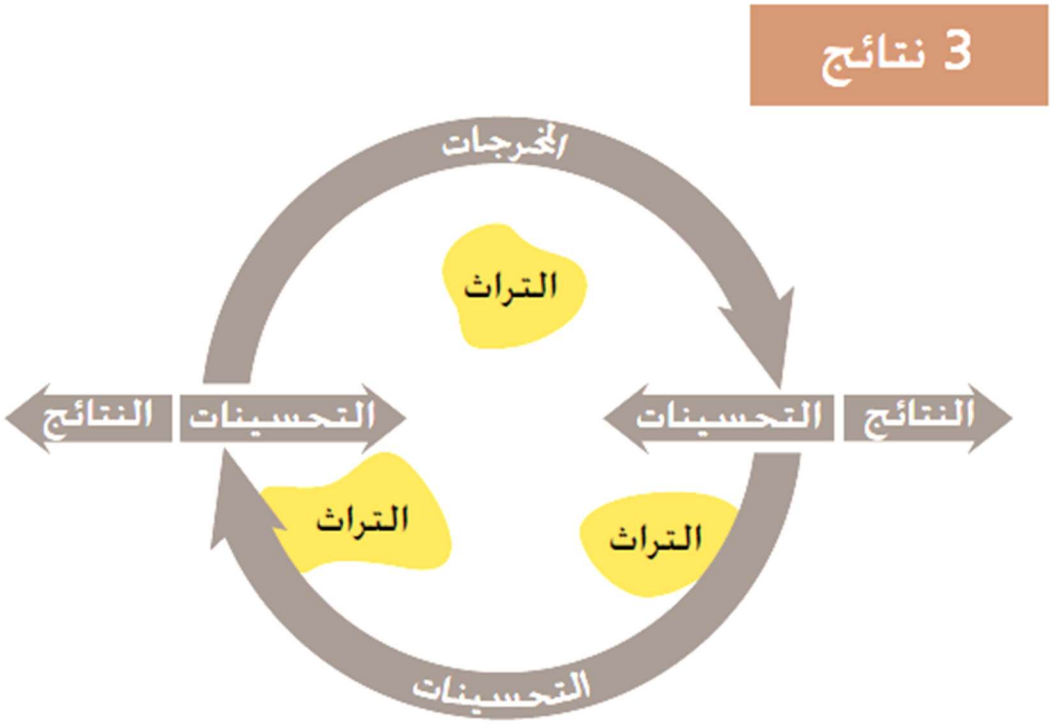

الشكل 5- النتائج الثلاثة لنظام التراث

تنوّع النظم الإدارية

تختلف نظم إدارة التراث اختلافا كبيرًا فيما بينها، غير أن لكل بلد نظاما واحدًا قائما أو أكثر(يمكن أن نسمّيها نظم إدارة أساسية). ويمثّل عدد كبير منها نظمًا وطنية أو إقليمية لإدارة التراث في مناطق جغرافية معيّنة. غير أن بعضها الآخر يعالج بشكل منفصل أنواعًا معيّنة من التراث الثقافي : ويدمج عدد قليل منها (مثل نيوزيلندا)، إدارة التراث الثقافي والطبيعي معاً. فيما تهتم نظم إدارة أخرى بممتلك تراثي معيّن أو بمجموعة ممتلكات. وقد يكون بعض منها مؤقتًا، نتيجة لشراكة محدودة المدّة لتنفيذ مشروع معيّن على سبيل المثال.

يتّسع نطاق نظام إدارة التراث سواء أكان على المستوى الوطني أم الإقليمي، ليشمل رسم السياسات العامة وتعريف الممتلكات وتحديدها وحمايتها. ويهدف إلى الحفاظ على القيم الثقافية التي تجري حماية الممتلكات المعيّنة للحفاظ عليها.

لماذا توجد نظم الإدارة

توجد نظم الإدارة لتحقيق نتائج لمصلحة الممتلكات التي ترعاها ولمصلحة الأطراف المعنيّة بها. وتتمثل النتائج الرئيسية، في حالة التراث الثقافي، في الحماية الفعّالة للقيم التراثية لممتلك ثقافي أو لمجموعة من الممتلكات والحفاظ عليها للأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة ولتوفير فوائد أوسع للمجتمع.

العناصر الثلاثة لنظام إدارة التراث

هناك ثلاثة عناصر أساسية مترابطة في أي نظام من النظم الأولية لإدارة التراث. وهذا صحيح سواء أكان النظامُ نظامَ إدارة تراث وطني أم نظامًا معنيّا فقط بمجموعة من الممتلكات أو حتى بممتلك واحد:

- **الإطار القانوني:** إنه التفويض الذي يمكّن الناس والمنظمات من تأدية أدوارهم .فهو يعرّف ماهية التراث ومعايير صونه وإدارته، ويكون ذلك عادة عن طريق التشريع القانوني.
- **الإطار المؤسسي:** إنه الهيكل التنظيمي الذي يحدّد الهيكل التشغيلي وأساليب العمل التي تسمح باتخاذ التدابير والإجراءات.
- **الموارد:** إنها المدخلات البشرية والمالية والفكرية التي تخلق القدرة التشغيلية وتسهّل العمليات.

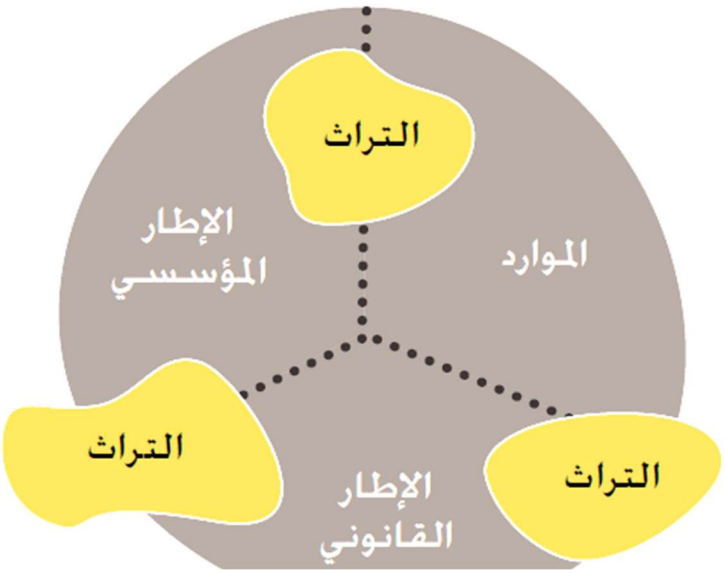

الشكل 6- الموارد- بشرية ومالية وفكرية- هي أساس القدرة التشغيلية

العمليات الثلاث لنظام إدارة التراث

1. **التخطيط**

إدراك "مَن المسؤول" عن صنع القرار، اتخاذ قرار بشأن الأهداف التي ينبغي تحقيقها، والأعمال التي يجب القيام بها والإطار الزمني لتنفيذها، وتسجيل هذه المقترحات بهدف إيصالها إلى الآخرين، ومراجعة التقدّم الذي يتمّ إحرازه في كل مرحلة من المراحل.

2. **التنفيذ**

القيام بالأعمال المخطَّط لها، والتحقّق من أنها تعطي المخرجات لكل مرحلة والأهداف العريضة التي تم تحديدها في البداية .في حال بروز الفوارق، إجراء تغييرات في الأعمال وفي كيفية القيام بها في منتصف الطريق، عند الاقتضاء وحيث يلزم.

3. **المتابعة**

جمع البيانات وتحليلها للتأكد من أن نظام الإدارة يعمل بفعالية ويعطي النتائج الصحيحة، وتحديد الإجراءات التصحيحية في حال حدوث نواحي قصورٍ أو إتاحة فرص جديدة (الشكل 7).

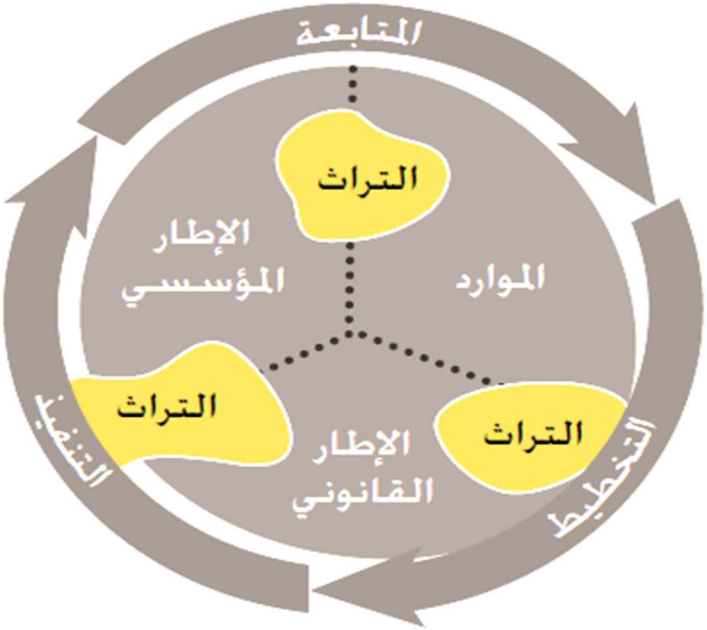

الشكل 7- العمليات الثلاث لنظام إدارة التراث

النتائج الثلاث لنظام إدارة التراث

تعريف العناصر الثلاثة : تجتمع العناصر الثلاثة (الأطر القانونية والمؤسسية والموارد) معًا وتسهّل بشكل جماعي عمليات التراث (إجراءات نظام الإدارة) التي تحدّد الأهداف وتترجمها إلى إجراءات ونتائج. وتختلف هذه النتائج بقدر ما تختلف توقّعات كلّ تلك الأطراف المشاركة في عملية الإدارة، غير أنها يمكن أن تقسم بشكل عام إلى ثلاثة أنواع هي: نتائج ومخرجات وتحسينات على نظام الإدارة. إن كل النتائج، لكن بصورة خاصة النتائج والمخرجات، هي نقطة تركيز رئيسية في مرحلة التخطيط . إن هذه المصطلحات مستمَدّة من ثقافة العمل في الإدارة حسب الهدف، المستخدَمة في الصناعة والتجارة؛ ويوجد وصف لها في الملحق أ في شأن ما يرتبط بوضع خطة إدارية.

1. **النتائج (تحقيق الأهداف)**

يهدف نظام الإدارة الى تحقيق أهداف معيّنة، تُعرف بالنتائج . وتعكس النتائج التغيّرات في الوضع القائم (أو الاستمرارية فيه) التي تم السعي لتحقيقها في مراحل التخطيط. ويتمثّل الهدف من التركيز على النتائج في التأكد من أن نظام الإدارة يقوم بتحقيق أهدافه.

2. **المخرجات (النتائج القابلة للتحقيق)**

إن العمليات تحقّق مخرجات تتمثّل في تلك المنتَجات والخدمات المادية المتأتية من برنامج عمل مخطّط يشكّل دعمًا مباشرًا للتراث وللمجتمع ككل .هذه المخرجات ضرورية لتحقيق النتائج .إن توضيح المخرجات أمر أساسي لفهم عمليات التراث وفعاليتها.

3. **التحسينات على نظم الإدارة**

تنشأ التحسينات التي يتمّ إدخالها على نظم الإدارة من الإجراءات التصحيحية ومن التغذية الاسترجاعية، وتصدر إما من المدخلات الخارجية أو من داخل نظام الإدارة، من خلال عمليات المتابعة وتقييم المخرجات والنتائج. إن إدخال التحسينات بصورة مستمرةّ أمر أساسي لإدارة جيّدة. وهو يقود إلى إحداث تغييرات في نظام الإدارة تحقّق مزيدًا من الفعالية والكفاءة (الشكل 8).

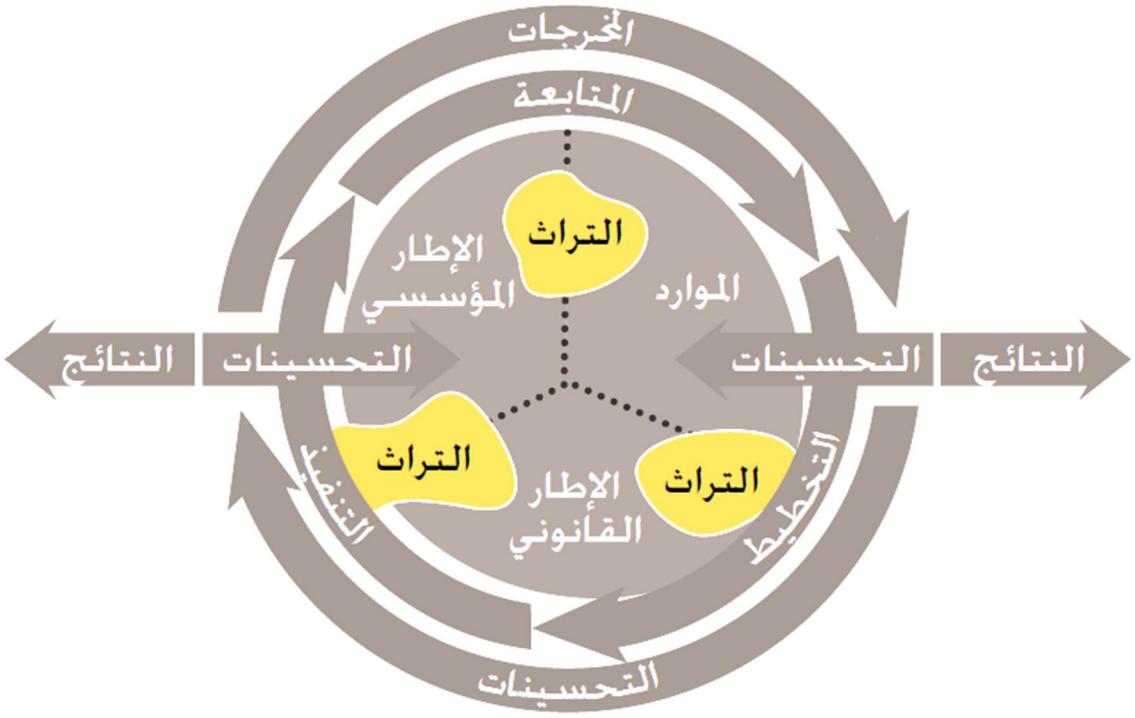

الشكل 8- النتائج الثلاث لنظام إدارة التراث

توثيق وتقييم نظام إدارة التراث

إن تقسيم نظم إدارة التراث إلى تسعة عناصر يوفّر إطارًا مرجعيًا مشتركًا لجميع الذين يستخدمون واحدا من تلك النظم :الممارسون في مجال التراث الذين يديرون الممتلكات، وصانعو السياسات الذين يحدّدون الأطر المؤسسية، والمجتمعات والشبكات التي إذا رغبت بالمشاركة في التراث، فإنها تحتاج إلى الشفافية بشأن كيفية اتخاذ القرارات.

يمكن أن يكون لنظام إدارة التراث، بوصفه نظامًا أساسيًا يعمل على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي، تفويض قانوني للإشراف على المهام الأساسية مثل تعيين ممتلكات التراث وتسجيلها. غير أن ملاءمتها توضع على المحكّ عند إدارة الممتلك (الصون، التفسير، إدارة الزائرين، الربط بالتنمية، إلخ)، والتي تعززَّ غالبًا بالمساهمات الخارجية. حين ذاك توجد في العادة حاجة للدعم الذي توفّره نظم الإدارة الثانوية (أو مكوّناتها). ويوضح هذا القسم من الدليل كيفية توثيق وتقييم ما إذا كانت نظم إدارة التراث الأساسية ملائمة، وما هو دور نظم الإدارة الثانوية (الشكل 9).

قد يبدو النظام الوطني أو الإقليمي لإدارة التراث قياسيا لفئات معيّنة من الممتلكات الثقافية، غير أنه ينبغي أن يُختبر بالرجوع إلى ممتلك معيّن أو مجموعة من الممتلكات، لكلّ منها طبيعته الخاصة ومحيطه الخاص الذي لُميي شكل إدارته. ومن بين المكوّنات التسعة، فإن المقاربة الخاصة بالعمليات والنتائج هي الأكثر تأثرًا بالحالة المعيّنة،

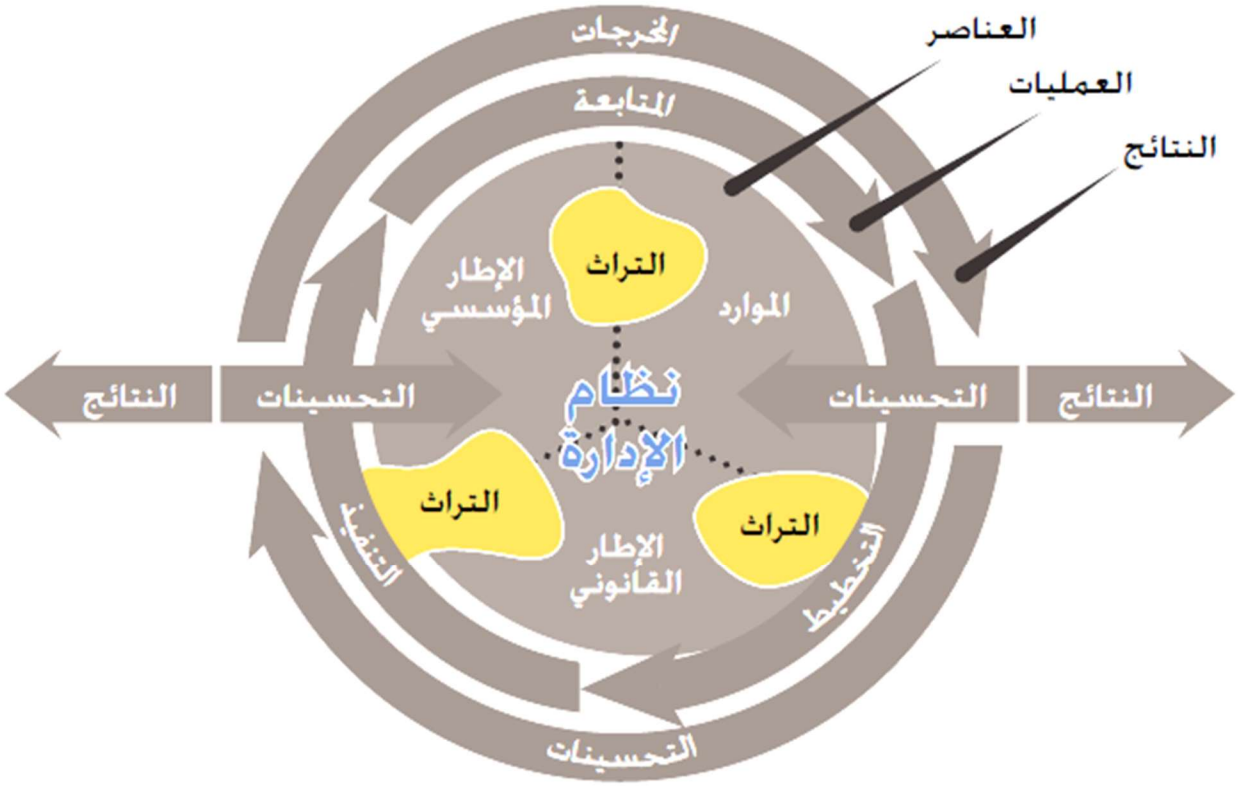

الشكل 9- المكونات التسعة لنظام إدارة التراث

الغرض من إطار عمل نظام إدارة التراث

للإطار ثلاث وظائف رئيسية لأولئك المشاركين في صون التراث الثقافي وإدارته:

- **الغرض الأول** :إطار لتحديد وتوثيق نظام إدارة التراث وإيصال كيفية عمله إلى الآخرين يقدّم الإطار المؤلف من تسعة مكونات لغة مشتركة لتسهيل متابعة نظم إدارة التراث وتوحيدها والإبلاغ عن نتائجها إلى أطراف ثالثة. وفي حالة التراث العالمي، يشكّل ذلك جزءًا من عملية الترشيح كما يشكّل في مرحلة ما بعد الإدراج، جزءًا من تحليل التقرير الدوري وتقارير حالة الصون .

إن عملية الترشيح للتراث العالمي تتطلّب تحديدًا أن يكون نظام إدارة التراث القائم لممتلك فرد أو لمجموعة من الممتلكات موثّقًا توثيقًا رسميًا .ويمكن لملف طلب الترشيح أن يشكلّ مساهمة أساسية في إدارة الممتلك وأن يكون بمثابة الأساس المرجعي لقياس إدارة الممتلك وحالة صونه في السنوات القادمة.

- **الغرض الثاني** :إطار يضع كل شاغل من شواغل التراث في سياق عريض ويوضح الحاجة إلى مقاربة متكاملة لإدارة التراث. يعمل نظام إدارة التراث في بيئة أوسع يمكنها فرض ضغوط على ممتلكات التراث الثقافي، والعكس بالعكس. غير أن هذه العلاقة تقدّم أيضًا سلسلة من الفرص. ويمكن للإدارة الجيّدة للضغوط والفرص أن تفيد الممتلك والمجتمعات المحلية المجاورة له، فيما تزيد أيضًا من القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

من بين المكوّنات التسعة، فإن" التحسينات "و"النتائج "هي الأكثر تأثرُاً بالاتصال المباشر مع السياق الأوسع (الممثَّل بالسهام المعكوسة الظاهرة في الرسوم البيانية .)غير أن كلّ مكوّنات نظام إدارة التراث تعتمد على ذلك السياق، وينبغي أن تشارك ممثّليه.

ويضع الإطار كل شاغل من شواغل التراث في سياق واسع، ويشجّع على انتهاج مقاربة متكاملة لإدارة التراث . ويوضح ما يحتاج إليه نظام الإدارة وما يحقّقه، وما هي مساهمات نظم الإدارة الأخرى فيه. وإنه من خلال تسهيل الشفافية والحوار، يتمّ الاعتراف على نطاق واسع بالفوائد التي تعود على المجتمع، ويجري استغلال مشاركة الأطراف المعنيّة والتغذية الاسترجاعية بفعالية أكبر.

- **الغرض الثالث :**إطار لتقييم وتحسين نظام إدارة التراث (مع نظم إدارة أخرى) من المعروف جيدًا أنه فيما تتقدم الدورة الإدارية تزداد صعوبةُ تقييم مدى فعالية عمليات إدارة التراث ونتائجها (الشكل 10).

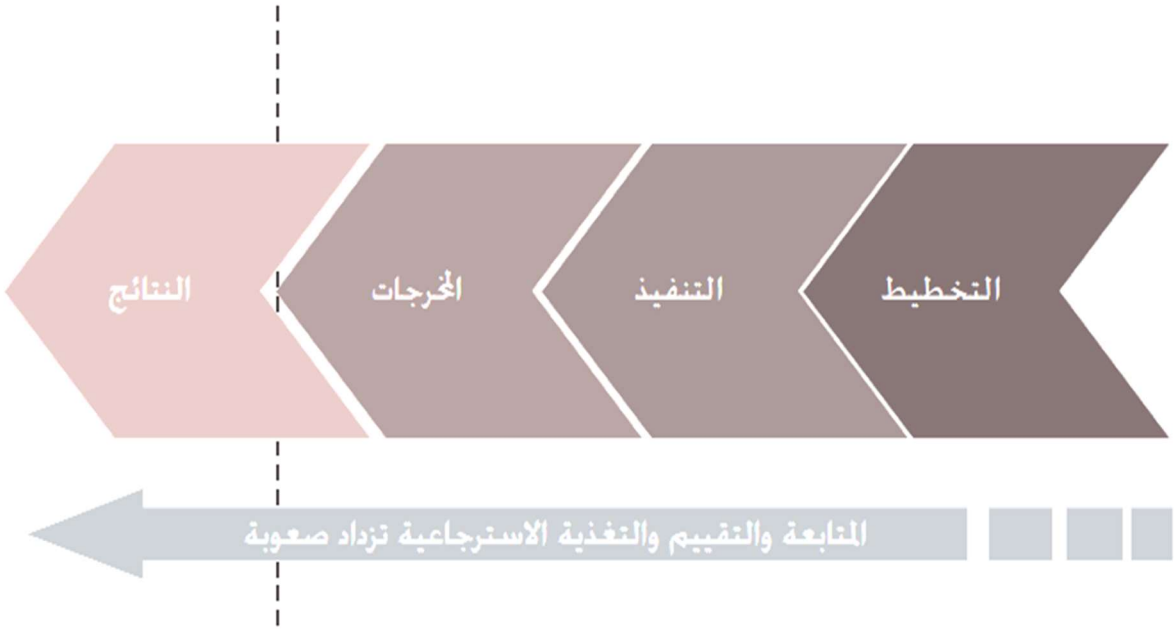

الشكل 10- التقييم خلال دورة الإدارة

ويوفّر إطار المكوّنات التسعة قوائم تدقيق لتحليل نقاط القوّة ونقاط الضعف في نظام الإدارة القائم حالياً، كما يوفّر بنْية منطقية لاتخاذ أية توصية عندما يكون التغيير ضروريًا لحماية القيم، وفي مقدّمتها القيمة العالمية الاستثنائية. كما أنه يسهّل مراجعة احتياجات وإنجازات نظام الإدارة على المستويات الإدارية المختلفة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية (الجدول 1).

توثيق وتقييم مدى ملاءمة نظام إدارة التراث لممتلك ثقافي معين

1. اسم الموقع ومكانه:

2. وصف مختصر للموقع:

الصفات الأساسية:
الأصالة:
السلامة:

3. معايير التراث العالمي:

4. توثيق وتقييم نظام الإدارة للممتلك الثقافي

إطار نظام الإدارة:
ثلاث مناطق
تسعة مكوّنات

- صِفْ نظام الإدارة الأساسي للممتلك الثقافي

حيثما يلزم أبرزْ السمات الأساسية ذات الصلة أو أرفِقْ المراجع ذات الصلة

- قيّم ملاءمته: الثغرات الموجودة والفرص الجديدة التي تم تحديدها (استنادًا إلى طبيعة الممتلك وبعد العودة إلى الأقسام ذات الصلة من هذا الدليل)
- أوجِزْ الدعم الإضافي القائم من نظم إدارية ثانوية/أخرى أو أدوات موجودة لمعالجة الثغرات وتعزيز نظام الإدارة الأساسي
- عيّن إجراءات/أدوات إضافية مطلوبة

عناصر	الإطار القانوني (أو التفويض)			
	الإطار المؤسسي			
	الموارد			
عمليات	التخطيط			
	التنفيذ			
	المتابعة			
نتائج	النتائج			
	المخرجات			
	التحسينات (بما فيها ملخص الإجراءات الإضافية المطلوبة)			

الجدول 1- توثيق وتقييم مدى ملائمة نظام إدارة التراث لممتلك ثقافي

مقدمة لفعالية الإدارة

منذ أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين تم وضع مجموعة من الأدوات الطوعية في الأساس، لتقييم فعالية إدارة المناطق المحميّة. وتهدف هذه التقييمات إلى تقييم ما إذا كانت المناطق المحمية تجري إدارتها بشكل جيد وإلى أي حدّ يتمّ ذلك - وفي المقام الأول ما إذا كانت تلك الإدارة تعمل على حماية قيمها وتحقيق الأهداف والغايات المتّفق عليها. وقد وضُعت إحدى هذه الأدوات، وهي أداة تعزيز تراثنا، خصيصًا لمواقع التراث العالمي الطبيعي.

يعكس مصطلح فعالية الإدارة ثلاثة" موضوعات "رئيسية خاصة بإدارة المناطق المحمية:

1. قضايا تصميم متعلّقة بنظم المواقع الفردية ونظم المناطق المحمية كليهما؛
2. كفاية وملاءمة نظم الإدارة وعملياتها؛
3. تحقيق أهداف المنطقة المحميّة بما في ذلك صون القيم.

وضعت اللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، إطاراً لتقييم فعالية إدارة المناطق المحمية، يهدف إلى توفير توجيه عام بشأن وضع نظم التقييم وإلى دعم التوجّه لاعتماد معايير أساسية للتقييم وإعداد التقارير. إن هذا الإطار عملية عامة تختلف ضمنها المنهجيةُ الدقيقة المستخدَمة لتقييم الفعالية بين المناطق المحمية استنادًا إلى عوامل مثل الوقت والموارد المتوفّرة وأهمية الموقع ونوعية البيانات وضغوط الأطراف المعنيّة، ونتيجة لذلك تم وضع عدد من أدوات التقييم لتوجيه التغييرات في الممارسات الإدارية وتسجيلها. ويعتبر الإطارُ الذي وضعته اللجنة العالمية للمناطق المحمية الإدارة بمثابة عملية أو دورة ذات ست مراحل أو عناصر مستقلّة:

- تبدأ بتأسيس سياق للقيم والتهديدات الموجودة،
- وتتقدم أثناء التخطيط،
- وتخصيص الموارد(المدخلات)،
- وكنتيجة للإجراءات الإدارية(العملية)،
- تنتج في نهاية المطاف سلعًا وخدمات(مخرجات)،
- تؤدي إلى تأثيرات أو نتائج.

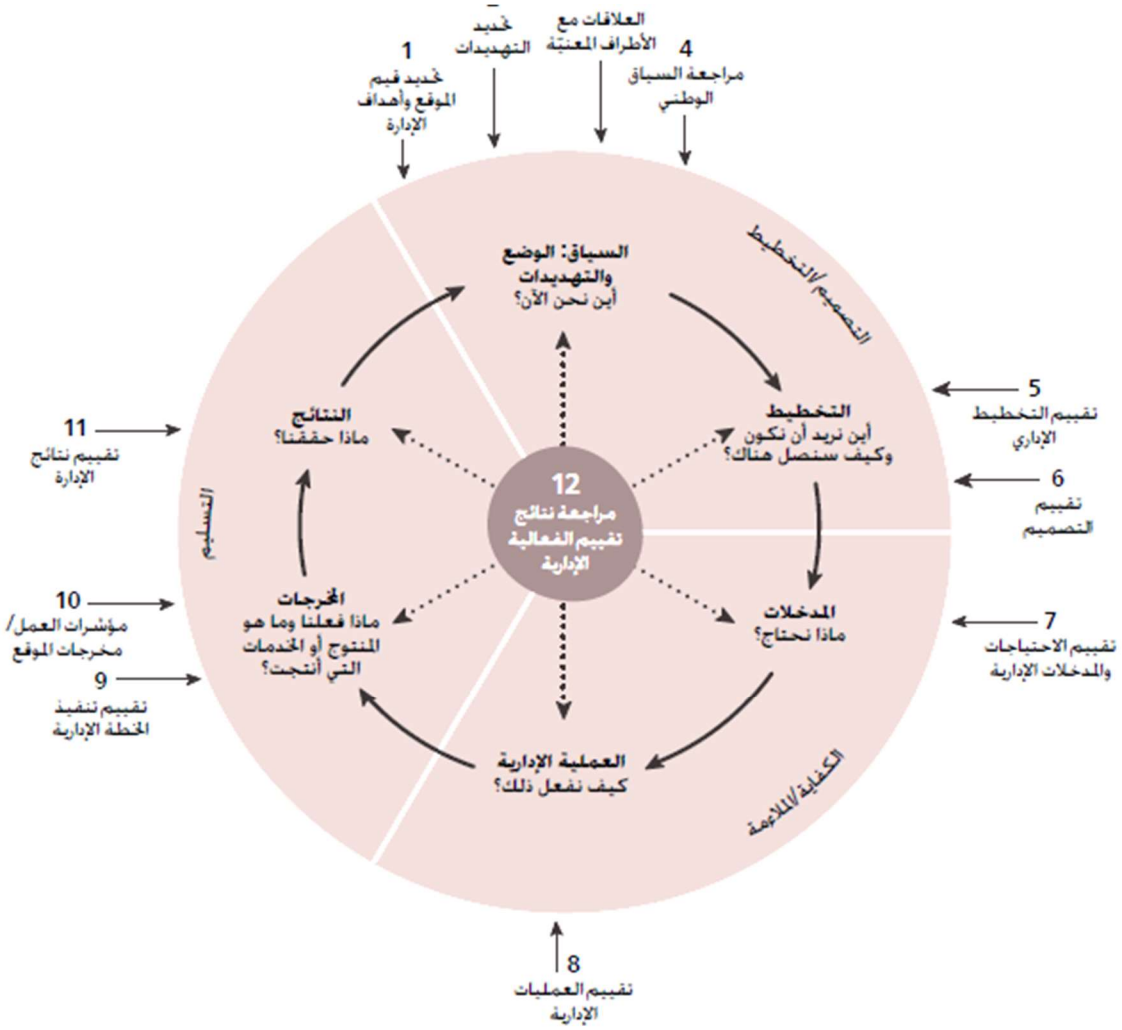

الشكل 11- تقييم الفعالية الإدارية

إن حقيبة أدوات تعزيز تراثنا، التي تستخدم إطار" اللجنة العالمية للمناطق المحمية"، هنا ذات أهمية خاصة في وضع مجموعة من أدوات التقييم الأكثر تفصيلا لمديري مواقع التراث العالمي الطبيعي .ويمكن استخدام حقيبة الأدوات هذه لوضع نظم شاملة خاصة بالمواقع لتقييم فعالية الإدارة. وقد تم وضعها وتطويرها على مدى سبع سنوات من العمل أساسا مع مديري مواقع التراث العالمي في كل من أفريقيا وآسيا وأميركا الوسطى وأميركا اللاتينية. وتوجد اثنتا عشرة أداة:

1) **تحديد قيم الموقع وأهداف الإدارة:** تحدّد وتضع قائمة بقيم الموقع الرئيسية والأهداف الإدارية المرتبطة بها، التي تساعد معًا في إقرار ما ينبغي متابعته وتحليله أثناء التقييم.
2) **تحديد التهديدات:** تساعد المديرين على تنظيم التغييرات في نوع التهديد للموقع ومستواه والإبلاغ عنه، وعلى إدارة الاستجابات.
3) **العلاقات مع الأطراف المعنيّة:** تحدّد الأطراف المعنيّة وعلاقتها بالموقع.
4) **مراجعة السياق الوطني:** تساعد على فهم كيفية تأثير السياسات والتشريعات الوطنية والدولية والإجراءات الحكومية على الموقع.
5) **تقييم التخطيط الإداري:** تقيّم كفاية وثيقة التخطيط الرئيسية المستخدَمة لتوجيه إدارة الموقع.
6) **تقييم التصميم :**تقيّم تصميم الموقع وتختبر كيفية تأثير حجمه وموقعه وحدوده في قدرات المديرين على الحفاظ على قيم الموقع.
7) **تقييم الاحتياجات والمدخلات الإدارية:** تقيّم الموظفين الحاليين مقارنة مع احتياجات الموظفين والميزانية الحالية مقارنة مع المخصصات المثالية للميزانية.
8) **تقييم العمليات الإدارية:** تحدد وتقارن أفضل الممارسات والمعايير المطلوبة لعمليات الإدارة ومعدّلات الأداء مقابل تلك المعايير.
9) **تقييم تنفيذ الخطة الإدارية:** تبيّن التقدّم المحرز في تنفيذ الخطة الإدارية (أو أية وثيقة رئيسية من وثائق التخطيط)، بشكل عام والمكوّنات الفردية في آن معاً.
10) **مؤشّرات العمل /مخرجات الموقع:** تقيّم تحقيق أهداف برنامج العمل السنوي والمؤشّرات الأخرى للمخرجات.
11) **تقييم نتائج الإدارة:** تجيب عن أكثر الأسئلة أهمية -ما إذا كان الموقع يقوم بما أنشئ للقيام به من حيث الحفاظ على السلامة الإيكولوجية، والحياة البرية والقيم الثقافية، والمناظر الطبيعية، إلخ.
12) **مراجعة نتائج تقييم الفعالية الإدارية:** تلخّص النتائج وتساعد على تحديد أولويات الإجراءات الإدارية استجابة لذلك.

تم تصميم حقيبة الأدوات لأولئك المعنيين بإدارة مواقع التراث العالمي، وهي تهدف إلى توفير كلٍّ من المعلومات الأساسية والأدوات المعيّنة التي يمكنهم استخدامها لتقييم إدارة مواقعهم .كما أنها تهدف لأن تنضمّ إلى عملية المتابعة القائمة، وليس لأن تكرّرها، بحيث يتمّ تطبيق تلك الأدوات التي تتناول قضايا ليست قيد المتابعة بعد. ويتضمّن دليل حقيبة الأدوات تفاصيل بشأن الأدوات كافة وإرشادات حول كيفية إجراء التقييم

وسلسلة من دراسات الحالة عن الكيفية التي تم بها استخدام الأدوات في مواقع التراث العالمي حول العالم. وتنال حقيبة الأدوات شعبية متزايدة في مواقع التراث العالمي في جميع المناطق الأحيائية، وقد بدأ أيضًا استخدامها في مواقع التراث العالمي الثقافية

الفصل السادس: دور المتاحف العالمية والمحلية في عرض الممتلكات الثقافية والمحافظة عليها

أولاً: أهمية المتاحف في عرض الممتلكات التراثية

عرفت اليونسكو المتاحف بأنها مؤسسات دائمة غير ربحية، تعمل لخدمة المجتمع وتطويره، كما أنها مفتوحة للجمهور، والمتاحف تستطيع امتلاك الإثباتات المادية للسكان وبيئتهم المحيطة، حيث تعمل على حفظها وإجراء بعض البحوث العلمية بشأنها، كما تكون المتاحف مع التراث الأثري ما يُعرف بـ«التراث العالمي»، ويصل عدد المتاحف في العالم إلى ما يقرب من 55 ألف متحف.

إن أهم المنظمات الدولية التي تهتم بشؤون المتاحف هو المجلس الدولي للمتاحف (ICOM الإيكوم) وهو منظمة دولية غير حكومية للمتاحف والعاملين في المتاحف. تقوم بحفظ وتامين استمرارية الاتصال مع التراث الثقافي والطبيعي العالمي، الملموس وغير الملموس، في الحاضر وفي المستقبل. تأتي نشاطات المجلس الدولي للمتاحف استجابة للتحديات والاحتياجات المهنية للمتحف التي تركز على الموضوعات الآتية:

1. التعاون والتبادل المهني.
2. نشر المعرفة ورفع مستوى الوعي العام للمتاحف.
3. تدريب الموظفين.
4. تطوير المعايير المهنية.
5. وضع أخلاقيات المهنة وتعزيزها.
6. الحفاظ على التراث ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

علم المتاحف هو العلم المختص بدراسة المتحف وتحديد مفهومه والطرق التي تُمكن من إنجازه والكيفية الصحيحة لتطبيق الضوابط والمعايير الأساسية للإقامة ما يخص العمارة المتحفية.

ومن جهة أخرى يعتبر علم المتاحف هو العلم الذي يدرس أقسام المتحف والقاعات المختلفة الخاصة بالعرض، ويقوم علم المتاحف أيضاً بدراسة الطرق والتقنيات الخاصة بالعروض المتحفية والوسائل

الصحيحة لحماية ما يعرض بالمتحف، ووسائل الحفظ تهتم بحفظ ما في العرض أو في مخزن في المخازن أو في القطع الموجودة في المختبرات.

تكمن أهمية المتاحف في أنها تشتمل على المعلومات التاريخية والحضارية الهامة، وتكون مُساعدة لكل المواطنين والباحثين في معرفة تاريخ بلدهم، فالمتاحف تعتبر مفتاح لثقافة المجتمع الخاصة.

أهمية المتاحف أنها تمثل حماية للمعروضات التي تضمها، والأشياء الثمينة توفر للجميع عرضها، وتعتبر المتاحف أحد طرق الاتصال، التي توفر عرض للثقافة والتاريخ والآثار والتقاليد الخاصة بحياة الشعوب، وتُظهر المتاحف للزائر علاقة حاضر بلدة بماضيها، وتعتبر المتاحف في العالم الحديث مركزاً علمياً يساعد في نشر وإظهار المعرفة وتساعد في التعرف بالتراث الإنساني بكل المجالات المختلفة.

ويعتبر التراث المحفوظ في المتاحف عاملاً وأداة للحوار بين الأمم ولرؤية دولية مشتركة ترمي إلى تحقيق التنمية الثقافية، علماً أن هذه التنمية قد تختلف بشكل كبير من حيث طبيعتها وشكلها وفقاً للإطار التاريخي والثقافي.

ويكمن الهدف الأساسي للمتاحف في صون التراث الثقافي بمجمله والحفاظ عليه. فهي تنجز الدراسات العلمية اللازمة بغية التوصل إلى فهم وتحديد لمعنى هذا التراث وملكيته. وتساعد المتاحف في هذا المنحى في إعداد أخلاقيات عالمية مرتكزة على الممارسة بهدف الحفاظ على قيم التراث الثقافي وحمايتها ونشرها. أما المهمة التربوية التي تضطلع بها المتاحف على اختلاف طبيعتها، فتوازي عملها العلمي أهميةً.

ويتمثل دور المتاحف أيضاً في التفاعل بين الثقافة والطبيعة، حيث يقوم عدد متزايد منها بتركيز اهتمامه على العلم والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

تعمل المتاحف على تحقيق التنمية داخل المجتمعات التي تحافظ على أدلتها وتعير أهمية لتطلعاتها الثقافية. كما تولي متاحف المجتمعات، من خلال اهتمامها الكبير بجمهورها، انتباهاً شديداً للتغيرات الاجتماعية والثقافية وتساعدنا في التعريف عن هويتنا وتنوعنا وسط علم متغير أبداً.

وتميز المتاحف الصغيرة في قدرتها العالية علي التفاعل المباشر مع المجتمع المحلي المحيط. بينما المتاحف الكبيرة التي عادت ما تستهدف السياحة الخارجية وغالبا ما تقع في المدن الكبرى والعواصم كالمتحف البريطاني واللوفر، والمتحف المصري في القاهرة. في مقابل متاحف الآثار في محافظات مصر المختلفة. والمتاحف الخاصة بمجموعة شخصية لفنان أو أحد هواة الإقتناء؛ وكذلك متاحف المجتمع والمتاحف المحلية. ومن ناحية أخرى، تعتبر المتاحف المحلية نموذجا ناجح للمتاحف في القرن الحادي والعشرين لما تتمتع به من دور حيوي في التفاعل المباشر مع المجتمع المحلي، تنميته، وتقديم صورة متكاملة للتاريخ المحلي.

ومن ثم فإن محاولة وضع منهج واضح لتصنيف المتاحف، أصبح أمراًرضروريا ً خاصة إذ أنه لا توجد دراسات في علم المتاحف تطرقت لمعايير تصنيف المتاحف. إذ عادة ما يتناقل المتحفيين معلوماتهم عن أنواع المتاحف المختلفة من واقع خبراتهم العملية دون الاستناد على دراسة منهجية أو تصور واضح. وهو الأمر الذي يفسر الخلط الملحوظ في تصنيف وتقسيم المتاحف وأنواعها في العديد من الدراسات الفرعية لعلم المتاحف. والأمر ذاته لدى خبراء المتاحف، فقد يختلف تصنيف متحف ما من وجهة نظرلأخرى حال غياب الاستناد علي المنهجية والمعايير القياسي (الشكل 1).

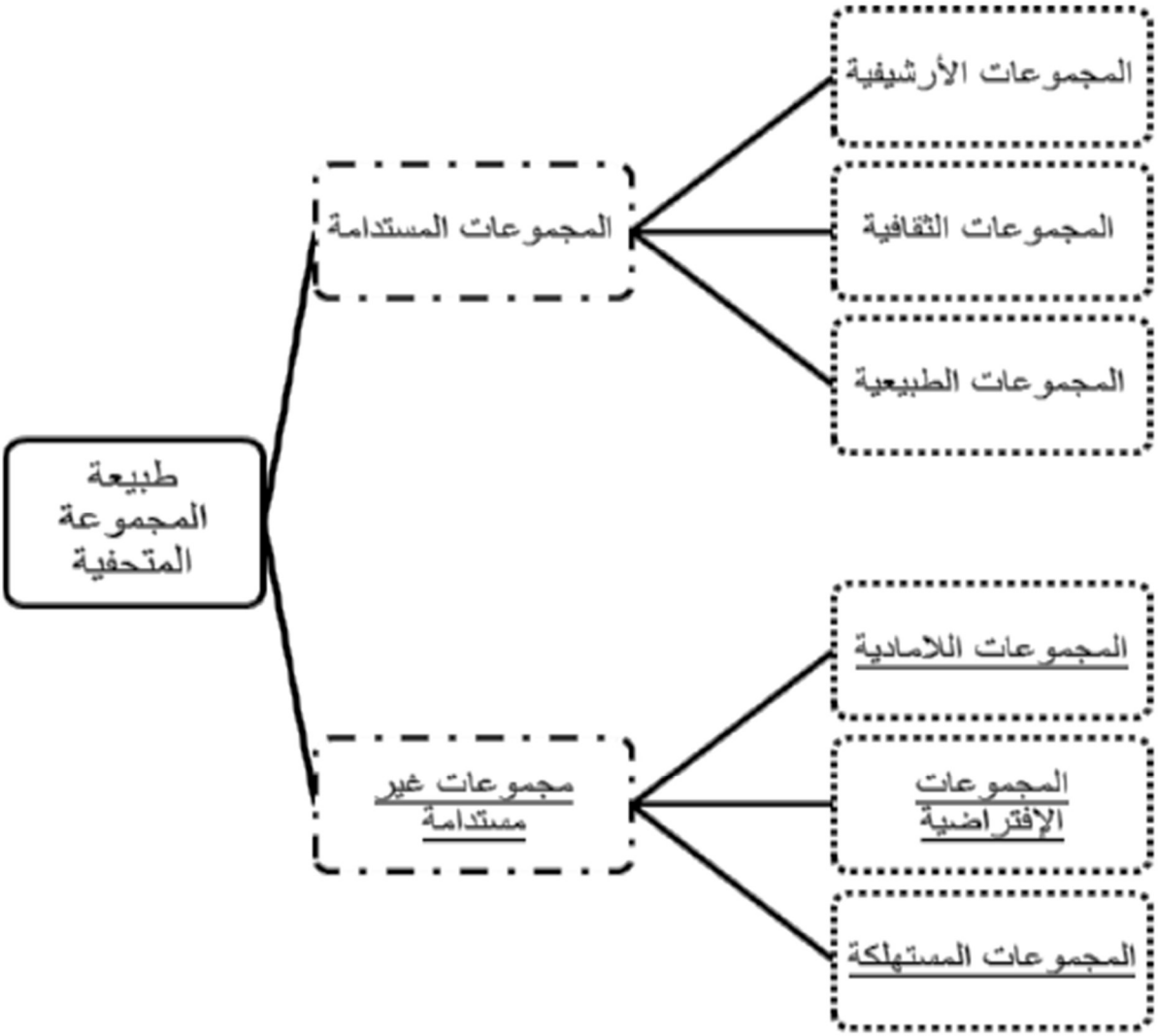

الشكل 1- تصنيف المجموعات المتحفية

يوجد أكثر من منهجية أو قاعدة لتصنيف المتاحف؛ وعليه حين النظر في أمر تصنيف متحفا ما، ويجب تحديد منهجية التصنيف المناسبة التي يمكن أن تطبق. ومن ثم قواعد القياس والفصل فيما بين المتاحف التي ربما تتشابه في بعض السمات والخصائص. فمثلا لا يمكن استخدام نفس القياس والتقييم في تصنيف للمتاحف المفتوحة في مقابل متاحف العلوم، متاحف الآثار، أو متحف الطفل. إذا أن معايير القياس فيما بين هذه الأنواع الأربع مختلفة تماماً. فالمتحف المفتوح، يأتي تصنيفه وفقا لطبيعة الحيز أو الفضاء الذي يشغله المتحف، في حين متاحف العلوم والآثار فتصنيفها يكون وفقا لطبيعة المجموعة ونطاق الإقتناء. ومن ثم فالمتحف المفتوح قد يكون متحفا للآثار، التاريخ أو متحف فن .بينما مُتحف الطفل فتصنيفه وفقا لطبيعة الزائر المستهدف، وليس طبيعة المقتنيات. فقد يستند فيما يقدمه علي مجموعة آثرية، معاصرة، أو مستنسخات؛ وربما اقتصر علي العروض التكنولوجية فقط .وقد يقدم نشاطته وتجاربه في بيئة مفتوحة وليس مبني مغلق، ومن ثم فقد يصنف كذلك كمتحف مفتوح.

وعليه فإن منهجية التصنيف تقتضي الاخذ في الإعتبار الإستناد لأحد المعايير الست المقترحة وهذه المعايير، وذلك في سبيل تحديد نوعية المُتحف والقواعد قد تشمل :

1. **نطاق الإختصاص (الاقتناء).**
2. **طبيعة المجموعة المتحفية (المقتنيات).**
3. **الحيز المقام عليه المُتحف،**
4. **طبيعة الزائر المستهدف،**
5. **مُهمة ورسالة المتحف،**
6. **الملكية (الهيئة المالكة).**

وفي هذا التصنيف تستند منهجية التصنيف علي معيار طبيعة المجموعة المتحفية. وفيه يفرق بين تصنيفات لمجموعات ست مختلفة لطبيعة المقتنيات. ثلاث منها رئيسية، وهي المجموعات الدائمة (الطبيعية، الثقافية، الأرشفية). وثلاث مجموعات تعتبر مستحدثة، وهي مجموعات غير دائمة إذ أن المقتني في حد ذاته قد لا يكون مادياً أو لا يمثل تراثاً ملموس (التراث اللامادي). وهي المجموعات الافتراضية، اللامادية، والمستهلكة). ودائما ما ياتي التصنيف طبقا لطبيعة المجموعة المتحفية في اتساق شديد بمُهمة ورسالة المُتحف، ونطاق الإقتناء.

ويأتي التصنيف وفقا للمجموعات المتحفية الرئيسية الثلاث (المستدامة)؛ وما يندرج تحت كل منها من تصنيفات فرعية تُحدد وفق نطاق الإقتناء. فالمتاحف التي تقتني المجموعات الثقافية تتفرع بشكل أكثر تخصصاً وفقاً لنطاق الإقتناء المحدد بها، لتشمل العديد من التصنيفات الفرعية، ومنها مثلا: متاحف الآثار، المتاحف التاريخية، متاحف الفن، المتاحف العرقية، ومتاحف العلوم (الشكل 2). وفيما يتعلق بالمتاحف التي تقتني مجموعات التاريخ الطبيعي، تأتي متاحف التاريخ الطبيعي كنموذج مثالي يمثل هذه المجموعة، فهي تقتني وتعرض كل ما يمثل التاريخ الطبيعي والثقافي علي وجه الأرض وعبر تاريخ الكرة الأرضية.

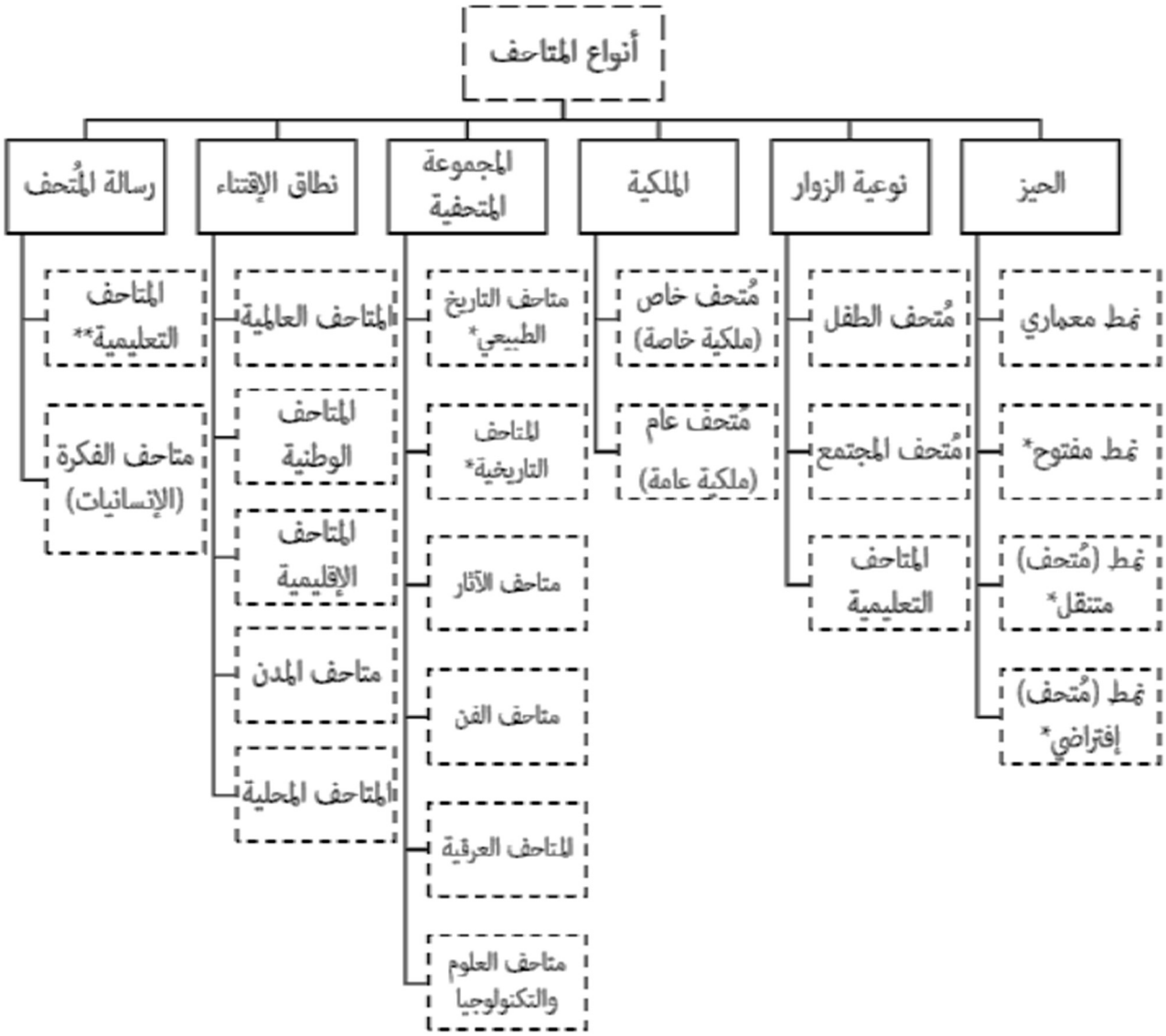

الشكل 2- تصنيف المتاحف وفق المعايير القياسية المقترحة لتصنيف المتاحف

ثانياً: دور المتاحف في الحفاظ على الممتلكات التراثية والثقافية

إقامة وإنشاء المتاحف يعتبر ضرورة وطنية يتم من خلالها الحفاظ على التراث الثقافي و حماية وحفظ الموروث الثقافي للتعريف بمفرداته كثروة وطنية. من خلال إنشاء وإقامة المتاحف يتم تنمية القطاع السياحي والثقافي كما يتم حماية الإرث الثقافي وإبرازه لدى المجتمع المحلي والعالمي.

حماية أعز ما نملك من تراث ثقافي حيث يعتبر التراث الثقافي أحد المكونات الرئيسية للهوية الثقافية للشعب كما يمكن أن يكون موردا مهما للتنمية المستقبلية عن طريق ما يعرف بالسياحة الثقافية من خلال إنشاء متاحف تعرض موجودات وممتلكات أثرية وتراثية، يتم عن طريقها جلب المهتمين من جميع أنحاء العالم للأطلاع على هويتنا الثقافية وأننا شعب صاحب تاريخ و ثقافة.

الماضي الثقافي والحضاري لا يمكن أن يعيش إلا من خلال تنشيط الذاكرة الثقافية فلهذا يعتبر المتحف من الأمكنة المهمة في تنشيط هذه الذاكرة كما يعتبر المتحف المكان الذي يربطنا بالماضي من خلال الأثار والممتلكات الثقافية فهو شهادة على الماضي التي تحفظ به جميع الأثار المادية التي خلفها السابقون.

متاحف المواقع الأثرية:

تعد التنقيبات الأثرية وسيلة متصلة لمعرفة أساليب حياة الحضارات السالفة، وعلم الآثار يرتبط بإعادة بناء التاريخ الإنساني منذ الجذور وحتى وقتنا الحاضر انطلاقاً من المخلفات المادية التي تسمح لنا بفهم التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها للحضارات القديمة وفهمها. فالعروض الأثرية هي عامل مساعد للباحثين والأثريين من أجل إعادة بناء الحضارات القديمة ويوجد في المواقع الأثرية نوعان من العروض، الأول: عرض عمارة الأوابد الأثرية، ويطلق عليها الآثار غير المنقولة التي تطلعنا على صورة الحضارات التي بنتها، والثاني :عرض اللقى الأثرية ويطلق عليها الآثار المنقولة التي تبرز لنا تراث الشعوب التي صنعتها . ومن هنا برزت التي تقوم بالجمع أهمية متاحف المواقع الأثرية بين هذه العروض الأثرية المختلفة.

تقوم متاحف المواقع بمهمتين رئيستين فهي تحفظ في الموقع المكتشفات والبقايا الأثرية، ومن جهة أخرى تعرض هذا التراث ليكون مرئياً وقابلاً للزيارة من قبل شرائح الجمهور جميعها، فهو يتميز بأنه مكان لعرض كل من الموقع، والمجموعات الأثرية والبيئة الحالية التي وجدت فيها . ولكن هذا العرض يتطلب الجهد الكبير وكثير من الأعمال لمتحفة التراث الأثري من دون فصله عن بيئته الأصلية .ومن أهم العوامل المساعدة على إنشاء متاحف المواقع هو تطور التنقيبات الأثرية والتطور السياحي والتفكير المتنامي لحماية التراث

الأثري في مكانه الأصلي .ولكن المشكلة التي تواجه هذا النوع من المتاحف هي استحالة إنشاء متحف في كلّ موقع أثري؛ لأنه توجد آلاف المواقع المكتشفة التي تنقب في كل عام.

وتشكل متاحف المواقع في الوقت الحاضر مراكز للبحوث العلمية، والأثرية فهي لا تحتوي فقط أرشيف الأرض، ولكن تحوي أيضاً المعلومات والوثائق المتعلقة بالموقع أو المنطقة الأثرية .فهذا النوع من المتاحف يقدم الوسائل الضرورية لإجراء البحوث الأثرية والعلمية، وفي الوقت نفسه يقيم العلاقة أو الرابط بين سلسلة العمليات الأثرية وعرض الموقع الأثري، بين التراث الأثري المنقول وغير المنقول، بين مكان المكتشفات الأثرية وبيئتها الحالية والقديمة . يتلاءم متحف الموقع ومتطلبات كل موقع أثري، وقد تطور بسرعة في السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع أعداد زواره والتطور المستمر في البحوث الأثرية.

تعددت أهداف إنشاء متحف الموقع بالنسبة إلى الموقع نفسه أو إلى سكان المنطقة، فمتحف الموقع يشكل مركزاً محلياً للحفظ ونشر التراث والنشاطات والبحوث المنجزة في الموقع الأثري، ويشكل أيضاً وسيلة فعالة للتطور الاقتصادي والثقافي في المنطقة المقام بها متحف الموقع ويمكن اختصار أهم هذه الأهداف بما يأتي:

- تقديم الموقع الأثري وعرضه واللقى المكتشفة فيه.
- نشر التراث الأثري والتاريخي والبحوث التي تدرس هذا التراث.
- حفظ المجموعات والأوابد الأثرية في مكانها الأصلي.
- تطوير منطقة متحف الموقع الأثري اقتصادياً وسياحياً وثقافياً.

وقد أسهمت أعمال البنى التحتية في عصرنا الحاضر بالكشف عن كثير من الآثار والقيام بتنقيبات إنقاذية لهذه المكتشفات، وشكل حفظ هذا التراث وحمايته وعرضه أهمية أساسية، ونتج عن ذلك عدة مشكلات مثل مشكلة حفظ البقايا الأثرية في الموقع ودمجها في البيئة المدنية المعاصرة، وجعل هذا الموقع قابلاً للزيارة من قبل الجمهور، وخلق وسائل تساعد على تقديم الموقع الأثري وشرحه وجذبه لأكبر عدد ممكن من جمهور الزائرين.

المتحف الافتراضي:

من الواضح أن الاهتمام المتزايد بطرائق العرض الجديدة على شبكة الإنترنت مرتبطة بتطور المجتمعات المعاصرة والتطور السريع الحاصل في هذه الشبكة. وتشكل شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الحديثة التقنيات الحديثة في المعلومات والاتصال الأكثر توافقاً من أجل إكمال الاتصال مع المتحف اليوم .

أوجد المتحف الافتراضي نتيجة لتطور شبكة الإنترنت في نطاق العمل المتحفي فهو مساحة افتراضية مهمتها المساعدة على إدارة التراث الأثري الرقمي كالعرض والحفظ وغيرها، وهو يضم مجموعة من القطع الأثرية الرقمية ومصنفة بشكل منطقي، وتتألف من عدة روابط متنوعة للاتصال بها وتتفوق على الطرائق التقليدية

جميعها للاتصال والتفاعل مع الجمهور، ولا يملك المتحف الافتراضي مكاناً أو مساحةً حقيقية، فالقطعة المعروضة والمعلومات المرفقة بها يمكن مشاهدتها في الجهات الأربع من العالم في الوقت نفسه ومن قبل شرائح الجمهور جميعها.

ولكن هذا النموذج الجديد من المتاحف خلق تخوفاً كبيراً لدى أمناء المتاحف إذ يرون أن الزائرين إذا استطاعوا رؤية المجموعات الأثرية على شبكة الإنترنت لا يأتون إلى المتحف، ويقل من ثم أعداد زوار المتحف. يقدم المتحف الافتراضي العديد من الفوائد منها:

1. عرض المجموعات الأثرية على شبكة الإنترنت التي تقدم إمكانية رؤية القطع المعروضة في صالات المتحف كما يمكن رؤية القطع الموجودة في المخازن التي عادة لا يمكن لزائر المتحف في الحالات العادية رؤيتها أو زيارتها.

2. التعاون بين المتاحف التي تسمح للزائر بالإفادة من رؤية العروض المختلفة لموضوع ما حتى المتاحف الأخرى، وفي الوقت نفسه تمكنه من الاتصال بالزائرين للأماكن الأخرى للعرض.

3. خلق عروض افتراضية التي تقدم للزائرين الفرصة للتنقل بين العروض، كما يرغب وبشكل محدد أكثر.

4. التشاركية من بعد، فالتقنيات الحديثة تسمح بإمكانية خلق مشروع تعاوني بين عدة متاحف ومؤسسات على بعد.

5. زيارة المخبر من بعد، والهدف هنا عمل رؤية مباشرة على العمل العلمي في المخبر.

6. اكتساب الخبرة من بعد، فالتطور الحديث في وسائل الأعلام تسمح بإمكانية الدخول إلى المجموعات على شبكة الإنترنت وإمكانية معالجة القطع الأثرية على بعد ومقارنتها وقياسها وغيرها.

كما أن مواقع شبكة الإنترنت للمتاحف تقدم فوائد كثيرة كإتاحة إمكانية الاتصال بين المختصين والباحثين وأعمالهم فضلاً عن القطع الأثرية من النموذج نفسه، أو من الفترة الزمنية نفسها التي تعرض في المتحف من عدة جهات جغرافية مختلفة.

تلعب المتاحف دوراً مهماً في حفظ التراث المادي؛ نحن بحاجة لان نقدم للعالم تاريخ الآثار وحكاية التراث في متاحفها بوسائل العصر فيربط كثير من المهتمين بين مدى تقدم أي شعب من الشعوب وبين انتشار المراكز الثقافية ومن هذه المراكز المتاحف بمختلف أنواعها وتخصصاتها إذ تعد المتاحف مؤسسات ثقافية هامة من شأنها نشر وتعميق الثقافة المجتمعية لأي مجتمع حول تاريخه وهويته الحضارية وتراثه الفكري والمادي.

وتعني المتاحف بشكل خاص بالتراث ذي الطابع المحسوس وتسعى جاهدة للحفاظ عليه وصيانته فالمتاحف من أهم الوسائل والطرق التي نحافظ من خلالها على ماضينا وحاضرنا وهي النافذة التي يطل من

خلالها أبناء الحضارة المعاصرة والأجيال القادمة على ما أنجزه الآباء والأجداد فهي تساعدنا على الحفاظ على الهوية التاريخية والثقافية وفي الحفاظ على تراثنا الثقافي والحضاري.

ففي الوقت التي لاتزال متاحفنا مجرد مبان تاريخية ومخازن لحفظ الآثار والتراث أصبحت فيه المتاحف اليوم في العالم الغربي مراكز ثقافية وبحثية ومدارس تربوية ومما يدل على هذه الأمية الكبيرة للمتاحف إنشاؤهم علم المتحف ثم إن أهمية المتاحف لا تكمن في الحفاظ على التراث الوطني والإنساني فحسب بل في الدور الذي تلعبه في توعية المجتمع بمفهوم الهوية الثقافية - هذا هو الأمر الذي دفع الأمم المتحضرة إلى تطوير متاحفها بحيث تصبح وجهة المجتمع وعنوانه الحضاري كما تبرز أهميتها نتيجة للأهمية التي حظيت بها الممتلكات الثقافية(الأثرية والتاريخية والتراثية).

إنه من اجل ذلك لابد من تحسين واقع المتاحف السورية لكي تساهم في الحفاظ على التراث وتوعية المجتمع المحلي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1. تحسين حالة المتاحف وتفعيل نشاطاتها التربوية والاجتماعية والثقافية مطلب مهم وعاجل.
2. البحث الدائم عن وسائل فاعلة نحمي بها تراثنا من كل أشكال العبث والنسيان بجعل التعليم في مقدمة اهتماماتنا للدور التميز الذي يمكن أن يقوم به في المحافظة على التراث ونقله من جيل إلى أخر.
3. إدخال وسائل الإعلام وأجهزة الحاسوب وشبكة الانترنت كوسيلة تعليمية شيقة للتراث في المتاحف وخارجها.
4. إنشاء متاحف افتراضية تعليمية بديلة عن المتاحف الحقيقية.
5. تصميم مناهج مدرسية تشتمل كافة أنواع التراث الثقافي الوطني وتكون في نفس الوقت رابطاً بين النشاطات المدرسية من جهة والمتحف من جهة أخرى.
6. إمكانية إشراك المؤسسة المتحفية في تصميم المنهج المدرسي فلعل ذلك يساهم في بث الوعي بالتراث الثقافي وأهميته.
7. سعي المؤسسة المتحفية التعليمية إلى شراكة تعزز الحوار والتعاون بين رجال التعليم والمختصين فيعلم المتاحف و التراث من اجل العمل على تمكين الطفل في امتلاك الأدوات اللازمة للاهتمام بالتراث والتعرف عليه والبحث فيه وفهمه مما يساهم بشكل كبير في بقائه والمحافظة عليه.

ثالثاً: دور المتاحف في نشر الوعي الثقافي لدى الشعوب

المتاحف تفتح المجال لكل من يريد زيادة المعرفة الخاصة به، فالمتاحف وكذلك للمتاحف دور مهم في تنمية شعور الانتماء للبلده فمن يزور المتحف يحدث له زيادة في معلوماته وتطوير لتفكيره، ودور المتاحف

يكمن في حدوث تفاعل بين الثقافة والطبيعة، حيث تقوم كثير من المتاحف بإستخدام وسائل عرض حديثة كالشاشات الإلكترونية فيقومون بدمج عدد العلم وعلوم الطبيعية والتقنيات التكنولوجيا.
للمتاحف دور كبير في توثيق ونشر الوعي بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي كما لها دور في تشجيع البحث العلمي في مجال حفظ وتوثيق التراث الثقافي.

يكمن دور المتاحف على المستوى المجتمعي في زيادة الوعي لدي المواطن بأهمية الحفاظ على تراثه كشاهد تاريخي على اصالة الشعب كما يمكن الأجيال القادمة من الأضطلاع على تاريخها وتاريخ أجدادها وعلى تراث شعبها الثقافي.

وتبرز أهمية المتاحف كونها تشتمل على معلومات تاريخية وحضارية ، تساعد المواطنين والباحثين على فهم تاريخ أمتهم، فهى نوافذ ثقافية تطل على الأمس، ومفتاحاً لثقافة المجتمع ،وتضم المعروضات والأشياء الثمينة لحمايتها، وعرضها، والاطلاع عليها، وهى أحد وسائل الاتصال، التي تعرض ثقافة وتاريخ وآثار وتقاليد حياة الشعوب، وتُظهر المتاحف علاقة الحاضر بالماضي، والمتاحف في العلم الحديث أصبحت مركزاً علمياً مهماً يُسهم في نشر وإبراز المعرفة، والعلوم والتعريف بالتراث الإنساني في جميع المجالات.

المتاحف لها دور هام فى عملية المعرفة والتربية والتعليم والثقافة على اختلاف أنواعها، فهى مركز ثقافي وعلمي وتربوي وتعليمي يفتح المجال لكل من سعى لزيادة معرفته، وتطوير ثقافته في عصر ينادي بشعار الثقافة والمعرفة للجميع، فالوثائق المحفوظة في المتحف هى وثائق تاريخية وحضارية ووسائل تعليمية نادرة ومهمة في مختلفة الدراسات التاريخية والاجتماعية والثقافية، فهي مصدر لمعلومات مهمة من شأنها أن تفيد الباحث، وتوحي له بأفكار ونظريات جديدة، وتعتبر من المصادر والمراجع والوثائق في بحوثه ودراساته.

ومن خلال المتاحف أيضاً يتعرف الناس على الموروث الثقافي للشعوب والعادات والتقاليد، إلى جانب دورها في تنمية روح الانتماء للوطن، كما أن زوار المتحف يشعرون بزيادة معلوماتهم وبتطوير تفكيرهم. كما أصبح للمتاحف أيضاً دور في التفاعل بين الثقافة والطبيعة، حيث يقوم عدد متزايد منها بتركيز اهتمامه على العلم والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

وظائف المتحف:

يعد المتحف مؤسسة عمومية خدماتية في ذات الوقت، لا تقل أهمية و شأناً عن دور الثقافة والمدارس النظامية و الجامعات و غيرها من المؤسسات فهذه المؤسسة تقوم بخدمة جميع مستويات الفكر و الإدراك في المجتمع،

بدءاً بالمدرسة فالجامعة و الدراسات العليا، إذا أصبحت تؤدي أدوار متعددة منها التربوية و الثقافية و النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الترفيهية.

و المتحف مؤسسة ثقافية تنموية تساهم في ترقية و تطور المجتمع، و هو القانون الذي نص عليه المجلس الدولي للمتاحف ومن اهم وظائفه:

❖ **الوظيفة الاجتماعية للمتحف**

أعلبية المتاحف يقاس نجاحها بمدى استقطابها للجمهور، ومن أهم الوظائف الاجتماعية للمتحف:

- ✓ إلقاء الضوء على طبيعة الحياة التي عاشها الانسان في عصور مختلفة، و اشكال الاسر وطبيعة العلاقة التي كانت تربطها. و العلاقات جو العمل و كافة صور التكافل و التفاعل بين الناس، وذلك من خلال ما تجسده الصور و الرسوم و النقوش.
- ✓ تعد المتاحف مؤسسات ثقافية من ضمن ما تسعى إليه تثمين التراث الوطني ، وهذا يساهم و بشكل كبير في إنماء الروح الجماعية و المشاعر الوطنية النبيلة، شأنه في ذلك شأن الأناشيد الوطنية والقومية و ما تحدتا من تألف و تأزر بين الناس من مختلف الاعمار عند إلقائه أو سماعه .
- ✓ تبرز المتاحف الحرف اليدوية و الصناعات الشعبية على مر العصور و أوضاع الحرفيين وأحوالهم المعيشية و نظرتهم لحرفهم، و المكانة التي كانوا يحتلونها في مجتمعاتهم و طبيعة التواصل بين أبناء الحرف الواحدة، وكيفية تشكيل التناسق الحرفي في المجتمع عبر مر العصور.
- ✓ إن الزيارات الجماعية لتلاميذ المدارس و الشركات و المؤسسات للمتاحف تولد روحا مشتركة و إحساس جماعيا، و تبادل للرؤى التي قد تختلف و تتفق في الإحساس الفردي والجماعي بالفن و تذوقه المتجسد في المقتنيات و المعروضات داخل المتاحف.
- ✓ يمثل المتحف بما يتضمنه من مقتنيات فنية مختلفة الحصن الفني الهام لدى الشعوب عبر العصور التاريخ فهو يحف ظ تراثها و يترجمه بصورة تليق بالمكانة المتوارثة للشعوب

❖ **الوظيفة الثقافية للمتحف:**

تكمن مهمة المتاحف في المحافظة على المقتنيات الأثرية و التاريخية، و توظف هذه الأخيرة لابتكار و نشر الثقافة المتحفية بواسطة البحث و العمل التربوي و العروض الدائمة بمختلف انواعها . و يمكن حصر الوظائف الثقافية للمتحف فيما يلي:

- ✓ التعرف بالتراث الحضاري للإنسان و حضارته في الماضي.
- ✓ إبراز تاريخ الإنسانية بصورة نابضة بالحياة من خلال مخلفات الإنسان و أنشطته المختلفة.
- ✓ التعرف على أشكال الطقوس و الممارسات الشعائرية في المناسبات و الاحتفالات العامة.

- ✓ إبراز الخصوصيات الثقافية للمضامين و العناصر الثقافية للحضارات القديمة وكيفية انتقال تلك الخصوصيات بين الأجيال المتعاقبة في المجال الثقافي و الاجتماعي.
- ✓ يظهر المتحف القيم السائدة و الأقوال المأثورة المتداولة في الفترات السابقة و مدى تأثيرها و تأثرها بالشخصية و تحديد السلوك المرغوب و غير المرغوب في المجتمع.
- ✓ بيان المستوى التكنولوجي و تقنياته و أدواته المختلفة في علاقتها بالفن المعماري و الرسومو النقوش، وكيفية استخدام التكنولوجيا في استغلال موارد البيئة المتاحة في إبراز العناصر الثقافية المادية و غير المادية.

❖ **الوظيفة التربوية والتعليمية للمتحف:**

مما لاشك أن الغرض التعليمي هو المحرك الرئيسي لإعادة تصميم جميع صيغ العمل في المتاحف، و الاتجاه الجديد الذي يميل نحو التركيز على المعرض لجدب الزائرين بمختلف الطرق، فأصبحت في المتاحف هيئة مدربة تسعى لكسب حتى الجمهور الغير المتحمس لدراسة المعروضات و إبراز قيمتها و تأثيرها الايجابي في المجتمعات الحديثة.

إن خدمات المتحف الناجح يمكن ان تعطي افاقاً واسعة خصوصاً في تنظيم العلاقات مع المدارس، فالمدارس الحسنة بين معلمي المدارس و هيئة المتاحف التعليمية هي مفتاح نجاح الإعارات المؤقتة. فالمتحف كمؤسسة تعليمية ثقافية يتميز بنوع خاص من البرامج التعليمية بحيث يتوفر على:

- ✓ قيام المتحف بدوره التعليمي و التربوي باعتباره قبلة للباحثين المتخصصين و التلاميذ، وباعتباره مدرب النشء على الحرف اليدوية المختلفة، بغية المحافظة على تراث الأجداد كالصناعات التقليدية على غرار صناعة الفخار و الخزف و النحت و الخشب.
- ✓ إتباع أسلوب العرض المناسب بدف اكتساب الزائر الرفاهية و استجابة من خلال تفاعله و تعامله مع الخبرات التعليمية في المتحف.
- ✓ المختصين في عمليات التدريس و استخدام وسائل الاتصال التعليمية .
- ✓ دراسة الخصائص النفسية و الاجتماعية لجمهور زوار المتحف حيث تختلف الأنشطة التعليمية للأطفال عن البرامج البحثية و التثقيفية لطلبة الجامعات .

و يمكن حصر أهم الوظائف التربوية و التعليمية للمتحف فيما يلي:

- ✓ إن المتاحف مؤسسات تعليمة للأجيال المتعاقبة تحكي لهم التاريخ القومي و تبرز سمات و شخصية الأجداد في تواصلها مع الأجيال الحديثة.

- ✓ عن طريق المتاحف نستطيع مخاطبة اكبر عدد ممكن من حواس الأطفال و تغدية حب استطلاعهم و محاولاتهم المستمرة في الاكتشاف.
- ✓ تجسد المتاحف المستويات الفكرية و العلمية و التكنولوجية التي كانت سائدة في عصور ما، و كيف كان يفكر الناس، و المعتقدات المنتشرة في الفترات المتعاقبة.
- ✓ تساعد المتاحف على سمو العقل و ترقية المشاعر والأحاسيس الوجدانية الصادقة نحو الوطن و السمو الأخلاقي من خلال مشاهدة الرسوم و الزخارف و الفنون التشكيلية المختلفة.

❖ **<u>الوظيفة النفسية للمتحف:</u>**

يمثل هذا الدور في العامل القومي و الوطني الذي يعتبر السبب في الشعور بالقيم الثقافية و التعبير الواضح عن الرؤية الذات القومية و تجسيد واقعها التاريخي و حاضرها و مستقبلها و في هذه الحالة تكون النتيجة العمل على إثارة الهمم لتحقيق الاستقرار الحضاري و الدور الإنساني.

وتتمثل أهم وظائف المتحف النفسية فيما يلي:

- ✓ إيقاد الوعي القومي للشعوب و تعميق مشاعر الاعتزاز بالذات.
- ✓ خلق تكوين ذاتي لكيان المجتمع، و ما يتبعه من مشاركة وجدانية و تعد ذاتية و خصوصية المجتمع و ثقافته في التواصل الحضاري.
- ✓ تنمية الإحساس الجمالي و إدراك قيمة الأشياء.
- ✓ تخلق المتاحف بمقتنياتها بين أفراد المجتمع مشاركة وجدانية و تواصل نفسي و روحي يؤدي إلى التعاطف و التقرب بين الزائرين من مختلف الأعمار حول مخلفات الأجداد في تواصلهم مع المكان و الزمان اللذان عاشهما، و بذلك تتوحد مشاعرهم و تتلاقى ميولاتهم واتجاهاتهم، وتتوحد حياتهمإلى حد كبير.

يأتي دور المتاحف بنشر الوعي الثقافي لدى الشعوب من خلال:

- ➢ جمع وتوثيق الموارد التراثية والثقافية في متحف وطني و الاحتفاظ بها.
- ➢ إجراء دراسات وكتابة المقالات حول التراث الثقافي وأهميته ونشرها في االصحف والمجلات المحلية والعربية والعالمية.
- ➢ المشاركة في المعارض المحلية والعربية وتحفيز طلبة الجامعاتوالمجتمع المحلب والمؤسسات بإقامتها بشكل دوري.
- ➢ التوعية عن طريق البرامج الإذاعية والتلفزيونية بأهمية المحافظة على المقتنيات التراثية.
- ➢ إصدار مجلات متخصصة في التراث الثقافي والتراث الشعبي.

- تأسيس مراكز بحوث ومراكز ثقافية وجمعيات وأندية متخصصة في التراث الثقافي والتراث الشعبي.
- عقد الندوات وورش العمل والآيام الدراسية حول التراث الثقافي.
- تقديم دراسات وأوراق عمل متخصصة في المؤتمرات المحلية والدولية.
- تكريم الباحثين في التراث الثقافي و الشعبي وتحفيزهم بنشر إنتاجهم الآدبي والفني.
- عمل دليل مرجعي للمكتبات العامة والمتخصصة ومجموعة المقتنيات الفردية لدى الآشخاص للاستفادة منها.

أصبح المتحف اليوم مؤسسة متكاملة تلعب دورا هاما في الحفاظ التراث الثقافي و نشره، ففي السنوات الأخيرة استحوذ العرض المتحفي اهتماما أكثر بخروجه من دوره التقليدي كمخزن للقطع الأثرية ليكون مركزاً ثقافياً مكملاً للمدرسة .نعتقد أنه لا يختلف إتنان في أن الموروث التاريخي و الاجتماعي و الثقافي يعتبر من مصادر ضمان و تحقيق الجوانب النفسية و الاجتماعية في شخصية الافر اد و الجماعات قصد تحقيق التوافق و التوازن النفسي الاجتماعي.

رابعاً: تجارب عالمية حول دور المتاحف في عرض الممتلكات الثقافية والمحافظة عليها

❖ **متحف السنابل في فلسطين**

تأسس متحف السنابل التراثية منذ تأسيس مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي عام 1997م ، وبدأت نواة المتحف بتبرع مدير المركز د.إدريس جرادات بمقتنياته التراثية الخاصة تجميع ما تقع يده على العينات والموجودات التراثية.

الهدف من إقامة المتحف:

- وضع ما يحتويه المتحف من معارف ومقتنيات في متناول الناس وإشراكهم في المعرفة.
- تسهم في عملية التوعية والتعليم المستمر لجميع الناس من مختلف فئات الآعمار.
- يشارك وزار المتحف كمشاركين وليوا كمتلقين للمعرفة باستخدام جميع حواسهم وتشجيعهم على التعبير عن انفسهم.
- عنصر جذب سياحي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- العمل على جمع الموروث الشعبي من آثار وتراث الآجداد.
- العمل على تسجيل وتصنيف مقتنيات الآباء والأجداد.
- حفظ وصيانة الموروث الثقافي من طمس معالمه في ظل التطور التكنولوجي والعولمة في العصر

الحديث.

- تعزيز مبادئ التنوع الثقافي والتفاهم والاحترام ما بين الثقافات المختلفة.

الآهداف والغايات: التراث هو الهوية الذاتية للشعب الفلسطيني:

- إجراء الدراسات التربوية والاجتماعية.
- عمل المسوحات الآكاديمية واستطلاعات الرأي والجدوى الاقتصادية.
- نشر المعرفة لخدمة المجتمع والمحافظة على تراثه وماضيه من خلال إنشاء متحف التراث الشعب الفلسطيني.
- إصدار مجلة فصلية متخصصة في الدراسات الاجتماعية والتراث الشعبي.
- إصدار سلسلة حلقات في التراث الشعبي الفلسطيني.
- إقامة المعارض التراثية والمهرجانات والندوات والمؤتمرات والمحاضرات وورش العمل.
- إصدار قاموس الآمثال الشعبية وترجمتها إلى لغات أجنبية.
- إنتاج الآفلام التوثيقية للتراث الشعبي.

❖ **متحف اللوفر أبوظبي**:

يُمثل متحف اللوفر أبوظبي عَرْضاً لآصاله العالم العربي، مع احتفائه بالحداثة والمُعاصَرة الفكرية في المنطقة، وبدأ مشروع متحف اللوفر أبوظبي عندما عَقَدت فرنسا وحكومة أبوظبي عام 2007 اتفاق ينُص على إنشاء متحف يُسلّط الضوء على القيم الإنسانية العالمية، وهو الأول من نوعه في المنطقة، وتم تصميمه ليمزُج بين فن العمارة الفرنسي الحديث وتُراث أبوظبي العربي.

تم افتتاح هذا الصرح في 11 نوفمبر 2017 في جزيرة السعديات بأبوظبي ويُعتبر متحف اللوفر أبوظبي رابط بين الحضارات والثقافات المختلفة والتراث الانساني عبر العصور وهو منارة ثقافية في أبوظبي ويُوضح اهتمام الامارة بالثقافة ومكانتها على خريطة الثقافية العالمية.

معروضات المتحف

تُنسق قاعات عرض متحف اللوفر أبوظبي ثقافة الإنسانية عبر 12 قاعة، وفيها تُركّز كل قاعة على مواضيع وأفكار مشتركة لتسليط الضوء على حلقات الوصل بين الأمم على مر التاريخ، تضُم قاعات العرض ما بين آثار من عصور ما قبل التاريخ وإبداعات لفنانين مُعاصرين، والتي تبلُغ سوياً ما يفوق 600 قطعة من

المجموعة. تتناول المعروضات أربع فترات زمنية تشمل الآثار وفجر الحضارة والعصور الوسطى وفجر الإسلام والفترة الكلاسيكية من الإنسانية إلى عصر التنوير والعصر الحديث بدءاً من نهاية القرن الثامن عشر.

متحف الأطفال

يتكون متحف الأطفال من طابقين ويوجد في قلب متحف اللوفر أبوظبي حيث يستضيف معارض مؤقتة وورَش عَمَل تفاعُلّية باللغتين العربية والإنجليزية. وتم تصميمه ليُرحب بالأطفال ما بين 6 سنوات إلى 12 سنة ويستقبل أيضاً الرحلات المدرسية والزيارات الأُسرية، ويهدف إلى:

- ✓ تنمية إبداع الأطفال وتشجيع حب التعلم.
- ✓ إتاحة المجال لهم لاختبار تجارب فنية جديدة.

الشراكات والإدارة

يُمثل متحف اللوفر أبوظبي أحد أكبر الشراكات الفنية الثقافية بين بلدين، وأطراف هذه الشراكة هم: أبوظبي ومتحف اللوفر بفرنسا و16 متحفاً فرنسياً آخر، منهم: مركز بومبيدو والمتحف الوطني لقصر فرساي والهيئة العامة لمتحفيّ أورساي وأورانجوري تحت مِظلة وكالة متاحف فرنسا.

دائرة الثقافة والسياحة – أبوظبي

تُعد دائرة الثقافة والسياحة-أبوظبي هي المُشرف الرسمي على متحف اللوفر أبوظبي، وتهدف الدائرة إلى تطوير أعمال إمارة أبوظبي وابرازها كوِجهة ثقافية عالمية مُستدامة في إطار رؤية أبوظبي2030.

يتمحور دور دائرة الثقافة والسياحة – أبوظبي حول:

- ✓ رعاية وفَهم وتقدير الفنون والثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ✓ ودمج الثقافة التاريخية والحديثة في الإمارة.
- ✓ تشجيع التواصل بين الثقافات على أُسس التسامح والقبول.
- ✓ حماية المواقع التاريخية في أبوظبي والحفاظ على تراثها الثقافي طويل الأمد.

وكالة متاحف فرنسا

كانت الوكالة وليدة الاتفاق الحكومي بين أبوظبي وفرنسا عام 2007، وأُنشِئت الوكالة لتجمع المؤسسات الثقافية الفرنسية والمتاحف الرئيسية من أجل إنشاء متحف اللوفر أبوظبي. وتُقدم الوكالة حالياً الدعم للمتحف عن طريق:

- ✓ تعريف البرنامج الثقافي.
- ✓ إدارة المشاريع للهندسة المعمارية مما ينطوي على المشاريع الموسيقية واللافتات والعروض.
- ✓ تنظيم استعارة التحف الفنية الفرنسية والمعارض المؤقتة.

- ✓ تقديم الارشاد فيما يخص مجموعة المعروضات الدائمة في المتحف.
- ✓ تعزيز سياسة الزوار في المتحف.

برنامج الطلبة السُفراء

تُشارك بعض جامعات أبوظبي في برنامج الطلبة السُفراء، الذي يُوفر للطلبة فُرص تعليمية وتنموية من خلال تقديم مجموعة واسعة من الفعاليات وورَش العمل ودورات تدريبية، وهم:

- ✓ جامعة زايد
- ✓ جامعة باريس-السوربون أبوظبي
- ✓ جامعة نيويورك أبوظبي
- ✓ جامعة خليفة
- ✓ جامعة أبوظبي
- ✓ جامعة الإمارات العربية المتحدة في العين

❖ **متـاحـف مـصر:**

إن المقياس الحضاري لتقدم الدول هو عدد متاحفها ونوعيتها ،ومصر تزخر بجميع أنواع المتاحف فى جميع محافظتها والتى تشكل ثروة قومية، وتعد مدينة الأقصر متحفا مفتوحا يضم ثلث أثار مصر، كما تعد محافظة الجيزة من أكبر محافظات العالم فى عدد المتاحف وتنوعها، حيث تضم 23 متحفا .

ويمكن تقسيم متـاحف مصر إلى:

متاحف رئيسية.. وهى التى تضم مقتنيات الفترات الرئيسية التى مر بها التاريخ المصرى مثل: المتحف المصرى - متحف الفن الإسلامي - المتحف القبطي - المتحف اليوناني الروماني .

متاحف إقليمية .. تقع فى المحافظات وتمثل أهمية تاريخية أو أثرية خاصة - وتضم عادة الآثار التى جرى اكتشافها فى نطاق المحافظة مثل: متحف أسوان - متحف طنطا - متحف بورسعيد - متحف الإسماعيلية متحف الوادي الجديد - متحف بني سويف - متحف المنيا - متحف ملوي متحف الأقصر - متحف هرية رزنة .. الخ .

متاحف العصر الحديث .. تنشأ هذه المتاحف عادة فى قصور تاريخية مثل : متحف قصر محمد علي بشبرا - متحف رشيد -متحف المجوهرات الملكية بالإسكندرية - متحف ركن حلوان - متحف الشرطة القومي - متحف المركبات الملكية ببولاق أبو العلا - متحف المركبات الملكية بالقلعة - متحف قصر الجوهرة - متحف جايير أندرسون - متحف قصر الأمير محمد علي بالمنيل - متاحف قصر عابدين .

متاحف الموقع .. تنشأ فى المواقع الأثرية لتُعرض فيها بعض المقتنيات التى يكشف عنها فى هذا الموقع مثل: - متحف صان الحجر - متحف كوم أوشيم - متحف مركب خوفو - متحف المطار - متحف قفط ، وغيرهم .

متاحف ذات طبيعة خاصة .. وهى متاحف قد تضم مجموعة آثار من منطقة بعينها فى موقع بعينه ، أو تتعرض لموضوع نوعى مثل: - متحف النوبة - المتحف البحري بالإسكندرية - متحف قلعة قايتباي بالإسكندرية - متحف المضبوطات الأثرية بالقلعة - المتحف الحربي - المتحف الزراعي - متحف السجن .

متاحف تعليمية مثل: - متحف كلية الآثار، ومتحف جامعة القاهرة، ومتحف الفراشات بكلية العلوم، ومتحف البردى

متاحف لشخصيات هامة أو مواقع تاريخية مثل : - متحف الرئيس محمد نجيب – متحف جمال عبد الناصر - متحف السادات - متحف الدكتور طه حسين - متحف سعد زغلول (بيت الأمة) ، متحف دانشواي - متحف الخزف الإسلامي – متحف مكتبة الإسكندرية - متحف الشمع - متحف الطفل - متحف التحنيط بالأقصر .

متاحف الفنون الجميلة .. وهى لعرض إنجازات فنية مثل : - متحف النحات محمود خليل - ومتحف المصور محمد ناجي .

متاحف الفنون التطبيقية وتشمل الأعمال الفنية التى يمكن استعمالها مثل : - متحف كلية الفنون التطبيقية بجامعة حلوان- متحف نماذج الآثار بجامعة6 أكتوبر .

متاحف متنوعة مثل: متحف التراث الموسيقى بأكاديمية الفنون متحف نبيل درويش - متحف الجمعية الجغرافية - متحف الفنون الشعبية - السكة الحديد - المتحف الأوليمبى باستاد القاهرة - متحف معهد الصحراء .

المتحف المصري:

يعد المتحف المصري من أهم وأعظم متاحف العالم، بدأ بناؤه فى عهد الخديوي عباس حلمي الثاني عام 1896م، وقد صممه المهندس "مارسيل دورنون" على الطريقة الكلاسيكية، كما استُخدمت الخرسانة المسلحة لأول مرة فى البناء بمصر، وتم افتتاحه في عام 1902، ويقع بميدان التحرير، ويتكون المتحف من طابقين رئيسيين ، ويحتوي على أكبر مجموعة من الآثار المصرية القديمة ما بين اثار فرعونية - يونانية – رومانية - إغريقية – قبطية – الإسلامية. ويعرض فى الطابق السفلي الآثار الحجرية الكبيرة مرتبة ترتيباً تاريخياً، وبعضاً من آثار عصور ما قبل الأسرات والأسرات المبكرة وآثار عصر الدولة القديمة ،والوسطى والحديثة، واليوناني الروماني.

الطابق العلوي يعرض فيه مجموعات نوعية من: (تماثيل المعبودات – المخطوطات – المومياوات الملكية – التوابيت الخشبية – الحلي، ومجموعات متكاملة من مقبرة واحدة مثل : (آثار توت عنخ آمون – أثار

مقبرة سنجم، وغيرهم، بالإضافة إلى مكتبة كبيرة تضم مؤلفات الآثار والتاريخ والحضارات والديانات باللغات المختلفة، وقسم للتصوير وبعض الخدمات السياحية الأخرى.

وتحتفل وزارة الآثار المصرية بيوم المتاحف العالمي، فى 18 أيار 2017، بتنظيم عدد من الفعاليات على مستوى الجمهورية، تحت عنوان "متاحفنا مع الشباب نحو مستقبل أفضل"، على مدار الشهر، وستتضمن الفعاليات مجموعة من ورش العمل والمحاضرات العلمية، بجانب إقامة عدد من المعارض المؤقتة في أكثر من متحف.

ومن أهم الفعاليات التي يتم تنفيذها:

- يستضيف المتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط، مجموعة من المحاضرات، يلقيها عدد من أساتذة الجامعات المصرية من متخصص علم المتاحف .
- يقيم كل من متحف الإسكندرية القومي والسويس والأقصر عدد من ورش العمل لشباب المحافظات الثلاثة على مدار أيام 17، 18، 19، أيار؛ تهدف إلى تدريبهم على مجموعة من الفنون التراثية مثل أعمال الجلود، والطباعة، والنسيج، وصناعة الحلي، الأمر الذي يعمل على ربطهم بالمتاحف، فضلًا عن جولات إرشادية داخل المتاحف .
- ينظم متحف جاير اندرسون بالقاهرة معرضًا مؤقتًا للآثار بعنوان "طاسة الخضة".
- اختار متحفاً الفن الإسلامي، والقبطي موضوعًا تحت عنوان "قصص الأنبياء"؛ ليلقيا الضوء من خلال مجموعة من القطع الأثرية على تاريخ الأنبياء وقصصهم .
- يطلق متحف السويس حواراً حول حفر قناة السويس والتعريف بتاريخ المحافظة.

انتهت المحاضرات

د. محمود الغفري